حكومة نويرة ، دور المستوعب والمجهض لنضالات الشغالين ويحول دون اتخاذها شكل الحركة الجماعية لكل الطبقة او تمحورها حول اهداف سياسية ثورية . وقد عهدت قيادة هذه المهمة وذلك الدور الى الحبيب عاشور الذي ابعد من الاتحاد في فترة بن صالح .

وفي نفس الوقت ظلت حكومة نويرة بالمرصاد لكل نضال للطبقة العاملة ولكل تطلع نقابي او سياسي مستقل لها ولكل معارضة ثورية في البلاد . فقد وسعت الاجراءات القمعية المسلطة على جماهير الشغيلة في مراكز عملها وخارجها وحدت من حقها في الاضراب (قانون ٧٣) وواجهت نضالاتها (اضراب عمال سيدي فتح الله ، اضراب عمال شركة النقل بصفاقس ، اضراب عمال الشركة القومية للنقل) التي شنتها بغير موافقة الاتحاد من اجل تحسين اوضاعها المادية بواسطة العنف البوليسي .

وتعددت المحاكمات التي استهدفت مجموعات الماركسيين اللينينيين والمناضلين الثوريين والنقابيين من بين الطلبة والعمال والفلاحين المطالبين بحقهم في الارض . وبالاضافة الى كل هذا فقد عملت حكومة نويرة باستمرار على تصفية حتى المعارضات التي كانت تبديها بعض القوى السياسية في صلب الطبقات الرجعية لنمط السياسة التي تتبعها فاطرد على التوالي من الحزب الدستوري ومن الحكومة ومجلس الامة انصار بن صالح ثم التيار "الليبيرالي" المستيري ثم المصمودي بعد فشل الوحدة التونسية الليبية .

وبصفة عامة فان هذه الفترة وبالرغم من كون النضالات العمالية تمت بالمبادرة الخاصة للعمال وخارج الاتحاد ، وحتى عديد من الاحيان ضد قيادته المتواطئة مع النظام وضد اعوانها في المؤسسات فان هذه القيادة استطاعت الى حد ما نتيجة حداثة المواجهة العمالية وتشتتها الكبير ونتيجة التنازلات المادية المشار اليها القيام بالدور المنوط بعهدتها اي استطاعت استيعاب جزء من تلك النضالات وحصرها في الاطار المطلبي ومنع حصول اي حركة جماعية للطبقة العاملة مهما كانت .

لكن الحركة الاقتصادية ومنذ عام ١٩٧٥ دخلت في ازمة جديدة فقد تبخر الانتعاش الذي عرفه قطاع الفلاحة لفترة من الزمن لا لتغير في الهياكل الفلاحية وانما نتيجة عوامل طبيعية ظرفية مواتية تبخر الانتعاش بزوالها وانعكس ذلك في انخفاض كمية الانتاج الفلاحي . كما تقلص الانتاج ايضا في قطاعات اخرى نذكر منها خاصة قطاع الصناعات التحويلية والغذائية والمناجم (فسفاط وبترول ورصاص وحديد) وقطاع الصناعات الكيماوية وانخفضت عائدات السياحة . ولم تكن ازمة الامبريالية العالمية لتنعكس على الاقتصاد المحلي التابع لها الا في اتجاه زيادة تعميق ازمته الداخلية . فمع انخفاض اسعار المواد الاولية المصدرة وارتفاع المواد الغذائية والمصنعة المستوردة ازداد تفاقم عجز الميزان التجاري وجاءت الاجراءات الحمائية التي اتخذتها الاحتكارات الامبريالية ضد الصادرات التونسية (خمور وزيوت ومنسوجات) وما نجم عنها من توقيف للانتاج وانحدار نسبته في هذه القطاعات وغلق العديد من المعامل وطرد العمال بالجملة ثم تقلص طلب اليد العاملة المهاجرة الى جانب حملات الطرد ضد عمالنا المهاجرين في البلدان الامبريالية الاوربية ، جاءت كل هذه الاجراءات لتساهم هي الاخرى في تعفين الحالة الاقتصادية التي يتخبط فيها النظام . وكعادتها جنحت الطبقات الرجعية الى زيادة اغراق البلاد في وحل التداين والاقتراض باعطاء المزيد من التسهيلات والتنازلات للراسمال الامبريالي ورهن البلاد لدى المؤسسات البنكية والمصرفية الامبريالية التي لا يقاس جشعها . فتفاقم من جهة الاثراء الفاحش للبرجوازيين الكبار والعقاريين والاحتكارات الامبريالية وتدهورت من جهة اخرى الاوضاع المادية للجماهير وخاصة قدرتها الشرائية من جراء ارتفاع الاسعار وضعف الاجور وثقل الضرائب والاداءات ومن جراء حملات الطرد بالجملة من المعامل والمؤسسات والمعاهد والكليات وتردت الخدمات الاجتماعية اكثر من ذي قبل (سكن ، صحة ، الخ) وتقوى الاضطهاد السياسي . كل هذا ضاعف حقد الجماهير على النظام القائم ودفعها الى تشديد نضالاتها ضده تعبيرا منها على رفضها تحمل اثار ازمته وازمة الامبريالية المرتبط بها عضويا .

ان الازمة هذه كشفت عن حقيقة الاختيارات التي قام على اساسها ميثاق الرقي ومخطط حكومة نويرة لتطوير الخدمات والصناعات التصديرية الخفيفة والقريبة الربح ، ومن ربط الفلاحة بالسوق الامبريالية ، وتوسيع المجال امام تغلغل الراسمال الاحتكاري كما انها عمقت في نفس الوقت ازمة الاختيارات الجوهرية الاستعمارية الجديدة والدكتاتورية التي قام عليها النظام الدستوري منذ انبعاثه مهما اختلفت الشرائح الرجعية التي تمكنت من قيادة التحالف الرجعي الامبريالي . فكان من النتائج الاساسية لهذا التعميق للازمة تفاقم احتداد التناقض الجوهري بين القوى المنتجة المعطل تطورها والعلاقات الكمبرادورية وشبه الاقطاعية التي تعيق تطور هذه القوى التواقة للتحرر والانعتاق .

وتحت فعل تفاقم الازمة الاقتصادية والاجتماعية وتصاعد النضالات العمالية والشعبية عموما اذكيت التناقضات في صلب الرجعية حتى اصبحت الفرق الاصلاحية خارج الحكومة من مستيريين وبن صالحيين والمصمودي والتحريفيين الخ ... تتطلع اكثر فاكثر الى تعديل حكومة نويرة او حتى تغييرها . وقد تقدمت من اجل ذلك ببرنامج وتصورات سياسية وعملية تدب على نفس القاعدة التردد والاضطراب والاختلاف في صلب عصابة نويرة حول كيفية مواجهة الحركة الجماهيرية المتعاظمة لمواصلة حماية مصالح الطبقات المستغلة والامبريالية . وقد انتهى الامر الى ظهور تيارين في صلب الحكومة نفسها : تيار يريد فتح حملة ارهاب ابيض لخنق الجماهير وتلجيمها والهجوم على مستوى معيشتها وملازمة الحذر تجاه الفرق الاصلاحية الاخرى وابقائها بعيدة عن الحكومة واخر يريد بعض التنازلات المادية ومزيد من التنازلات السياسية لبعض تلك الفرق لاستخدامها كقوة اضافية قصد اعانة العصابة الحاكمة على امتصاص نقمة الجماهير وثوريتها . وقد رمز لهذين التيارين بقطع النظر عن الفوارق الضئيلة نويرة ، الصياح ، فرحات من جهة والطاهر بلخوجة من جهة اخرى .

وهكذا فبينما يسعر النشاط الاستغلالي والعدواني للاقلية الحاكمة التناقضات بين مختلف الفصائل الرجعية وبينها وبين الشعب فان النضال ظل يقوي وحدة الجماهير الشعبية ويزيد في تصديع صفوف اعدائها . هذه الوضعية التي اصبحت عليها الحكومة مثلت ظرفا مشجعا بالخصوص لنضال الجماهير الشعبية والشغيلة فقد شهدت حركتها خلال السنتين الاخيرتين تصاعدا وتجذرا غير معهودين سواء في مستوى الاهداف او طرق النضال والتنظيم . فالتنازلات المادية الطفيفة التي سبق ان قدمتها حكومة نويرة تبخر مفعولها بسرعة وراحت الطبقة الشغيلة تطالب بالزيادة في الاجور وبتعميم القوانين الاساسية ومراجعة المنح والكف عن كبح العمل النقابي في المؤسسات الخ ... وتعددت الاصطدامات بينها وبين البوليس واعوان الشعب المهنية وحتى مع العديد من اعوان القيادة النقابية . وقد ارتبط تصاعد نضال الشغيلة وتجذره بالدخول القوي لافواج كبيرة من الشغالين في النقابة والضغط على قيادتها وتطهيرها من العديد من الفاشيين (التصفيات المعروفة منذ عام ١٩٧٤ والتي شملت الدشراوي وعامر بن عاشة ومصطفى مخلوف وغيرهم) وبداية دفع الاتحاد نحو الاستقلال عن الحزب والحكومة وعن سياستها الفاشية والعميلة .

وهكذا بدأت الحركة العمالية التلقائية تتحول شيئا فشيئا الى حركة نقابية نضالية . ومن ابرز العوامل التي دفعت في هذا الاتجاه تطور بنية الطبقة العاملة التونسية من حيث العدة والقوة فقد تطور عددها تطورا هاما وتجددت بنسبة ٤٠ بالمائة خلال السنوات العشر الاخيرة (حسب ما جاء في احدى خطابات نويرة) وقد شكل الالتقاء بين تنامي الحركة العمالية المطلبية والسياسية والنفس الثوري الديمقراطي الوطني الذي حمله جمهور الشباب المثقف الذي التحق بالاتحاد قاعدة جديدة لاشاعة جو من الديمقراطية والحرية داخل الاتحاد فاتسع مجال حرية التعبير والاجتماع والعمل النقابي السائر في اتجاه التجذر ومن نتائجه الفائقة الاهمية بلورة شعارات وطنية ودمقراطية من قبل نقابات جهوية وجامعات باكملها (صفاقس ، سوسة ...) .

ولتقدير الدفع الذي اصبح يمثله هذا التيار النضالي لمجمل العمل النقابي يكفي الوقوف على الخطوة المسجلة بالخصوص بين المؤتمر الرابع عشر ونتائج المجلس القومي الاخير بالرغم من كون المستوى العام لهذه النتائج بقي اصلاحيا . ففي حين شكل "ميثاق الرقي" الاطار العام لاعمال المؤتمر ١٤ وبقيت قضية الحريات "تحت النظر" عارض المجلس القومي - جزئيا - اتجاه حكومة نويرة كاتجاه يبتعد عن "العدف الاصلي من وقفة التامل في اواخر الستينيات التي كانت تهدف اساسا الى اصلاح الاخطاء والنقائص في تطبيق السياسة الاشتراكية" اي تجربة بن صالح سيئة السمعة (ومعلوم ان حكومة نويرة كانت التعبير عن الانقلاب عما سمي بـ "الاستشارة الشعبية" وقد ازرها في ذلك عاشور نفسه) وكاتجاه يعمل على "تدعيم طبقة راسمالية بجميع الوسائل وعلى حساب المصلحة الوطنية خاصة وان هذه الطبقة تربط مصالحها بمصالح الراسمال الاجنبي الاستغلالي ، هذا الراسمال الذي يختلف - دائما على حسب اللائحة العامة - عن الراسمال الوطني الخاص المساهم في تنمية البلاد" كما طالبت نفس اللائحة العامة باقرار الحريات السياسية وخاصة منها الحرية النقابية التي اصبحت الهدف الاول للعصابات الدستورية الفاشية وللقمع البوليسي والعسكري كما دعت الى اطلاق سراح المساجين السياسيين كخطوة ضرورية نحو "تنقية الجو العام بالبلاد" . ان كل هذا يحدث لاول مرة في تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل منذ ١٩٥٦ . وهكذا فانه بقدر ما انتعش التيار النقابي المتجذر في السنوات الاخيرة ، بقدر ما انكمشت مواقع الفاشية والعمالة والاصلاحيين المتواطئين معها .

لكن رغم هذا التطور القاعدي الذي اذعر اقلية كبار البرجوازيين والعقاريين ، رغم ضرب العديد من مراكز الرجعية والفاشية داخل الاتحاد فان قيادته بقيت في يد بيرقراطية اصلاحية تراهن على المصالحات والصفقات مع الاعداء وتعمل كل ما في وسعها لتحد من نضال الطبقة العاملة واذا سايرته واضطرت الى الموافقة عليه جعلت منه وسيلة مكملة للمفاوضات التواطئية مع الاعراف وحكومتهم .

ولعل اهم هذه الصفقات الخيانية كانت صفقة "الميثاق الاجتماعي" (جانفي ١٩٧٧) الذي شكل حدود الحل الاستيعابي الذي يطرحه نويرة . فقد تعهدت القيادة النقابية بموجبه بضمان السلم الاجتماعية لمدة خمس سنوات مقابل زيادة في الاجر الادنى المهني والفلاحي . لكن هذه الاتفاقية التي علاوة على كونها تلجم الطبقة العاملة وتمنع عليها النضال من اجل حقوقها فهي من الناحية الاقتصادية لا تعدو ان تكون سوى شكل جديد متحرك لتجميد الاجور لاقت رفض عدد هام من الاطارات النقابية المناضلة ، واصطدمت بصورة عامة بمعارضة الجماهير العمالية وهو ما يفسر عدم ورود اي ذكر لهذا الميثاق في اللوائح الختامية المنبثقة عن المؤتمر الرابع عشر (مارس ٧٧) .

لقد شعر نويرة منذ البداية ان وراء هذا التطور يكمن خطر مباشر على "السياسة التعاقدية" التي عملت حكومته مع قيادة الاتحاد على تطويرها وتركيزها كالاداة الاجتماعية المنفذة لـ "ميثاق الرقي" ومخططاتها الاقتصادية وكفرمل (Frein) للصراع الطبقي والوطني ضد مصالح التحالف الرجعي الامبريالي . ومع ذلك فان كبار الاعراف عقدوا العزم على سلب العمال والشغيلة حتى تلك الزيادة التي ارغموا عليها بفضل النضالات الكبيرة التي خاضها الشغالون في تلك الفترة . ففي حين انتشرت قيادة الاتحاد المتعاملة حسب الاتفاق (الميثاق الاجتماعي) في البلاد قصد دعوة العمال وتعبئتهم من اجل الزيادة في الانتاج والانتاجية عمل الاعراف والدولة على طرد العمال بالجملة وعلى تشديد المراقبة داخل المعامل من اجل رفع وتيرة العمل وعلى الهاب مواد الاستنتاج الواسع . وقد استغلوا شهر رمضان بصفة خاصة لهذا الغرض . ان كل هذه الطرق افرغت الزيادة في الاجور من جزء هام من مفعولها وجعلتها تكاد تكون شكلية الا انه وعلى عكس اهداف "الميثاق" جاءت كل هذه العناصر لتذكي الحركة الاضرابية والمطلبية للطبقة الشغيلة حيث سفعت الجماهير مرة اخرى خرافة "الوحدة القومية" مؤكدة انها لا تؤخذ بالاخاديع وهو ما زاد "الميثاق" افتضاحا والقيادة النقابية حرجا امام القاعدة الرافضة لترديد اوضاعها من جهة وامام حكومة نويرة المتعنتة من جهة اخرى والتي

خيل لها انها ستنعم بسلم اجتماعية لمدة خمس سنوات فلم تجد القيادة النقابية بدا من مسايرة تيار نضال الطبقة الشغيلة والعمل على مراقبته وقد فجرت هذه الوضعية عدة حركات عمالية احتجاجية تطورت احيانا الى مظاهرات وحتى الى انتفاضات معادية للفاشية كرد على اعمال العصابات الدستورية هذه العصابات التي تحركت لتقوم "بردع" الشغالين امام "لين" تدخل البوليس في تكسير الاضرابات وترددها امام مواجهة الاوضاع المتفجرة (تدخل قصر هلال) وهو امر كان منتظرا امام تردد جهاز البوليس وامام تعاظم الحركة الشعبية وخاصة ايضا بعد الاهتمام الذي حظي به الجيش في السنوات الاخيرة (١٩٧٦ وخاصة ٧٧) في علاقة بتوتر العلاقات مع الجيران.

ولقد قبلت القيادة النقابية الاصلاحية ببعض التحركات الجماعية لبعض القطاعات العمالية وحتى لكل الطبقة العاملة والشغيلة الاخرى تحت ضغط القواعد وتفجراتها (نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٧) لكي تدفع الحكومة الى الحد من زيادة الاسعار والطرد التعسفي وايقاف الاعتداءات الفاشية على حرية العمل النقابي. ولم تكن في نيتها البتة ان تستغل الظروف الصعبة التي عليها الحكومة لتشدد عليها الخناق وتستند في ذلك الى اندفاعية الجماهير واستعدادها للنضال، بل العكس من ذلك عملت القيادة النقابية على تحجيم تلك الاندفاعية والاستعدادات وسعت الى التخفيف من اهمية الهجمات الفاشية وبقيت تنتظر ردا ايجابيا من الحكومة على ما قدمته في لوائحها السابقة من مطالب لا تتجاوز في الاساس القيام ببعض التحسينات المادية لفائدة الشغالين.

وقد شكل هذا الموقف متنفسا استغلته عصابة نويرة، فجرت القيادة الى مصالحات متكررة كانت في واقع الامر عمليات تغليط لخفض يقظة النقابيين والجماهير العمالية بينما كانت تعد من جانبها لتغيير اوضاعها الداخلية استعدادا للانقضاض على الحركة العمالية. وقد لعبت قيادة الاتحاد هذه المرة لعبة الحكومة فدخلت في "مصالحات" لا طائل منها، وظلت تنشر حولها الاوهام في صلب جماهير الشغيلة.

لقد كانت عصابة "نويرة - فرحات - الصياح" مكبلة حسب ما جاء في تاملات هذا الاخير حول الاوضاع التي سادت قبل شبه الانقلاب الحكومي طالما لم تحل التناقض مع بلخوجة وجماعته في الحزب والحكومة، فلم يمكنها غير سلوك تلك السياسة الظرفية (المماطلات) مع قيادة الاتحاد ولكن ذلك لم يمنعها ان تبدا في محاولة ضرب التيار النقابي النضالي الجديد بواسطة التعريض بينه وبين القيادة. وقد اندرجت هذه المحاولة في نطاق مساع تهدف الى كسب القيادة النقابية لنظرة الحكومة حول الوضع بالبلاد وفي الاتحاد تلك النظرة التي تعتبر ان مصدر كل بلاء هو ذلك التيار النقابي النضالي الذي لا عهد للنقابة به سابقا. لقد ورد اكثر من مرة في تصريحات الصياح ونويرة وفرحات في تلك الفترة ان خلاف الحكومة والحزب مع القيادة النقابية هو حول الموقف من "الشيوعيين" و"البعثيين" "هؤلاء" "المندسين" حسب عباراتهم داخل المنظمة الشغيلة لبث "الفوضى" واحداث "الشغب".

غير ان القيادة النقابية بحكم رفضها للنهج الدموي المفضوح الذي يريد تيار نويرة - فرحات - الصياح دفع البلاد فيه وبحكم تعلقها ومراهنتها على بديل حكومي رجعي لكنه ذو طابع اصلاحي مناور، لم يكن من مصلحتها قبول نظرة حكومة نويرة للوضع داخل النقابة. بل انها تشبثت بان العمل النقابي حق لكل مواطن بصرف النظر عن انتمائه السياسي والايديولوجي. لقد صار عاشور نفسه الذي كان يجاهر بالامس القريب بعدائه "لليساريين" صار يصرح بان "الشيوعيين" و"البعثيين" مواطنون كغيرهم ولهم حق الانتساب الى الاتحاد، والسبب في ذلك يرجع الى كون قبول نظرة الحكومة كان يعني بالنسبة لقيادة الاتحاد التخلي عن توجهها الاصلاحي والتحول الى مجرد اداة طيعة في يد العصابة الفاشية والدخول في مواجهة مفتوحة مع النقابيين الثوريين ومن ورائهم مع جمهور النقابيين والشغالين المتطلعين الى تحسين احوالهم المادية والسياسية.

امام التطورات التي شهدها الاتحاد بما في ذلك قيادته ارتعدت فرائص الرجعية فتعالت اصوات كبار العقاريين بين الماسكين بقيادة "الاتحاد القومي للفلاحين" مادية "بكيل الصاع صاعين" للاتحاد. كما نعقت الاوساط الكمبرادورية في منظمة الاعراف مطالبة "بنصب المشانق في باب سويقة لاعدام بعض النقابيين" (حسب ما ورد في تصريح لعاشور) ومنددة بـ"اللين" الذي اتسم به جهاز الامن في مواجهته للطبقة العاملة خلال الفترة الاخيرة.

وللاستجابة لهذا النداء خاصة بعد فشل التكتيك الاول الذي اتبعته الحكومة تجاه النقابة التي بدات تفلت من ايديها، عمدت عصابة نويرة - الصياح - فرحات قبل كل شيء الى القيام بشبه انقلاب داخل الحكومة صفت فيه العناصر المترددة وفي مقدمتها الطاهر بلخوجة وزير الداخلية، واتخذت اجراءات استراتيجية على مستوى تامين الجهاز القمعي حيث حررته من التردد الذي كبله تحت قيادة بلخوجة ووضعت على راس ادارة الامن وشبكة عناصر من الجيش عرفت في احضان امريكا وفرنسا، كما نصبت على راس وزارة الداخلية الضاوي حنابلية هذا السياسي الذي نفضوا عنه الغبار ليصلح لمثل هذه المناسبات ليكون بيدقا على ذمة العصابة الدموية (نويرة - الصياح - فرحات) هذا القدر الذي رأى انه من الجراة السياسية القيام بالمجزرة الدموية التي تردد امامها سلفه ثم رفضها. اما الوزراء الذين استقالوا احتجاجا على الطريقة الانقلابية التي تمت بها ازاحة بلخوجة، فقد عوضوا بعناصر في معظمهم "فنيين" على حسب تعبير نويرة الذي انتقى جلهم من محيطه الخاص، اي من الجهاز المالي والمقصود بوصفهم فنيين هو ان ليس لهم اي لون سياسي خاص بحيث انهم رجعيون الشيء الذي يهيؤهم ليكونوا هم ايضا بيادق طيعين بما فيهم المنجي بن حميدة ذلك التروتسكي القديم الذي ابى الا ان ينتهي هذه النهاية القذرة.

ان هذا التحوير الحكومي قد حرر كامل القوة القمعية للرجعية التي لم تعد تتحمل الوضعية التي اردتها فيها الازمة الاقتصادية والمقاومة العمالية ونضال الشغيلة الاخير. وقد بوغتت قيادة الاتحاد بهذه التغييرات لانها كانت تحسب كثيرا بالتناقضات في صلب الحكم والحزب وقد افتضحت هذه الحسابات عندما راحت تلك القيادة تثني على الوزراء "الفنيين" والمستقيلين مقدمة اياهم كابطال "للديمقراطية

و"التفتح". ولقد بوغتت لانها لم تكن تدرك حقيقة التحضيرات التي ما انفك يقوم بها الطرف المقابل ولم تكن تسمح للاصوات القاعدية التي كانت تحذر من خدعة المصالحات بل واكثر من هذا فعندما كانت القوى الفاشية تعد نفسها للصدام كانت القيادة النقابية لا تبالي بذلك الاعداد وعندما كانت الاوساط الكمبرادورية في منظمة الاعراف تنادي بنصب المشانق لاعدام بعض النقابيين كان عاشور يجيبهم "نريد لكم الخير وتريدون لنا الشر". وعندما كانت القوى الفاشية تجمع نفسها وتنظم حملاتها لاعداد الراي العام للهجمة على الحركة النقابية كانت القيادة النقابية لا تفعل شيئا في اتجاه كسب بقية الطبقات والفئات الشعبية الاخرى لاعتمادها بصورة مباشرة او غير مباشرة في المواجهة.

وبالخطوة الجديدة التي قامت بها عصابة نويرة، شهد التحالف بين الرجعيين المتحالفين مع الامبريالية ودكتاتوريتهم من جهة والجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة وحركتها النقابية من جهة اخرى توترا وتشنجا جديدين. فقد تكاثفت المواجهات بين ارباب العمل والعقاريين ورؤساء مؤسسات الدولة والجماهير الكادحة كما ان قيادة الاتحاد التي يئست من المراهنة على التناقضات في صلب الحزب والحكومة وعلى بلخوجة وجماعته بالذات، اصبحت تجاهر بصورة واضحة بمعارضتها لعصابة نويرة – الصياح – فرحات، عقدت المجلس القومي الذي لم يعد بامكانها تاجيله وهو المجلس الذي طالما طالبت القواعد بانعقاده. ولكن هذا المجلس ولئن سجل تطورات في مواقف الاتحاد عامة والقيادة خاصة حيث قبلت السير خطوة اخرى الى الامام في القطع مع حكومة نويرة والحزب تحت ضغط التيار النقابي الجديد الذي رفع بحدة راية العمل النقابي المستقل، راية اتحاد ديمقراطي ومثل، فانه لم يتقطن لما ينتظر النقابة في الايام الموالية ولم يضبط اي خطة فعلية لمواجهة الهجمة الفاشية، بل ان الاتجاه الذي فرض نفسه بل عملت على فرضه القيادة هو الحد من اندفاعية التيار النقابي النضالي وضرب مواقفه المتجذرة.

في هذه الظروف الجديدة غيرت حكومة نويرة سياستها تجاه مركز المعارضة السياسية الاكثر اهمية في البلاد اي تجاه الاتحاد العام التونسي للشغل، وهذه المرة استبعدت اي "مصالحة" او "حوار" واعلنت الحرب على كافة المنظمة النقابية وفي مقدمتها القيادة التي اصبحت في نظر الحكومة وحسب عبارة بورقيبة "دريقة" يحتمي وراءها "الشيوعيون" و "البعثيون" (خاصة التيار النقابي الثوري الهدف الاساسي لهجوم الرجعية). ومن هنا تحول الخلاف من وجهة نظر العصابة الفاشية من خلاف بين الحكومة والحزب والقيادة النقابية حول الموقف من التيار النقابي الجديد الى خلاف مع كل المنظمة وفي مقدمتها القيادة "المنحرفة" حسب تعبيرهم.

ما من شك ونحن نتامل الاحداث، ان سهام العصابة الفاشية موجهة خصوصا واستراتيجيا الى التيار النقابي الجديد الذي رات فيه الاقلية المستغلة الحاكمة زعزعة لركائن حكمها وسلطتها وان فيه تيارا لا يقف عند حد ترقيعات واصلاحات بل يتطور في اتجاه ضرب جوهر المصالح الامبريالية والرجعية. لكن رات على حق ايضا ان تطوره قد شرط وحدد الى درجة ما سلوك القيادة النقابية التي كما سبق ان بينا رفضت ان يتم نهب البلاد واستغلال الشغيلة واضطهادها على النحو المفضوح الذي يدفع فيه اتجاه نويرة. الصياح – فرحات كجواب من طرفها على ظروف الازمة الحادة التي ما انفكت تستفحل بينما تقتضي مصلحة الشعب اطلاق الحريات العامة ومحاسبة الفاشيين وقمع اعمالهم وضرب الطابع الفاشي في مؤسسات الدولة والغاء الاجراءات والقوانين التي منح بمقتضاها الامبرياليون بامتيازات اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية وتامين تلك المصالح الاقتصادية واتخاذ الاجراءات والقوانين المشجعة والحامية للراسمال الوطني واجراء اصلاح زراعي للاوضاع في الريف (توزيع الارض على الفلاحين المسحوقين وتوفير وادوات الانتاج والقروض لهم الخ.).

ان التطور الذي عرفته قيادة الاتحاد وفشل التحريض بينها وبين التيار النقابي النضالي الجديد قد اثار نويرة وبات واضحا بالنسبة له ان باب الاختيار اصبح امامه ان تجربة الثلاثة وعشرين سنة الاخيرة تؤكد ان ما من حكومة استطاعت تسيير شؤون التحالف الرجعي الامبريالي دون ان تضع الاتحاد العام التونسي للشغل تحت كلكلها سواء بتواطئ مع قادته او بفرض قيادات موالية لها في صورة بروز معارضة في قيادة الاتحاد لاتجاه حكومة معينة او حتى لجانب من سياستها. وهذا تعبير على عجز الراسمال والطبقات الرجعية المحلية على وضع الركائز المادية لسياسة اصلاحية نسبيا مستقرة في صلب الطبقة العاملة والشغيلة عامة كما هو الشان مثلا في البلدان الراسمالية الامبريالية وهو ما ينجر عنه عدم تحمل اي استقلالية للعمل النقابي ليس على النظام فحسب بل حتى عن الحكومة.

واليوم وقد افلتت القيادة النقابية من مراقبته فان ذلك اصبح يعني بالنسبة لنويرة تهديدا لكيان حكومته ومخططاتها سيما وان تلك القيادة راهنت على القوى الرجعية الاصلاحية ابتداء من بلخوجة (وحتى نويرة نفسه الى زمن ما في وجه الصياح) الى جماعة الاشتراكيين الديمقراطيين (وهي الجماعة المرشحة اكثر من غيرها لقيادة تشكيلة جديدة) والمصمودي وحتى حركة الوحدة الشعبية البنصالحية ولو بدرجة اقل، راهنت على هذه القوى كبديل حكومي. وفي نفس الوقت فقد راهنت هذه القوى من وجهتها على قيادة الاتحاد في سعيها (اي القوى) الى تعديل اتجاه حكومة نويرة بل وتغييرها. وكان نويرة يدرك حقيقة تاثير مثل هذا التعديل او التغيير ولو كان جزئيا على مصالح كبار الكمبرادوريين والمضاربين والعقاريين وحلفائهم الامبرياليين في ظروف الازمة الاقتصادية الحالية.

كما انه لا يغيب على عصابة نويرة وخاصة على اسيادها الامبرياليين الامريكان والفرنسيين التاثيرات التي يمكن ان تلحق بالسياسة الخارجية للنظام من جراء فرض تعديلات على الحكومة او تغيير في ظرف اشتد فيه التناحر بين الدولتين العظميتين على النفوذ في المنطقة العربية والبحر الابيض المتوسط. ففي المنطقة العربية اشتد الاستقطاب بين خونة (دول وقوى سياسية عميلة) ركعوا امام الدولة الصهيونية وتبلوا بالمشاريع الامريكية لتصفية الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية العربية وبين دول وقوى سياسية اخرى انساق بعضها وبدا ينساق بعضها الاخر اكثر فاكثر في فلك [illegible] الشاملة التي تدعو

اليها عصابة الكرملين الامبريالية الاشتراكية التي تجد لدى تلك الدول والقوى مجالا "لتدعيم" نفوذها في بلدانها.

وفي المغرب العربي بالذات تضاعف التدخل العسكري الفرنسي المباشر الى جانب المغرب وموريطانيا ضد الشعب الصحراوي ومن يقف وراءه واصبح من العسير التظاهر بالحياد بل ومن غير المرغوب فيه من قبل الاوساط الامبريالية.

ان القوى الاصلاحية الرجعية التي تراهن على تعديل اتجاهات حكومة نويرة لا يمكن الشك في طبيعة ارتباطاتها التاريخية مع الغرب وفي مقدمته امريكا، لذلك فان الرهان على مستوى الارتباطات الخارجية والمواقف من القضايا العالمية ليس مطروحا بين طرف يتشبث بالتعامل مع الغرب واخر يروم التوجه الى الامبريالية الاشتراكية انما هو مطروح في صلب نفس اطار التبعية للامبريالية الغربية، بين القوى الاصلاحية الرجعية التي تحاول التكيف اكثر مع الاوضاع واختيار الصيغ والاشكال عند اتخاذ المواقف مراعاة للراي العام التونسي وللجارين الجزائر وليبيا قصد الحفاظ على "علاقات طيبة" معهما وبين الطرف الاخر بقيادة نويرة الذي لا يريد التبدل ولو قيد انملة على الولاء المفضوح للامبريالية الغربية وفي مقدمتها امريكا وفرنسا.

على هذه القاعدة لم يبق لعصابة نويرة اذا ما ارادت المحافظة على مكانتها وقطع الطريق امام المتطلعين لتعويضها غير اجراء شبه انقلاب حكومي (وقد تم ذلك منذ ديسمبر) كجواب على مراهنة قيادة النقابة وبقية القوى السياسية الاصلاحية على تناقضات الحكومة ثم تكسير القيادة النقابية كجواب على مراهنة تلك القوى السياسية على الاتحاد كدعامة لا يمكن بدونها اقامة اي حكومة بديلة. وبعد هذه الخطوة تصبح العصابة الدموية من جديد وجها لوجه مع الثوريين والحركة الجماهيرية. وقد اتضح توجه هذه العصابة نحو تحقيق هذا الهدف الثاني (اي تكسير القيادة النقابية) من خلال مقررات اللجنة المركزية للحزب الدستوري الفاشي التي دعت الى ان تشرف على الانتخابات داخل المنظمات النقابية او السياسية هيئات خارجة عنها والى مراقبة مالية لمختلف هذه المنظمات، وهذا يعني بصورة ملموسة اعادة وضع الاتحاد تحت قبضة العصابة الفاشية سياسيا وماديا. اما عن الصيغة العملية المباشرة التي سيتم بها "اعادة الاتحاد الى الحظيرة القومية" فقد تجلت خاصة من خلال الكلمة التي القاها بورقيبة هذا الخفاش المتعطش للدم وجاء فيها: "... انا مستعد، بعد المحاولات التي بذلناها دون طائل، ان اقف في وجه المخربين الذين يستعملون الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل ستارا يحتمون به باعتبار مظهره الشعبي ذلك انه وراء الكاتب العام يختفي اصحاب النظريات الشيوعية والبعثية ومن لف لفهم من المخربين وكلهم يدعون انهم يسعون لتحسين حالة العمال، وما يريدون في الواقع الا تفليس الدولة وتقويض اركانها وهو ما يتعين الاحتراس منه والوقوف له بالمرصاد وانتم تعلمون ان هذا الحزب ما دخل معركة الا انتصر فيها". وزاد فاكدها مع مرور الايام فشل كل الوساطات الداخلية والخارجية عشية الاضراب العام وتصريح نويرة بانه مستعد للحوار "ولكن ليس تحت الضغط".

لقد دخلت خطة تكسير الاتحاد في ذلك الوقت طور التنفيذ من قبل العصابات الدستورية الفاشية التي اصبحت تهاجم في وضح النهار وبدعم من الحكومة مقرات الاتحاد في بعض الجهات (القيروان، توزر، زغوان، سوسة، تونس) بينما اوقف الكاتب العام للنقابة الجهوية بصفاقس وما هي الا فترة قصيرة من الزمن حتى كانت المجزرة الرهيبة وتنفيذ مشروع "قطع راس الاتحاد" الذي طالما طالبت به الاقلية الرجعية. وامام بداية تنفيذ الهجمة واتساعها لم تجد القيادة النقابية من حل سوى مواجهة الحكومة باعلان الاضراب العام ولكن هذه المرة ايضا من دون سابق تحضيرات على مستوى القواعد. لقد نادت الجماهير الى الاضراب معتقدة (اي القيادة) ان الحكومة ستنهار بسرعة وتستجيب لمطالبها، لكن الحكومة قد اعدت نفسها لهذه المواجهة ونظمتها خطوة بخطوة وخططت لعملية استفزازية واسعة لتحول دون نجاح الاضراب العام الذي لو يتم في حدود منظمة ومتحكم فيها فسوف يعني بالنسبة للعصابة الدموية افشالا لمخططها وهو احتمال ابعدته من حساباتها.

تلك هي الحركة الواقعية لمختلف العوامل الفاعلة في الاحداث الاخيرة وتلك هي تطوراتها وهي حركة موضوعية لا تتحمل التمويه سواء من هذا الطرف او ذاك. وعندما يدعي النظام الان وحتى قبيل المجزرة الرهيبة على لسان بورقيبة والصياح خصوصا انه توجد مؤامرة مدبرة من الخارج ادت الى احداث يوم الخميس نقول انه توجد فعلا ايادي خارجية اثرت بصورة مباشرة في الاحداث، ونحن لا يمكننا فهم زيارة نويرة الطارئة الى الايليزي ورئيس اركان الجيش الفرنسي الى تونس ومقابلة نويرة لسفير امريكا في اخر ساعات يوم الاربعاء ٢٥ جانفي بمعزل عن هذه المجزرة الرهيبة.

غير ان بيادق النظام الدستوري يقصدون بالمؤامرة الخارجية ان الحركة الاضرابية والانتفاضات المعادية للفاشية التي شنتها جماهير العمال والشغيلة كانت مفتعلة ومثارة من الخارج. وهذا الادعاء لا يبرر المجزرة الرهيبة فحسب وانما يشوه نضال الشعب من اجل تحسين اوضاعه المادية ومن اجل فرض الحريات الديمقراطية وهو نضال لا تحركه اية قوة خارجية مهما عظم شانها وانما هو نابع من التناقض المميز للمجتمع التونسي بين جماهير الشعب الواسعة واقلية البرجوازيين الكبار والعقاريين المرتبطين بالامبريالية ودكتاتوريتهم الرجعية.

ان الاقلية الحاكمة المستغلة الحاكمة تعرف انه لا القيادة النقابية الاصلاحية ولا بيادق موسكو (جماعة الحزب التحريفي التونسي) ولا الستينيين او البنصالحيين والصمودي، ولا ليبيا (من خلال المظاهر السلبية من سياستها) او غيرهم، هم الذين يحركون نضال الطبقة العاملة وبقية الشغيلة والشعب، بل انها تدرك جيدا الدور المكبل والمجهض والاستيعابي الذي لعبته وستبقى

تلعبه كل هذه القوى كما تدركنا ان الطاقة الثورية القوية التي بدات تدفع العمال والشغالين كافة انما تنطلق من مصالحهم الخاصة.

واذا كنا هنا نضع حد الفصل واضحا بين نضال الشعب واعدائه من كل لون فانه ليس باستطاعتنا وليس من واجبنا — بل بالعكس تماما — تغطية المحاولات الرجعية مهما كانت، من الداخل او الخارج، والتي تعمل على توظيف نضالات شعبنا في خدمة اغراض معادية لمصالحه. وان كنا تعرضنا سابقا الى حقيقة الارتباطات الخارجية لبعض القوى الاصلاحية فان الاصابع تبقى موجهة خاصة من خلال اطروحة الايادي الخارجية الى الحزب التحريفي والى علاقة الاتحاد بالنقابات الليبية والنظام الليبي. وفي هذا المجال، فاننا نعتقد ان الحزب التحريفي الذي خان مصالح الشعب التونسي وثورته من زمان هو فعلا بيدق يخدم اغراض الامبريالية الاشتراكية في بلادنا. لكن المطلع عن قرب على الاوضاع يدرك جيدا ضعف تلك الفرقة وعدم قدرتها فعلا على توجيه الحركة التلقائية للجماهير في الاتجاه الذي تريده.

اما علاقة الاتحاد بالنقابات والنظام الليبي وهي العلاقة التي يستمد منها النظام دعايته التشويهية فانه بصرف النظر عن وجود او عدم وجود جوانب خفية في هذه العلاقة فان الوقائع التي لا تتحمل التاويلات الذاتية تثبت ان المساعي التي قامت بها قيادة الاتحاد — استجابة الى حد ما لرغبات القاعدة وحتى عموم الشعب ولتؤكد في صراعها مع عصابة نويرة انها مخاطب كفئ مع النظام الليبي — لاصلاح العلاقات بين النظامين حول مشكل الجرف القاري الذي كاد ان يشعل فتيل الحرب بين البلدين وتبديد اثار علامات التحرش الاخرى وارجاع العمال المطرودين والتحصيل على تحسينات لظروف العمال الفلاحيين ودفع الحكومتين الى عقد اتفاقيات اقتصادية ذات اهمية لا باس بها، هذا الدور ايجابي موضوعيا، والتدخل حول مسالة الجرف القاري قد فوتت موضوعيا الفرصة على الدولتين العظيمتين اللتين لهما مصالحهما وادواتهما في كلا البلدين لاشعال بؤرة حرب جديدة تسعى كل منهما لاستغلالها للتخلص من خردتها العسكرية وتعزيز نفوذها على حساب الاخرى.

اما اذا نظرنا الى هذه العلاقة من زاوية تطلعات النظام الليبي (×) تجاه تونس، فان سياسة هذا النظام لا تخلو من مظاهر سلبية اكيدة فمحاولات التدخل في الشؤون الداخلية لتونس (المبادرة بالتحرش في مسالة الجرف القاري ومحاولة التاثير على اتجاه حكومة نويرة بواسطة عاشور والمصمودي) لا تخدم في شيء لا قضية الشعب التونسي ولا الليبي ولا قضية الوحدة العربية وانما هي سياسات رجعية تعمل في الاتجاه الذي تسعى الاستراتيجية السوفياتية والامريكية الى الدفع فيه لان مثل تلك السياسات تجر الشعبين والبلدين الى خلافات ومعارك تكون نتائجها السلبية لا تقدر على مصالحها ومصالح الشعوب العربية القريبة والبعيدة. في حين ان نتائجها الايجابية بالنسبة للدولتين العظيمتين وكل القوى الرجعية لا ريب فيها، فالاتحاد السوفياتي ما انفك تاثيره يتزايد في ليبيا من خلال علاقتها العسكرية والاقتصادية لن يتاخر على استغلال مثل تلك السياسات لمزيد تركيز نفوذه في ليبيا محاولا جعلها قاعدة لخدمة اهدافه التوسعية في المنطقة، بينما لن تتاخر الامبريالية الامريكية في تونس على استغلالها لمزيد احكام سيطرتها على بلادنا. والرجعية التونسية وجدت وستجد دائما في مثل تلك السياسات وسيلة لتوجيه نقمة الجماهير عليها في وجهة اخرى باسم "الدفاع عن الوطن والاستقلال". تلك هي حقيقة بعض سياسات النظام الليبي لكم من الخور القول ان قيادة الاتحاد كانت اليد المنفذة لهذه السياسات في تونس في اي مرحلة من المراحل والتصديق بهذه الاطروحة يعني التعامل مع الاحداث التي جدت في بلادنا بصورة ذاتية قاصرة عن تتبع مسار الصراع الفعلي الذي عاشته بلادنا والذي بينا اعلاه ديناميكيته ومختلف العوامل والظروف التي حفت به.

II - تحقيق مطالب الشغيلة ومطامحها لا يتم بالوفاق والصفقات مع الاعداء وانما بالنضال الحازم ضدهم :

ان خطة النظام المكشوفة وبداية تنفيذها بكل تحد قد وضع الاتحاد وكافة القوى السياسية بما فيه الثورية منها والاصلاحية امام اختيارين : اما الاستسلام والتقهقر امام كل هجمة تقوم بها عصابات الدستور الفاشية فتشجعها بذلك على الخطوة اللاحقة والانتهاء هكذا نهاية ذليلة تكون عواقبها لا تقدر على معنويات العمال، واما المقاومة والانتهاء بشرف. وقد يوجد من يتساءل عما اذا لم يكن قرار الاضراب

(×) ليس موضوعنا هنا تقييم النظام الليبي من كل جوانبه لكن لرفع كل تاويل خاطئ لموقفنا، نشير الى اننا نعتبر هذا النظام ذا طابع وطني برجوازي وتجسد هذا الطابع في ما قام به من ضرب لنظام الاقطاع وللمصالح الامبريالية في ليبيا، ان هذا الطابع هو الان بصدد التقلص والتفسخ ويندرج في هذا الاطار دعم الروابط مع الامبريالية الاشتراكية الذي لا يضر باستقلال ليبيا فحسب بل يمثل خطرا على كل شعوب المنطقة ايضا. كما لا يخرج عن خدمة الاستراتيجية السوفياتية الدور السلبي الذي يلعبه النظام الليبي في الصدام بين اثيوبيا والصومال وتدخلاته في الشؤون الداخلية لبعض البلدان الافريقية والعربية وبداية انزلاقه على بعض المواقف الاشتراكية الامبريالية في معالجة القضية العربية والفلسطينية.

العام قرارا غير سليم وكان بمثابة سقوط في استفزاز النظام وانه كان من الاجدر اتباع اسلوب مقاومة يكون اقل اندفاعية من ذلك حتى يقع تفويت الفرصة على النظام او في اتعس الحالات ، واذا كانت عملية تكسير الاتحاد شيئا ثابتا ، تمديد عملية المقاومة على اطول فترة ممكنة . للاجابة على هذا التساؤل يجب الاقرار اولا بان المعركة كانت مفروضة على الاتحاد وتسير حسب خطة تشكل ضمنها عمليات الاستفزاز ومداهمة النقابيين ومقرات المنظمة النظهر البارز . فالحركة لم تكن عملية هجومية من طرف النقابة بل كانت رد فعل على الاعتداءات على مقراتها وعلى النقابيين والاعتقالات التي بدا يتعرض لها بعض اطارات الاتحاد التقدميين .

واذا استبعدنا ان يكون المراد من طرح التساؤل هو الاستسلام امام الاعتداءات الفاشية واذا كانت شرعية رد فعل الاتحاد غير مطروحة في الميزان ، وانما الموضوع هو مناقشة نسبية وعمق وشكل هذه المواجهة المعادية للفاشية دفاعا عن حرية العمل النقابي المستقل عندما يفتح امامه مثل هذا التساؤل بان تقييم تلك المواجهة ومن ورائها النضال النقابي بصفة عامة لانه رغم كل العراقيل والاخطاء والحدود التي ادت الى مثل تلك النتائج المرة سيسجل التاريخ بكل تاكيد شرعية هذه المواجهة وعدالتها .

ان اي تقييم جدي لا بد ان يتجنب السقوط في الاستنتاجات المبتذلة والانهزامية التي ترجع نتائج تلك المواجهة فقط او حتى رئيسيا الى فعل هراوة الاعداء بقصد القاء مسؤولية الانحراف والاخطاء التي ادت الى هذه الحالة على عوامل خارجة عن ارادة الاتحاد فترى في الذي حصل شيئا حتميا بمجرد ان العدو عقد العزم على تصفية النقابة لان مثل هذه الافكار ترى دور وقدرة الاعداء ولا ترى واجبات النقابة وقوتها وسياستها . ان السؤال الرئيسي الذي يجب ان يجيب عنه تقييم هذه الحركة الثورية هو لماذا هذه الهزيمة وبهذا الحد من الخسائر ؟ وماهي الظروف والاسباب التي جعلتها واقعا ؟ هل لان مد الطبقة العاملة وبقية الشغيلة واندفاعيتها تجاوزت الظرف العام وطرحت معارك مازالت الاوضاع لم تطرحها فانكسر ذلك المد وتلك الاندفاعية على جدار هذه الظروف الغير الناضجة ؟ او ان حركتها كانت على العكس فائرة ودون مستوى الاوضاع ؟ ام هل ان المشكل يوجد في مستوى العنصر الذاتي لهذه الحركة اي في مستوى الوعي والتنظيم والاعداد السياسي والعملي ؟ وبصورة اوضح وهذا هو سؤال اي تقييم جدي : هل ان الذي تخلف في مواجهة الفاشية وضد الاعتداءات هي القوة التلقائية للجماهير ام ان الذي تخلف هي القدرة على اعداد هذه القوة وتنظيمها وقيادتها في مواجهة العدو المترصد لاول فرصة ؟

النضال عنصر القوة في مواجهة الفاشية : ان الذي عاش وتابع الهبة العارمة للجماهير العمالية وبقية الشغيلة للاحتجاج على الاعتداءات الفاشية لا يمكن ان يشك لحظة في استعداد الجماهير للبذل والعطاء والنضال ولفظ عيش الذل والحرمان . انها واجهت رصاص الاعداء وصدورها عارية متحدية كل الاهوال ومن يراقب تطور نضال الطبقة الشغيلة في السنوات الاخيرة في حجمه واشكاله وشعاراته يبين ان انتفاضتها الاخيرة التي التفت حولها شرائح وفئات شعبية اخرى لم تكن حدثا ظرفيا ولكنها تعبير مكثف عن ارقى ما وصلت اليه هذه الطبقة في مواجهتها لدكتاتورية الطبقات المستغلة الحاكمة خلال السنوات العشرين ونيف الماضية وبداية اعلان الانفصام الذاتي بينها وبين تلك الدكتاتورية بعد ان جربتها في مختلف اوجه حياتها المادية والسياسية .

لقد تصاعدت حركة الاضراب العمالية بشكل كبير خلال السبعينيات لتبلغ حسب الارقام الرسمية ٢١٥ اضرابا عام ١٩٧٣ شملت ١٨٠١٤ عامل ، و ١٤١ اضرابا سنة ١٩٧٤ شملت ٨٨٥٢٤ عامل و ٣٧٧ اضرابا عام ١٩٧٥ شملت ٦٦٦٦١ عامل و ٣٦٩ اضرابا سنة ١٩٧٦ شملت ٩٣٩٤١ عامل وقد بلغت رقما قياسيا عام ١٩٧٧ اذ بلغت ٤٥٠ اضرابا وقد شكل عمال القطاعات الكبيرة العمود الفقري لهذه الحركة الاضرابية مثل قطاع المناجم والنقل وعمال المعادن والعمال الفلاحيين الخ . . . وقد تجاوز العمال شكل الاضراب في العديد من المرات وخاصة بداية من عام ١٩٧٦ الى تنظيم المسيرات والمظاهرات والصدام في الشوارع مع الاجهزة القمعية الدكتاتورية الحاكمة وهو ما جعل السفاح نويرة يردد ان الشغالين هاجروا مراكز عملهم ليخاطبوا السلطة بـ "لغة الشارع" ويطلق على عام ١٩٧٧ "عام الشوارع" . ولئن ارتكز نضال الشغالين في السنوات الاولى على المطالب الاقتصادية مثل تحسين الاجور وظروف العمل فان المواجهة بينهم وبين النظام اخذت اكثر فاكثر تتسم بطابع نقابي وسياسي لا مجال للاستخفاف به : فقد نادى العمال في اجتماعاتهم وفي لافتاتهم ومسيراتهم ومظاهراتهم بحرية العمل النقابي وطالبوا بحقهم كطبقة في التعبير والتنظيم وصرخوا من عمق اعماقهم بسقوط الفاشية مرددين "الخبز والحرية والكرامة الوطنية" و "خبز وماء ونويرة لا" و "لا مجاهد اكبر الا الشعب" وتوجهوا في اعمالهم الملموسة ليدركوا مراكز التطريق الاعلامي (كدار الاذاعة والتلفزة) التي تشوه نضالاتهم وتشن ضدهم وضد ممثليهم شتى انواع الحملات المسعورة ، واوكار حزب الدستور السوداء مثل مراكز الشعب في الكثير من الاماكن وبلدية بن عروس واشعلوا النار في سيارات البوليس والجيش الذي يداهمهم في الشوارع وفي مراكز العمل ويعنفهم محولين مواجهتهم من عمل ضد العرف الى صدام مع السلطة السياسية للطبقات الرجعية .

لقد ترددت على السنة القواعد النقابية والعمالية اكثر من مرة ان هذا النظام لا يحترم مصالحها بل يعاديها وعبرت وكرست ذلك فعلا على استعدادها للتصدي لاعتداءاته وقد تعالت من بينها اصوات في الاجتماعات النقابية لتحذر القيادة النقابية من مغبة المصالحات التي كانت تعقدها مع العصابة الحاكمة منبهة الى انها مناورة لربح الوقت لا غير ، مؤكدة ان النضال والنضال وحده هو سبيل انتزاع حقوق الشغالين .

انه لا يمكننا ان نحمل نضال الطبقة العاملة وبقية الكادحين مسؤولية الانتكاسة ونتائجها الاليمة ، لقد ابدت هذه الطبقة بكل تلقائية عشية المجزرة واثنائها استعدادها للنضال والتضحية من اجل صد

الهجوم على مستوى معيشتها المتواضع وعلى هياكلها النقابية. لكن سوف لن تتخلف بعض الاصوات عن سؤالنا اذا كانت الجماهير كما تتدعون فما الذي منعها من الانتصار يوم ٢٦ جانفي هادفة بذلك الى القاء مسؤولية الهزيمة على "محدودية نضالية الجماهير" وعلى تلقائيتها. ان هذه الاصوات تتناسى ان استعداد الجماهير للنضال والتضحية غير كاف وحده لان العنصر الحاسم في الهزيمة او الانتصار في اي معركة اذا ما توفر العامل الاول تصبح درجة اعداد الجماهير من حيث وعيها باعدائها الحقيقيين ومن حيث تنظيمها واحكام قيادتها في الاتجاه وحسب الطرق الثورية فانه يصبح من السهل هزمها واستمرار حركتها التلقائية للفائدة الانانية وللاغراض الضيقة للرجعية والامبريالية. ان الذي فشل يوم ٢٦ جانفي ليس مصدر القوى في مواجهة الفاشية ومصدر خوف الرجعية وانما هو صرح الأوهام الرجعية والاصلاحية التي شكلت قاعدة سلوك القيادة النقابية والبيرقراطية العمالية المرتبطة بها والاصوات التي تريد القاء المسؤولية على الجماهير، هي في الواقع تهدف الى طمس هذه الحقيقة وتجميل اصلاحية القيادة النقابية ووفاقها الطبقي هذه القيادة التي والى اخر لحظة وعندما كان كل شيء ينبئ بقرب الصدام قابلت استعداد الجماهير للنضال بعراقيلها المتعددة. فالمجلس القومي الذي كان من المفروض ان يتم اعداده بشكل ديمقراطي وقاعدي حتى تكون نتائجه المعبر الحقيقي على مطالب الجماهير واستعداداتها ومعبئة لنضالاتها تمت الدعوة اليه بدون القيام بمثل ذلك الاعداد (ماعدا في صفاقس وسوسة حيث تم شيء من الاعداد وهذا يرجع الى ان التيار النقابي النضالي له وزنه في تسيير العمل النقابي في هاتين الجهتين) وحتى اثناء مداولات المجلس عملت القيادة واعوانها على الحد من النفس المتجذر التي عبرت عنه بعض النقابات وحتى على الخطوة الاصلاحية التي تمخضت عنها اعمال المجلس القومي لم تتخذ الاجراءات السياسية والعملية من اجل تامين تطبيقها ولم تهيء الجماهير لمواجهة ردة فعل النظام عليها وعندما لم يبق للمجزرة سوى سويعات كانت اسئلة كثيرة تتردد على السنة نقابيين شرفاء من مثل: "ماذا اعد الاتحاد لمواجهة الحكومة والحزب اذا هاجما عليه واعلناه؟" و "ماذا ستكون المواجهة بعد الاضراب العام؟" وماذا؟ وماذا؟ الى غير ذلك من الاسئلة والاستفسارات التي تقابل من قبل القيادة النقابية بالاجوبة من مثل: "القيادة اعدت كل شيء" و "الحكومة ستذعن لمطالبها" هذه الاجوبة الملوحة بدون مراعاة حقيقة الخصم اي حقيقة الدكتاتورية الدستورية التي عملت القيادة سنوات على طمسها ومن دون مراعاة حقيقة اعداد (وليس استعداد) الجماهير سياسيا وتنظيميا للمعركة في ظل مثل هذه الاوضاع لا يمكن للاصلاحية والوفاق مع الاعداء الا ان يتحطم على ارض الواقع. انه من الضروري اليوم الكشف عن الدور السياسي والعملي الذي لعبته قيادة الاتحاد واعوانها المرتبطين بها وتعميق تحليل مواقفها من سياسات النظام الرجعية ومن الجماهير العمالية والشغيلة الاخرى ونضالات وطبيعة الادوات والاشكال التي وضعتها في تنفيذ سياستها وبذلك فقط يمكن امتلاك الاسباب الحقيقية الكامنة وراء النتائج السلبية لمجزرة ٢٦ جانفي.

سياسة الوفاق مصدر نكسات الطبقة العاملة: لقد جعلت القيادة النقابية من الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة وفاق طبقي مع كبار البرجوازيين والعقاريين في صيغة ما يسمى بـ"الوحدة القومية" من اجل خنق نضال الطبقة العاملة وبقية الشغيلة، لقد ادرجت اهدافها كلها في اطار اصلاح النظام الدستوري وتدعيمه ولم تدرج في اهدافها يوما من الايام اعطاء العمل النقابي طابعا نضاليا ثوريا بل ان وجودها قام على مناقضة مثل هذا الاتجاه وعلى اساس قبول الاختيارات الاساسية للنظام الحاكم والترويج لها في صلب العمال. تلك الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللاشعبية واللاوطنية التي ولدت كل مآسي الطبقة العاملة والطبقات والفئات الشعبية من جوع وبطالة ومرض وجهل، والى اخر لحظة (من ظروف الازمة الاقتصادية والسياسية الحالية) ورغم تطور موقفها فقد حافظت على علاقات عضوية مع الدولة والحزب الدستوري وعملت على بث الاوهام حول حقيقة النظام وذلك بالسعي الى حصر نقمة العمال ضد ادارة الحزب الدستوري وعلى بعض العناصر داخل الحكومة محاولة انقاذ البقية بل وانقاذ سلطة التحالف الرجعي الامبريالي وصرف انظار العمال عن فهم حقيقة الازمة التي يتخبط فيها النظام باعتبارها لا تشكل "انحرافات" في مسار هذا النظام يتحمل مسؤوليتها ثلة من الاشخاص وانما ازمة جذرية نابعة من التناقض الرئيسي الذي يقابل الشعب باعدائه الرجعيين المحليين والامبرياليين. كما حاولت هذه القيادة صرف انظار العمال عن فهم تصاعد الاستبداد الفاشي للنظام القائم باعتباره لا يمثل مظهرا هامشيا وغريبا عن طبيعته، يتحمل مسؤوليته ايضا وجود اشخاص معينين في السلطة وانما كخاصية جوهرية لشكل سلطة الدولة التونسية بكامل هياكلها، كل ذلك لتغليط الطبقة العاملة وكبح جماح نضالها المتعاظم والوقوف دون تطوره وتحوله الى شحنة عداء استراتيجي ضد نظام بورقيبة الرجعي.

ان القيادة النقابية ولئن عملت خلال مسارها على الحصول على بعض التحسينات المادية للعمال وهو امر يستوجبه دورها وسعت الحكومة الى مراعاته الى حد معين كما بينا في الجزء الاول من النص، فان السمة الاساسية لموقفها كانت المعارضة للنضال النقابي الاقتصادي للكادحين والحد منه ومحاولة افراغه من محتواه. فعلى مئات الاضرابات التي جدت في السنوات الاخيرة في بلادنا لم تعترف القيادة النقابية الا بجزء ضئيل منها تمت الاضرابات الباقية خارج نطاقها وفي العديد من المرات ضد ارادتها وللتدليل على ذلك نتناول عام ١٩٧٦ كمثال (لتوفر بعض الارقام الرسمية لدينا) بالرغم من انه جاء في ظروف تشنج للعلاقات بين هذه القيادة والحكومة، فعلى مجموع الاضرابات التي حصلت في هذه السنة وكانت في معظمها ان لم نقل كلها مطلبية ومهنية لم تتبن القيادة النقابية سوى ٢٠ بالمائة منها بينما وقع ٨٠ بالمائة الباقية خارج نطاقها وقد ندد بـ ٧٠ بالمائة من تلك الاضرابات باعتبارها "غير شرعية" واحتوت او تجاهلت ما تبقى. وفي المدة الاخيرة فقط (نوفمبر ٧٧) صرح عاشور بان قيادة الاتحاد لم تتبن اكثر من ٣ اضرابات على ٤٣ اضراب (تمت خلال الستة اشهر الاولى من ١٩٧٧) وقد ورد في تصريحة هذا في سياق كلامه

عن "احترام الاتحاد لتعهداته تجاه الحكومة" ومن المفيد ملاحظة ان الاضرابات التي قبلتها القيادة الاصلاحية للمنظمة الشغيلة كانت في معظمها وحتى سبتمبر-اكتوبر الماضيين اضرابات محدودة الفاعلية جرى اغلبها في مؤسسات خاصة صغيرة بينما وقفت تلك القيادة بقوة في وجه اضرابات العمال في القطاعات الاساسية وخاصة العمومية باعتبارها "تخريب لمصالح الامة" وحتى بالنسبة لتلك الاضرابات الجزئية فانها لم توافق عليها الا عندما اضطرت الى ذلك اضطرارا بعد ان ملّ العمال مماطلاتها العديدة واصبحوا على ابواب تجاوزها. ان سعي القيادة النقابية الى شل الحركة الاضرابية يهدف الى تجنيب العمال النضال الذي يطور وعيهم والى وضعهم تحت رحمة مماطلات الاعراف ووعودهم الكاذبة وضمان الظروف الملائمة لهؤلاء كي يمتصوا عرقهم. لقد اعتبرت مطالب العمال في معظم الاحيان "مشطة" واتفقت مع السلطات اما على رفضها او قبول القليل منها باعتبار ان تلك المطالب المادية البسيطة لا يتحملها اقتصاد البلاد (اقرأ مصالح الاقلية المستغلة) فكان ما اسمته القيادة الاصلاحية في وقت من الاوقات مكاسب حققتها للعمال مثل زيادة جانفي ١٩٧٧ دون مطالبهم الدنيا بالاضافة الى كونها ما ان يعلن على تحسينات مادية بسيطة حتى تثقل كاهل الشغالين في تناسق مع الحكومة ومنظمة الاعراف بالدعوات الى زيادة الانتاج والانتاجية لتوفير ظروف ملائمة لارباب العمل كي "يتصدقوا" على العمال في مرة قادمة ببعض الفتات ولعل اكبر مترجم عن الصفقات الوفاقية التي اجرتها القيادة النقابية مع الاقلية الحاكمة المستغلة هو "الميثاق الاجتماعي".

ان نفس السلوك الذي سلكته هذه القيادة النقابية ونفس المنطلقات ونفس الاهداف هي التي حركتها في تعاملاتها مع نضالات الطبقات والفئات الشعبية الاخرى من اجل تحسين اوضاعها المادية والمعيشية حيث ناهضتها ومنعت الاتصال بينها وبين الطبقة الشغيلة ولئن سايرت في المدة الاخيرة العديد من نضالات وفي مراكز اساسية تحت ضغط القواعد من جهة وتعنت العصابة الفاشية الحاكمة من جهة اخرى فانها لم تدخر جهدا للحد من هذه النضالات وصارت تعمد الى اشكال اخرى لتحقيق ذلك، منها تأجيل الاضرابات والمراهنة على المصالحات. وفي حالة وقوع تلك الاضرابات تسعى الى التقصير من مدتها ولعل من ابغض الطرق التي عمدت اليها دعوة العمال في بعض الاضرابات الى عدم الحضور في مراكز عملهم والبقاء في ديارهم محولة الاضراب من عامل تعبئة ومدرسة للنضال الطبقي الى مجرد عطلة.

وبينما عارضت القيادة النقابية معظم الحركات من اجل الاصلاحات الاقتصادية فانها عارضت باكثر حدة هذا الصراع بالكفاح ضد الاستبداد والفاشية ومن اجل الديمقراطية (الحريات السياسية العامة في هذه الفترة) وهذا طبيعي لان ارتقاء نضال الطبقة العاملة من النضالات العفوية والجزئية والمتفرقة من اجل "دينار اضافي" الى نضال سياسي من اجل حرية التعبير والتنظم والاضراب الخ... سيشكل ضربا ملائما لتحول نضال الطبقة العاملة المشتت الى نضال منظم كطبقة عاملة ضد سلطة الدولة كالتنظم الاعلى لكافة الطبقات المستغلة والرجعية لا ضد عرف محدد كما جرى الامر الى حد الان. لذلك عملت القيادة البيروقراطية النقابية على معاداة (اي النضال السياسي) وعدم ادراجه في جدول اعمالها مسدية بذلك اكبر خدمة للدكتاتورية الحاكمة لان سياستها هذه تعمل على شل ساعد النقابيين وجمهور العمال في النضال من اجل اقرار الحريات العامة لكل التونسيين عدا الفاشيين وعلى ابقاء السلطة السياسية والحريات السياسية حكرا على الاقلية المستغلة الحاكمة. لقد وافق ممثلو الاتحاد العام التونسي للشغل في "مجلس الامة" على معظم القوانين القمعية (رفظوا على ما يبدو في كل تاريخهم قانون الاضراب فقط لعام ١٩٧٣) التي سطرتها السلطة للحد من مختلف الحريات الديمقراطية والنقابية ولم يرفع واحد منهم اصبعه لينددّ بها، بعكس ذلك فقد آزرت القيادة النقابية عصابة نويرة في ضربها للمعارضة التي ظهرت في صلب الحزب - المستيري خاصة - ولم تتورع في وقت من الاوقات عن تسليم البوليس قائمات في اسماء العمال الناشطين في بعض المؤسسات وزكت سياسة الحكومة القمعية ازاء القوى الثورية والتقدمية في البلاد وخاصة الماركسيين اللينينيين، وازاء حركة الشبيبة المثقفة وخاصة الطلاب الذين قدموا تضحيات لا يستهان بها في نضالهم المستمر من اجل نقابة طلابية ديمقراطية وممثلة وازاء بعض الفئات الاجتماعية الاخرى كالاساتذة مثلا الذين آزرت القيادة قمع الحكومة لهم في نضالاتهم - جانفي ١٩٧٥ خاصة.

ان قبول قيادة الاتحاد في الفترة الاخيرة (المجلس القومي) بادراج المطالبة باقرار الحريات السياسية واطلاق سراح النقابيين المعتقلين والمساجين السياسيين (الشيء الذي تم بكثير من الاحتشام يعبر في الواقع على الضغط الذي ماانفكت القواعد وفي مقدمتها التيار النقابي النضالي المتنامي تمارسه كي يتم فرض هذه المقررات. كما يعبر ذلك القبول ايضا - وهو الوجه الاخر من المسالة - على المصلحة الخاصة لهذه القيادة في الظرف الراهن، ذلك انها من وراء الاعتماد على الديمقراطيين والوطنيين وكل الثوريين وحركة الطبقة العاملة وقوة النقابة عموما تعمل على ترجيح كفة البديل الحكومي الاصلاحي في الصراع الدائر بين الحكومة الدكتاتورية لنويرة - الصياح - فرحات وذلك التيار الاصلاحي الرجعي الذي ما فتئ ينمو خارج الحكومة ويطمح الى تعديلها في اتجاه اقل افتضاحا حتى تكون في وضعية احسن لاستيعاب نقمة الشغيلة ضد كل النظام.

وملخص القول ان القيادة النقابية وان سايرت الدفاع عن حرية العمل النقابي والمطالبة باقرار الحريات واطلاق سراح المساجين السياسيين فان هذا هو المظهر النسبي وقامت به تحت ضغط التيار النقابي النضالي والقاعدة عامة، ومن زاوية اغراضها الخاصة ايضا. اما السمة العامة لموقفها فقد كانت معارضة لتسييس العمل النقابي وخاصة معارضة تسييسه ثوريا وبالتالي فهي جدت من عملية الاعداد لمقاومة الفاشية التي ذهبت هي نفسها ضحيتها.

ان موقف القيادة النقابية من مسالة التدخل والهيمنة الامبريالية على بلادنا لاتقل فضاعة عن باقي المسائل الاساسية الاخرى . فهي لم تضع اختيارات النظام العميل يوما موضع الرفض بل ان اخر مؤتمرات النقابة تؤكد على ان الاتحاد يعمل دوما في نطاق "ميثاق الرقي" و "مخطط الاقلاع" الذين ساهمت هذه القيادة في تصميمهما ووضعهما في حين واجهت التيار الوطني المتنامي داخل النقابة ببث الاراء الانهزامية والامبريالية القائلة بان "تونس لا يمكنها الاعتماد على نفسها في تطوير اقتصادها وانها (مضطرة) من اجل ذلك للاعتماد على (الاعانة) والقروض الاجنبية . لقد صادق النواب النقابيون (بمجلس الامة) على القوانين المكبلة لبلادنا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا . يبقى ما بدا من خلال لوائح المجلس القومي الاخير من معارضة "للاتجاه المرتبط بالرأسمال الاجنبي ولقانون افريل 72 ... الخ فان ذلك ومن دون شك يعكس تاثير التيار الوطني الدافع في البلاد وفي النقابة وهو ما انفك يتغذى في مواجهة ظروف شعبنا الصعبة التي هي في جزء هام منها نتيجة القاء الامبريالية لازمتها المستعصية على كواهله بواسطة عملائها المحليين . كما انه يعبر عن بعض الاستعداد الوطنية الاكيدة لدى بعض عناصر تلك القيادة نفسها وليس كلهم او اغلبهم لان الاتجاه السائد في القيادة النقابية لا يضع التبعية للامبريالية في حد ذاتها محل سؤال وانما يعارض بعض اشكال تلك التبعية المفضوحة داعيا الى التخفيف من حدتها مثلما هو الشان مثلا بالنسبة الى قانون افريل 72 الذى افتضح امره بصورة كبيرة .

اما السياسة الخارجية لقيادة الاتحاد فهي لا تشذ عن سلوكها العام ازاء المسائل الداخلية لبلاد: لقد الامين العام للاتحاد نفسه في العديد من المناسبات ان سياسة الاتحاد الخارجية متفقة تماما مع سياسة الحكومة التونسية تلك السياسة الموالية عامة لمواقف الامبريالية الامريكية والغربية في معظم القضايا المطروحة على الصعيد العربي والعالمي . ان اتباع نهج النظام في السياسة الخارجية جعل القيادة النقابية تنهج مسلكا معاديا لاعداء الشعوب العربية والشعوب والامم المضطهدة في العالم والشغيلة العالمية وتقيم العلاقات المتينة مع "الجامعة العالمية للنقابات الحرة" والنقابات الرجعية الامريكية والالمانية . ومعلوم ان كل هذه التجمعات النقابية تمثل ركائز هامة لسيطرة الرأسمال على العمل في اوروبا وامركيا وللسياسات الاستعماريه الجديدة للامبريالية الامريكية والاوربية وباتباع هذه السياسة عزلت القيادة النقابية الطبقة العاملة التونسية عن حلفائها الحقيقين في الوطن العربي والعالم .

ذلك هو الخط العام الذى سارت عليه القيادة النقابية وتلك هي الاهداف التي عملت من اجل بلوغها . وهي أهداف كما رأيناها تعمل عامة على شد الشغيلة الى عجلة الرجعية والتوفيق مع مصالحها ومنعها من أن تتحول الى قوة فعالة في الحياة السياسية في البلاد ومن ان تربط جسور قوية بينها وبين الطبقات الشغيلة الاخرى ومن أجل تطبيق مثل هذه السياسة لم تكن تلك القيادة في حاجة الى أدوات تنظيمية نضالية تكون قادرة على التكيف مع الاوضاع وتاخذ بعين الاعتبار طبيعة السلطة وشكلها في بلادنا لقد كان التنظيم الذى طورته مختلف القيادات التي تعاقبت على رأس الاتحاد منذ الاستقلال السياسي الشكلي لعام 56 تنظيما علنيا تاما مفتوحا خاصا للرجعيين ونادرا للثوريين . كما أنه كان بمثابة ادات عمومية للمساومات على حساب الطبقة العاملة وبهذه الصفة استبعدت تلك القيادة بناء اى خلفية سرية تؤمن المواجهة في حالات الهجومات الفاشية وتسمح باستمرار النضال . رغم ان وجود هذه الخلفية في مختلف مراحل العمل النقابي يعتبر شيئا اكيدا في ظروف نظام ذى طابع استبدادى تكون في ظله فرصة شرعية العمل النقابي النضالي مسالة نسبية وليست دائمة وقارة . وقد كان هذا التنظيم يعج بعدد كبير من البيروقراطيين النقابيين المتسلطين على القواعد والذين كانوا في كثير من الاحيان مفروضين على العمال والشغيلة بطرق غير ديمقراطيه وعبارة عن موظفين اداريين بعيدين كل البعد عن واقع العمال وعن نمط المناضل النقابي في نمط عيشهم وتفكيرهم . وهذا العدد الكبير من الكوادر البيروقراطيين وخاصة منهم المتمركز في المسئوولية الاساسية يمثلون الادات الاهم في تكبيل نضالية العمال وفي بث سموم الانتهازية الاصلاحية . فهم يفتقدون في معظمهم الى الالتحام بقضية العمال القريبة والبعيدة والاستعداد للتضحية في سبيلها . يكفيك ان تنظر باى سرعة انهارت المنظمة النقابية بعد الهجمة الفاشية التي استهدفت لها . ان عددا هاما من بينهم تنكروا حتى للخط الاصلاحي الذى دافعوا عليه بالامس واستسلموا الى الانقلاب الفاشي بل ان بعضهم تحول الى عنصر نشط لتشريع هذا الانقلاب وتركيزه . ان حقيقة هؤلاء الكوادر منسجمة مع مسلك الوفاق الطبقي الذى اتبعته قيادة الاتحاد . على انه وبحكم ضيق القاعدة المادية لوجود سياسة اصلاحية في صلب الطبقة العاملة والشغيلة التونسية فان عددا هاما من الكوادر النقابين الاصلاحيين وخاصة منهم أولئك المرتبطين مباشرة بالقواعد العمالية (أى

الشريحة السفلى والوسطى الى حد ما) أخذوا يتجهون في اتجاه أكثر فأكثر تجذرا مع احتداد الصراع بين الطب
العاملة والكادحين من جهة والطبقات الرجعية المستغلة من جهة أخرى . وقد ساهموا في تضييق الخناق على
القيادة النقابية الوفاقية وغذى جزء منهم التيار النقابي النضالي الجديد وتشهد على مثل هذه الظاهرة التحولا
التي عرفتها عناصر مثل الكاتب العام الجهوي للاتحاد بصفاقس وغيره كثيرون .
بمثل تلك الاهداف وبمثل تلك الاطر والاطارات لا يمكن أن نتصور هذه القيادة تسلك سبلا وأشكالا نضالية ثوري
لقد استبعدت النضال لفرض الاهداف العمالية وتوخت سبيل التوفيق والتنازل للاعداء . التزمت بالعمل في اط
الشرعية القانونية للدكتاتورية وعارضت الاشكال المتحديه لهذه الشرعية والتي تعمل انطلاقا من الشرعية الشعبي
وبحكم طبيعتها الاصلاحية وبحكم عدم تقديرها لحقيقة الديكتاتورية ما كانت لتعمل على اعداد وتسليح الجماهي
والمناضلين النقابيين سياسيا وعمليا لمواجهة الهجمات الارهابية البيضاء التي كانت مدرجة في منطق المواجه
بين الكادحين والنظام الدستوري البورقيبي حتى انهم لم يجدوا في مواجهة رصاص الاعداء وارهابهم واعمالهم
التخريبية ما يسلحهم سوى اندفاعيتهم وحقدهم التلقائي . وبما ان مسلكيتها كانت قائمة على المساومات فانها لم
تكن في حاجة للاعتماد على نضالية الجماهير النقابية الا كمكمل لهذه العملية التي تعتمد اساسا على قوى وتناق
داخل الحكومة ومن اعمالها المشينة دابها على فصل النقابات داخل الاتحاد على بعضها حتى لا تتمكن من ت
تبادل الخبرات والتجارب والنقاش حول اوضاعها والتضامن في مواجهة مشاكلها وحتى-وهذا هو الاهم-لا يفلت زمام الام
الامور من رقابة تلك القيادة وقد استعملت لنفس الغرض أساليب اخرى لخنق الحياة الديمقراطية داخل الاتحاد كالح
كالحد من حرية التعبير والتصدى لظهور نقابات ممثلة وحل بعض الهياكل النقابية لتمثيليتها ومساندتها لنضا
قواعدها (مثل نقابة الاساتذة 75) وخلق نقابات متعددة لنفس المهنة لتشتيت قواها ... الخ
وبما ان نشاطها كان قائما على الاصلاح الضيق وليس على العمل الثوري على كبح نضال الطبقة العاملة وليس على
تقنين ذلك النضال ودفعه فان القيادة النقابية ما كانت لتمكن الطبقة الشغيلة من اقامة جسور صلبة بينها وبين
حلفائها الحقيقيين في البلاد، بينها وبين الطبقة الفلاحية المسحوقة وبينها وبين الشبيبة الطلابية والتلمذية
المناضلة وممثليها الحقيقيين بينها وبين القوى الثورية في البلاد حتى يتم ضمان الفعالية والقوة المواجهة للفاشي
والعمالة . ان قيادة تسير حسب اتجاه وفاقي ولها مثل هذه الاهداف المباشرة وتعتمد في الاساس لا على الج
الجماهير العمالية والنقابية وانما على التناقضات داخل الحكومة من اجل بلوغ تلك الاهداف ، وترتكز على تنظيمات هي بم
بمثابة الادارات البيروقراطية المفتوحة امام الاعداء وعلى كوادر في معظمهم عبارة على موظفين وتعتمد على اسلوب المس
وعلى القانونية والديكتاتورية وليس على النضال والشرعية العمالية والشعبية ، ان قيادة تسير حسب هذه السياسة
لا يمكنها ان تكون ادات نضال طبقي ووطني معبرة ومدافعة على مصالح الطبقة العمالية والكادحين ولا يمكنها ان
تصد هجومات المستغلين والمضطهدين عليهم . ان ما حصل يوم 26 جانفي هو فشل هذه السياسة في قيادة العم
النقابي وسرعة الانهيار والاستسلام وضعف المقاومة تتحمل مسؤوليته هذه القيادة التي عملت كما بينا في اتج
غريب عن الاتجاه النقابي النضالي الذى لا يمكن بدونه بلوغ الاهداف المرسومة او حماية العمل النقابي والمناضل
المناضلين النقابيين من الخسائر الغير ضرورية . ومن ناحية اخرى ان فشل هذه السياسة هو في نفس الوقت فشل السيا
الفرق الرجعية المعاضة والتي كانت تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر بهذه الدرجة او بتلك على العمل النقابي وكان
راهنت على القيادة النقابية لاعتماد وزنها في البلاد قصد الضغط على الحكومة واعادة تنظيم التحالفات الرجعي
واجراء بعض الاصلاحات مثلما راهنت القيادة النقابية بالمقابل على بعض اطرافها التي كانت في الحكومة وخارجه
لتحقيق نفس الغرض .

لكن اذا كان التيار النقابي الوفاقي المسيطر في الاتحاد (وتجسده في اعلى مستوى القيادة النقابية) وكل
كل القوى السياسية البرجوازية المعروفة دون مستلزمات الاوضاع كما راينا فهل كان التيار النقابي النضالي المتنامي
صلب الاتحاد وتلك الفرق السياسية التي تزعم التعبير عن مصالح الطبقة العاملة والتحدث باسمها في مست
تلك المستلزمات ؟

التيار النقابي النضالي الجديد . يمثل هذا التيار العامل المتقدم في التناقض الذى يحكم في تطور ال
العمل النقابي في الاتحاد والقائم بين الاتجاه الديمقراطي الوطني الثوري واتجاه وفاقي مع الاعداء بيده القيادة . ل
لقد تبلور هذا التيار على قاعدة احتداد الصراع الطبقي والوطني في بلدنا وتطور نضال الطبقة العاملة والشغالي

عموما وقد تغذى بالعناصر البروليتارية الشابة والمثقفين الثوريين من رجال التعليم وبعض العمال الاكفاء وبعض الكوادر النقابية القديمة التي تجذرت عبر الاحتكاك بنضال الشغيلة والقوى الثورية في البلاد . والتعبير الواعي عن هذا التيار (رغم اضطراب عناصره) هو تدخل غربال في المجلس القومي باسم الاتحاد الجهوي بصفاقس والنفس الديمقراطي المتميز للنشاط النقابي بسوسة) واعمال نقابات التعليم (المجازين والمهني خاصة) والاثير والنفوذ الصادر عن بعض الاطراف النقابية تقيم فيه ازمات الاتحاد في مظهره المعادي للنظام والقيادة الوفاقيه

لقد استطاع هذا التيار تحقيق خطوة جديه في مستوى توضيح اهداف النضال النقابي (رغم بقاء شيء من الغموض في الموقف الاستراتيجي من النظام الدستوري ورغم عدم توضيحه لواجباته الخارجيه تجاه القضايا العربية وحركات التحرر والبروليتاريا العالمية وتجاه الاعداء الرئيسيين على مستوى عالمي) بوصفه نضالا يرمي الى تغيير الاوضاع بالبلاد تغييرا جذريا ديمقراطيا ووطنيا واستبعد من سبيله الوفاق و"المصالحات" ورفض الصفقات التواطئية ("الميثاق الاجتماعي" مثلا) واتجه الى الاعتماد على النضال العمالي ونضال كل الشغيلة "الشرعي" و"غير الشرعي" من اجل فرض مطالب العمال وارغام الاعراف والدولة على التنازل على بعض المطالب الاقتصادية العمالية . وعمل على تسييس العمل النقابي في اتجاه ثوري . وتمكن من التاثير بجدية في مجرى حياة الاتحاد العام التونسي للشغل في كل القضايا الاساسية المطروحة فيه وخاصة التاثير في توجهات قيادته الاصلاحية والضغط عليها لكي لا تتساهل في حقوق العمال . غير ان هذا التيار بالرغم من اهميته في حياة الاتحاد العام التونسي للشغل فانه مازال حديث العهد بالعمل النقابي والسياسي . لقد بقي يفتقر الى سلوك سياسي موحد ومخطط يقوم على قاعدة فهم حالات التناقضات في المرحلة المعطاة واتجاهات تطورها فهما علميا ويعمل على قاعدته الطبقة العاملة والقواعد النقابية ويخرجها من فلك القيادة الاصلاحية . لقد كانت المسالة نقطة حساسة في واقع هذا التيار في الاحداث الاخيرة وفي حقيقة الامر فهي تعبر عن حالته الفعليه في الوقت الراهن باعتباره مازال لم يتشكل كقوة منظمة لها حركيتها الخاصة في داخل الاتحاد ونشاطها المميز على كامل البلاد وانما هو مازال مشتتا يتحرك في قطاعات معينة ويخضع لتقسيمات الجهاز البيروقراطي كما ان هذا التيار بقي في مستوى طرق نضاله وتنظيمه متخلفا ولم يعط الاهمية اللازمة لهذا الجانب من النضال النقابي الثوري ومن كل نضال سياسي جاد في ظروف نظام دموي مثل النظام التونسي فلم يعمل على تامين خلفية العمل النقابي بالرافد السري الضروري المدعم والحامي ليس للعمل الشرعي فحسب بل وايضا للتراجع التكتيكي في نظام وباقل الخسائر امام حملات العدو الفاشية والمؤمن لمواصلة النشاط النقابي في مثل هذه الحالات وبالاضافة الى كل هذا فانه لم يقم بعمل هام في اتجاه اعداد المناضلين لمواجهة حملات الارهاب ولعدم الاستسلام امام عنف الاعداء والرد عليه لقد جاءت الاحداث الاخيرة لتكشف بجلاء فداحة هذه النقائص ان تخلف هذا التيار في مستوى مواجهته السياسة واشكال وطرق تنظيمه ومحافظته عموما على الاشكال والطرق القديمه والسائدة داخل الاتحاد يعبر في اخر تحليل على الدرجة التي بلغتها عملية التباين والتمايز داخل الاتحاد بين الاتجاه النقابي النضالي والاتجاه الوفاقي التواطئي مع النظام وبالطبع لا يمكننا تصور حدوث كل شيء في وقت واحد فعبر التجارب والمحن مثل هذه التي تمر بها الطبقة الشغيلة والعاملة الان يمكن كشف التناقض وفضح العناصر المتخلفة في مسيرة هذا التيار المستقبلي .

ان التيار النقابي النضالي الجديد ولئن شق طريقه تاريخيا عبر الصراع مع ذلك الاتجاه الوفاقي ومثلت مكتسباته المذكوره تباينا معه، فان حدوده ليست غريبه عن تاثيرات التيارات الانتهازية في صلب الحركة النقابية وخارجها والتي خدمت بشكل او باخر الاتجاه الوفاقي الاصلاحي وعملت تحت اغطية مختلفة على تكبيل تطور الحركة النقابية في اتجاه ثوري وهذه القوى فيها من كان له تاثير مباشر على العمل النقابي لتواجده في صلبه كجماعة حرمل — النافع التحريفية والاطراف التي تروج فكرة استقلالية العمل النقابي سياسيا وتنظيميا عن كل التنظيمات كانت رجعية كانت ام ثورية وتقدمية وفيها من كان له تاثير غير مباشر كالتيار التحريفي الجديد والتيار اليسراوي الطفولي داخل الحركة الماركسية الى التونسية وكلاهما كبل قوى ثوريه كان بامكانها ومن واجبها ان تدعم التيار النضالي النقابي وحتى يمكن تعبئة الشغيلة واعدادها لمواجهة اعدائها فانه من الواجب فضح نظريات هذه الفرق والتيارات واعمالها اذ انه بدون محاربة كل الوان الانتهازية لا يمكن للطبقة العاملة بلوغ اهدافها القريبة والبعيدة .

فرقة النافع — حرمل التحريفية : ان هذه الفرقة الضعيفة والمحدودة التاثير التي خانت مصالح وثورة الشعب التونسي منذ زمن بعيد واصبحت مجرد ذيل للطبقات الرجعية الحاكمة وبيدقا في خدمة اطماع الامبريالية الاشتراكية تجاه بلادنا . قد عملت على مساندة الاتجاه الوفاقي الذي سلكته القيادة العاشورية وخاصة في مواجهة

* Démocratie
** Différentia tion

شاقع حرمل الخائنة ليس وراء الاطروحات التحريفية لهذه الفرقة التي ما انفكت تنشر اوهام "الجناح التقدمي في السلطة" الذى تراهن عليه لانجاز تحولات الجوهرية الديمقراطية والوطنية التي يقتضيها مجتمعنا ولاتباع طريق اللارأسمالية ولتحقيق "المرور السلمي للاشتراكية" الخ .. وهذه الاوهام الرجعية هي التي قادتها في فهم الازمة العميقة الاخيرة كانها حادثة مضادة للنمو الطبيعي الذى يجب ان يكون عليه النظام الدستورى العميل والتصاعد الفاشي له كاختيار كان بامكانه ان يتجنبه من ذاته ومن هنا فلئن هي تظاهرت بالتنديد بالقمع الرهيب الاخير فلكي تطمس التحريفية اعداء الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وتمد اليهم يدها لحل "المشاكل الاساسية لتونس المستقلة" بالطرق السلمية عن طريق المساومات.

2) النزعة الداعية الى الاستقلالية المطلقة.

والى جانب فرقة النافع حرمل التحريفيه توجد بعض الافكار الاصلاحية التي يروج لها في النقابة وتتمحور حول "استقلالية" العمل النقابي عن كل التيارات السياسية مهما كانت رجعية ام تقدمية. وتمثل هذه الافكار مكملا لمسلكية الدفاق الطبقي للقيادة النقابية وقد عبرت عنها اصوات في الهيئات الادارية وبعض النقابات كما ان النص الذى يقيم ازمات الاتحاد يلتقي مع هذه النزعة في موقفه من مسالة "الاستقلالية". لقد برزت هذه النزعة في ظروف بدات فيها الحركة النقابية النضالية الجديدة تنزع اكثر فاكثر نحو الاستقلال عن الحزب الدستور الدكتاتورى وعن دولته الرجعية وعن العديد من التيارات البورجوازية الاصلاحية كالمستيرية وبن صالحية والتحريفيه والترتسكية وغيرها وتشق طريقها في اتجاه ثورى في هذه الظروف التي بدات تتشكل فيها شروط مناسبة لبناء استقلالية الطبقة العالمة عن الطبقات الاخرى. احزاب في نفس اصحاب هذه النزعة الانتهازية ان يحطم مثل هذا الشيء فراحوا يروجون مثل هذه الخرافة التي تهدف الى شد الطبقة العالمة والنقابيين الثوريين الى عجلة البرجوازية وهي لئن تبدوا في الظاهر وكانها تريد "حماية" الطبقة العالمة من "تلاعب السياسيين" لكنها في الحقيقة مغالطة حيث انها هي نفسها دعوة الى ممارسة سياسية معينة ترفع في جوهرها تثوير العمل النقابي وتضرب خلفيتها الحزبية الضرورية. ان الاستقلالية من وجهة نظر المصالح الفعلية للطبقة العالمة هي استقلالية هذه الطبقة عن البرجوازية وعن السياسة الرجعية والتيارات الانتهازية مهما كان لونها وارتباطها ارتباطا شديد الوثوق بالسياسة البروليتارية والثورية كلفها ذلك ما كلفها من تضحيات لان في ذلك ثمن تحريرها وتحرير كافة الطبقات الشعبية من كل انواع الاستغلال والاضطهاد. وفي حقيقة الامر فان الصراع حول الاستقلال عن البرجوازية والرجعية والانتهازية من ناحية والارتباط بالقوى السياسية البروليتارية والثورية النابعة من صلب الطبقة العالمة والمعبرة ايديولوجيا وسياسيا عن مصالحها من ناحية اخرى بدا وسيواصل كصراع من اعنف الصراعات التي تخوضها الطبقة العالمة التونسية والماركسيون اللا يخفون في هذا النطاق انهم عملوا وسوف يعملون دوما على الارتباط بالطبقة العالمة وبقية الكادحين وقد خروا جهدا لتوضيح السبيل الذاتي والمستقل لهذه الجماهير.

لكن الموقف الاساسي الملتزم بوجوب استقلالية الطبقة العالمة على البرجوازية وربطها بالسياسة الثورية لا ينبغي الخلط بينه وبين السلوك البيروقراطي الذى سلكه او قد تسلكه بعض العناصر او التنظيمات باسم تطبيق سياسة ثورية في حين ان هذا السلوك لا يمت الى الثورية في شيء لانه ضرب من التسلط تحت عناوين كاذبة ومثل هذا السلوك هو الذى قد يكون اعتمده البعض للمناداة الى الاستقلالية المطلقة التي لا يمكن ان تؤدى موضوعيا الا لفصم الجماهير عن طلائعها الواعية وحرمانها من قيادتها ولكن ينبغي علينا ان نفرق بين اصحاب الموقف الانتهازى المنظر الواعي وبين العناصر النزيهة التي تطرح هذه المسالة من زاوية رفضها لكل تسلط فوقي عليها وعلى جماهير النقابيين و الشغالين عموما ولها الفحق في ذلك. والموقف من هذه العناصر لا يمكن ان يكون رميها بالانتهازية يمينا وشمالا ولا هو ايضا معاداتها وانما السبيل الوحيد للفصم بينها وبين منظرى "استقلالية المطلقة" هو قبل كل شيء بالتنديد بكل اشكال البيروقراطيه والتسلط وباتباع الاساليب الديمقراطية الحقيقية في الممارسة العملية وبممارسة النقد الذاتي في صورة الانحراف عنها.

ان كل سياسة مهما كانت ثوريه لا تقبلها ولا تتبناها ولا تمارسها الجماهير عن اقتناع وروية وبصورة ديمقراطية وانما تفرض عليها بطريقة او باخرى لا يمكن لها ان تبلغ اهدافها بل بالعكس ستكون تلك الاساليب اكبر مضر لتلك السياسة فالقاعدة الثانية التي ينبغي ان يعتمدها النقابيون الثوريون في هذا المجال هي قاعدة الاقتناع الحر والديمقراطي قاعدة القرار النابع عن الارادة الحقيقية للجماهير والقواعد النقابية بعيد عن التسلط مهما كان مصدره من هذا التنا

من هذا التنظيم اسم ذاك، ومثل هذا السلوك لا يمكن ان يستفيد منه إلا الثوريون الحقيقيون لان اهدافهم هذا التنظيم كما تلتقي مع اهداف الجماهير. ولانهم يحتفظون في سلوكهم على قوتها وهذه القوى تكون فعالة لا يقيد وباكون واعية. ونعتقد انه بقدر ما هو مطروح على الثوريين في الاطر الجماهيرية المفتوحة عدم الانغلاق على التيارات الايجابية ووجوب وضع الخطوط وارضيات النضال القادرة على توجيه وتعبئة اكثر ما يمكن من الناس ومن التيارات الثورية والتقدمية وحتى الاصلاحية في ظروف وحول مشاكل محددة فان تجنب العفوية لا يجب ان يطمس المسالة المصيرية وهي من يقود النضال انه من الواجب اجراء الصراع من اجل القيادة بكل حزم وجراة وهذه المسالة هي في الواقع مسالة علاقة قوى في الوقت المحدد و المكان المعين وان تغيير علاقات القوى هذه يحتم ان يتم حسب قواعد العمل الديمقراطية وليس العكس واذا ما وقع التفريط في هذه القضية الهامة فان نضال الطبقة العاملة سيظل مجرد ذيل لمصالح هذه الفئة او تلك من الفئات البرجوازية.

ان ظهور نظرية "الاستقلالية" في هذا الوقت بالذات يهدف ايضا وفي نهاية المطاف الى ضرب الخلفية الحزبية الضرورية للعمل النقابي الجماهيري والتي تاكدت الحاجة اليها اكثر بعد الاحداث الاخيرة هذه الاحداث التي كشفت انه من اجل مواجهة النظام العميل والدكتاتوري لا يكفي الخروج والاستقلال عن الحزب والدولة الدستورية وانما يجب خلق الاداة الحزبية الخاصة التي تمثل التنظيم الارضي للطبقة العاملة وبقية الكادحين في كل نضالاتهم انه من الصعب تصور اي تطور ايجابي هام لتيار النضال النقابي الطبقي حسب الاهداف وطرق النضال والتنظيم الثورية التي بينا ملامحها بدون اداة سياسية ماركسية لينينية حقيقية.

3) التيار الانتهازي اليميني الجديد -

هذه الفرقة التحريفية الانتهازية هي الآن بصدد التشكل داخل الحركة الم الل وجاءت الحركة الشعبية الاخيرة و المواجهة الشنيعة التي قامت بها العصابة الدموية الحاكمة لتفضح حقيقة النظريات الخيانية التي تروج لها هذه الفرقة كدليل حسب زعمها لنضال الطبقة العاملة والشعب كافة. لقد روج هذا التيار هو الاخر الدعوة الى الوفاق مع النظام الدستوري الرجعي باعتباره "نظاما وطنيا" و "متسامحا" في الاساس و مطروح على الثوريين كسبه معتبرا اياه على غرار النظرية الرجعية المسماة بنظرية العوالم الثلاثة - قوة معادية للامبريالية و نزعة الهيمنة. و اليوم نسأل هؤلاء الانتهازيين هل كان كل ذلك الحقد و البشاعة الرجعية التي واجهت بها العصابة الدموية والارهابية الحاكمة الطبقة العاملة والجماهير المثقفة موجهين "ضد الامبريالية و نزعة الهيمنة" و "لوقاية البلاد" من الخطر الامبريالي الاشتراكي و تعبيرا عن "تسامح" تلك العصابة و ديمقراطيتها؟ أم هو دفاع ذليل عن مصالح الامبريالية و خاصة منها الامريكية و الفرنسية بواسطة ديكتاتورية دموية بيضاء و بواسطة مجزرة رهيبة نظمت من اجل اركاع التيار الوطني الديمقراطي الثوري الذي تبلور في صلب الاتحاد وبدأ يؤثر في موازين القوى داخل هذه المنظمة لما لحوه. ان منطق النظرية الاستسلامية التي تروج لها هذه الفرقة الانتهازية (حتى و ان لم تقر به وسعت الى تغطيته وهي تلجأ الى ذلك كلما سفهت الاحداث نظرياتها المحمومة مثل ما هو الشأن الان) ينكر ان تكون لمثل هذه النضالات الشعبية الموجهة موضوعيا و حتى من خلال الشعارات التي رفعتها ضد سلطة الدولة الرجعية دور ايجابي في تطور ثورة شعبنا لان النظرية التي يروج لها هذا التيار لا ترى ان الصراع قائم اليوم مثل ما تاكده الوقائع الموضوعية والملموسة و ليس الاوهام والاشباح - ضد الطبقات الرجعية المحلية الماسكة بسلطة الدولة والمتحالفة مع الامبريالية خاصة الامركية والفرنسية بل يراه قائما بين البلد كله بكافة طبقاته بما فيها الرجعية الماسكة بسلطة الدولة من جهة و الامبريالية و نزعة الهيمنة من جهة ثانية. و هكذا و حسب المنطق النهائي لهذه النظرية تكون التناقضات مع الرجعية المحلية و دولتها التي تمثل قاعدة الهيمنة على بلادنا غير مولدة لحركات ثورية بل هي مضرة "بالحركة الثورية" النابعة من التناقض المزعوم بين البلد من ناحية و الامبريالية من ناحية اخرى.

ان أتباع هذا التيار التحريفي اليميني عبروا عن موقفهم من المجزرة الى حد الان و حسب ما علمنا بتصديهم في فرنسا (وبالخصوص في باريس و مرسيليا و مونبليي في اوساط المهاجرين) لاحتلال القنصليات من قبل المتظاهرين محتجين على نظام الدم و اعماله و كذلك ببثهم الاوهام

حول الموقف السافر لمروجي "نظرية العوالم الثلاث" وهو الموقف الذي يلتقي مع اطروحة النظام حول الاحداث الاخيرة القائمة على اعتبارها حركة مدبرة من الخارج لي من طرف الاتحاد السوفياتي و القوى الموالية له. ان اطروحة "الايادي الخارجية" التي تريد الضرر "بنظام الدولة التونسية ضد نزعة الهيمنة لا تستند على اي اساس واقعي مثل ما سبق ان بيننا ذلك. ان القوى التي تتجه نحوها الشبهات هي العصابة التحريفية لنافع حرمل والنظام الليبي. و اذا كان مما لا شك فيه ان محور نشاط العصابة التحريفية التونسية هو فتح المجال للنفوذ السوفياتي ببلادنا فان الذي يعرف الواقع الملموس يدرك مدى تاثير هذه الفرقة وهو تاثير ضعيف للغاية. لذلك يكون حقا من البلاهة بناء مثل هذه الاطروحة على عنصر كهذا.

يبقى النظام الليبي مثل ما بينا لم تكن قيادة الاتحاد "بيدقا" يساير سياسته السلبية تجاه تونس و مهما يكن من امر و مهما كانت مطامع النظام الليبي و دور القيادة النقابية المزعومة فهل يعني ان الحركة النقابية والعمالية النضالية في بلادنا و هذه الحركة هي التي كانت الهدف الاساسي للنظام محركة من طرف ايادي اجنبية و ليست التعبير الثوري عن الحل الثوري للتناقضات الخاصة بالمجتمع التونسي؟ ان كل القوى السياسية الداخلية التي لها علاقة ببلادنا عملت و ستبقى تعمل على الاستفادة من نضال شعبنا و توجيهه و توظيفه في اتجاه تدعيم مصالحها طالما ان الطبقة العاملة لم تحقق استقلاليتها عن البرجوازية و لم توحد تحت قيادتها اوسع الجماهير الشعبية. و لكن و في انتظار تحقيق هذه الاستقلالية هل سيعتبر نضال شعبنا خدمة لهذا الشق او ذاك من الرجعية او من البرجوازية؟ و هل يكون من الافضل بالنسبة اليه حتى يقوى على القوى الاصلاحية و القوى العدوة الخارجية فرص استغلال نضاله - هل يكون من الافضل بالنسبة اليه في مثل هذه الظروف ان يكف عن النضال و يتحالف مع عدوه الرئيسي الماسك للسلطة لكي يجنب خطر الاستيعاب و الاستفادة منه من قبل الاعداء الاخرين المتربصين به؟ هذه حقائق لا يمكن ان يقبلها اي سياسي ثوري وهي نابعة من كون هذا المنطق قائم على نكران الفرق بين الحركة الشعبية و النقابية و الاهداف الشرعية التي قامت من اجلها و ما تقوم به هذه الفرقة السياسية او تلك من محاولات لتوجيه هذه الحركة واستيعابها. كما هو قائم على نكران ضرورة وجود سياسة خاصة و مستقلة للبروليطارية سياسة مقاومة حقيقية للدولتين الاعظم و لاذيالها و حسب الظروف الملموسة لكل بلد فاي سياسة لا تكون ذيلية للحكومات العميلة للامبرياليات الغربية و على راسها الولايات المتحدة الامريكية هي بالضرورة سياسة تخدم الامبريالية الاشتراكية السوفياتية حسب المنطق النهائي لهذه النظرية. انه الافلاس و الخراب السياسي اذ كيف يمكن ان نتصور وجودا مستقلا للبروليطارية و تحقيقا للثورة بمثل هذه السياسة اذا كانت اليوم و بالضرورة غدا ايضا ذيلية لسياسة هذه القوة العظمى او تلك التي تقف في وجه اعادة تقسيم العالم لغير صالحها شأن الولايات المتحدة الامريكية اليوم. ان سياسة الطبقة العاملة الواعية تميز بين الحركة النقابية الثورية للجماهير و بين القيادة التي سايرت هذه الحركة من زاوية اهدافها الخاصة و ترفض تبعا لذلك استغلال نضالات العمال للاغراض المتنافية مع اهدافهم و اهداف الشعب قاطبة في كل مرحلة و هي سياسة نضال ضد الامبريالية الامريكية و الفرنسية و الرجعية المرتبطة بهما لكنها ايضا سياسة نضال ضد اي بديل رجعي اصلاحي اخر و ضد اي مشروع امبريالي سوفياتي يمر عبر اذيال عصابة الكريملين و ضد اي تدخل لاي طرف خارجي اخر. و في هذا الصدد نقول للمصمودي الذي حاول تبييض يدي نويرة التي مازالت تقطر من دماء الضحايا بتقديمه "كمخاطب كفيء" نقول له ان تهديده بتدخل الدول العربية المجاورة لردع قتلة ابناء الشعب التونسي على حد نيته لا يمكن ان يقابل من طرف الشعب الواعي و في مقدمته الثوريون الحقيقيون الا بالاستنكار. ان مثل هذه المواقف المشبوهة و على عكس ما يرغب فيه المصمودي تقدم اجل الخدمات الى عملاء لماركا حيث تسمح لهم و تحت "راية الدفاع عن الوطن" باستعاب النقمة الطبقية و الوطنية التي بدات تستفحل ضدهم و ليعلم هذا السياسي المتجول انه افضل للشعب التونسي ولطلائعه الواعية ان يكتسبوا خبرة الهزيمة و يتمرسوا من خلالها من ان تاتيهم هذه القوة الخارجية او تلك مهما كانت طبيعتها و التي سوف يتصدى لتدخلها الثوريون بكل

ان الاتجاه التحريفي الجديد الذي تعرضنا لبعض ملامحه و الذي برز على اساس الانهزام امام تشنج الصراعات و تشعبها داخل المجتمع التونسي و ما يتطلب السير في جلها من مزيد التضحيات على اساس الضربات المتتالية التي وجهها العدو لبعض منظمات الحركة الماركسية اللينينية و كذلك على اساس التبعية الركيكة "لنظرية العوالم الثلاث" التي تروج لها قيادات بعض الاحزاب الشيوعية كخط عالمي مزعوم للحركة الشيوعية العالمية و كسلوك للبروليتاريا و الشعوب والامم المضطهدة، ان هذا الاتجاه يعادي الجماهير و الثورة و يعمل في سبيل الوفاق مع الاعداء و يشكل المقابل الرجعي للحزب التحريفي التونسي و لا يختلف عنه الا في الجهة التي يعمل لحسابها و هي الامبريالية الغربية و على راسها امريكا و عملائها عوضا عن الكتلة الاخرى الامبريالية الاشتراكية و في مقدمتها الاتحاد السفياتي. ومن هذه الزاوية فانهما شيئان يضران بالعمل النقابي النضالي المستقل عن الاعداء مهما كان لونهم. لذلك ينبغي عن النقابيين الواعين مقاومة تسرب هذا التيار التحريفي الجديد بكل حزم و فضحه كطبعة جديدة للنظريات التحريفية الاستسلامية القديمة لقد اضر بعد هذا التيار كبير الضرر للعمل الجماهيري الثوري و من اهمه العمل النقابي بصرف القوى الماركسية اللينينية عن العمل على تدعيم تواجدها في ساحة النضال الجماهيري.

التيار اليسراوي الطفولي:

لقد تميز هذا التيار عن غيره من التيارات خلال الاحداث الاخيرة التي سبقت المجزرة بموقفين بارزين تمثلا اولا بالدعوى للتظاهر في الشوارع للتنديد بعاشور الذي يغر بالطبقة العاملة حسب اتباع هذا التيار لفائدة اغراض لدعم حكومة 5 نوفمبر 77 و ثانيا في الدعوة الى هجر المجال الشرعي و العلني للعمل الجماهيري و تكوين النقابات السرية وذلك لان النظام التونسي نظام فاشي. ان هاذين الموقفين و ان تذلفا بالجمل الثورية مثل "التمسك بالمبادئ" و "الحزم في مقاومة الاعداء" فاندما يأديان على مستوى الممارسة العملية الى نتائج معاكسة لتلك الجمل - تصفي نضال الجماهير الكادحة و مكاسبها وتعزل طلائعها عنها و تبقيها تحت رحمة اعدائها الطبقيين والوطنيين.

و ماذا يفعل في حقيقة الامر هؤلاء الداعين للتظاهر في الشوارع للتنديد بعاشور؟ انهم يرتكبون خطأ مزدوجا فهم من ناحية لا يرون في حركة الواقع الا مظهر عاشور المناور و لكنهم يتعامون عن المسالة الاساسية فيها وهي نضالات الكادحين التي ما نفكت تتنامى و تتعاظم. و مثل تلك النضالات كما سبق ان بيننا هي التي صدعت صفوف الاعداء و شرطت و كيفت المواقف و التطورات الحاصلة في قيادة الاتحاد و في مقدمتها عاشور.

ان الطبقة العاملة و جماهير الكادحين عندما تطالب بتحسين معاشها ليس عاشور هو الذي "غر" بها و عندما تنادي بحرية العمل النقابي و باقرار الحريات السياسية و تتصدى للفاشية بكل قوة لا تخدم قضية غير عادلة و لاهي تتحرك بدفع رغبة من رغبات عاشور ولكنها تتحرك من موقع مصالحها الطبقية التي تخضع للتناقض الرئيسي الموضوعي القائم بينها و بين الطبقات الرجعية و دكتاتوريتها المستبدة. ان التيار اليسراوي يقدم الوقائع وكأن عاشور هو الذي يثيرها و يقيدها حسب مشيته الذاتية فيطمس بذلك الجوهر الفعلي لحركة الواقع و يحقر دور الجماهير و نضالاتها على ان حركة الواقع لا تخلوا مثل ما بيننا من كون القيادة النقابية و على راسها عاشور نفسه عندما سايرت الطبقة العاملة و بقية الشغيلة في بعض مطالبها و تحركاتها من موقع العنصر الدافع والمعبر عن الطموحات الفعلية للجماهير ~~و~~ انها من موقع السعي الى احتواء نضالها و التحكم فيه و توظيفه في اطار بديل اصلاحي لا يتناسب و طموحات الجماهير الحقيقية

..../...

لنعارض الانقلاب الفاشي داخل الاتحاد ولنرفع عاليا راية
" اتحاد عام تونسي للشغل ديمقراطي و ممثل"•

و الان و بعد ان وقفنا على الظروف التي هيات المجزرة الاخيرة و حللنا العوامل التي حددت هزيمة الحركة النقابية - او بالاحرى انتكاستها - ما هي آفاق النضال النقابي الثوري على ضوء الظروف الجديدة التي عقبت المجزرة ؟ كيف يمكن للنقابيين الثوريين تحويل المأساة الى عنصر قوة و دفع نشاطهم و مواصلته على قاعدة اصلب تمكنهم من تحقيق مكاسب جديدة و افشال هجوم الاعداء عليهم؟ تلك هي المسالة الملحة بالنسبة لكل القوى المخلصة التي تعمل فعلا لفائدة الطبقة العاملة و كافة الشعب •

ان الحقيقة التي لا شك فيها ان الظروف التي عقبت المجزرة الاخيرة هي ظروف صعبة بالنسبة لكل الشغالين و لحركتهم النقابية و بالنسبة لكافة نضال الشعب• لقد اتخذ القمع شكل الارهاب المفتوح و تضاعفت مراقبة الاعداء للجماهير و تسلطهم عليها و تم تفكيك المنظمة النقابية واعتقال كوادرها الاساسية او ازاحتهم من مراكز المسؤولية و تعويضهم بقيادة فاشية و بيادق مباعة مائة بالمائة للنظام• و حتى القوى النقابية المناضلة التي افلتت من قبضة العدو ما تزال في حالة تشتت كبير و ما زالت الطبقة العاملة و كل الشغيلة تعاني من حالة الانكسار•

لكن الخطا كل الخطا اعتبار هذه العوامل السلبية فقط من الظروف الراهنة دون اعتبار العوامل الايجابية الاكيدة التي تشكل قاعدة لدفع العمل النقابي النضالي من جديد• و من بين هذه العوامل العامة الصمود و المقاومة التي ابدتها الجماهير يوم المجزرة وهي عزلاء و قصور تلك المجزرة و الاجراءات الارهابية التي اتخذها النظام على اثرها (حالة الطوارئ - منع الجولان - الخ••) عن اخماد صوتها• لقد اكد النقابيون الاحرار في ظل هذه الظروف الصعبة عزمهم على مواصلة السير في درب النضال و على التصدي للارهاب الفاشي و للانقلاب الذي جرى في الاتحاد• و رفع مئات الديمقراطيين العرائض منددين بغطاءة القمع و مطالبين بوضع حد لحالة الارهاب و باطلاق سراح كافة المعتقلين و اقرار الحريات السياسية و العامة و محاسبة المسؤولين الحقيقيين عن مذابح 26 جانفي الشنيعة. و دخلت جماهير الشبيبة المثقفة ذات التاريخ المجيد في حركة اضرابية تكاد تكون عامة و نزل جزء منها (تلامذة معاهد تونس) للتظاهر في الشوارع مرددين نفس الشعارات المعادية للفاشية التي هتفت بها الجماهير المنتفضة يوم المجزرة غير آبهين برصاص البوليس و الجيش و محاكم النظام المنتصبة يوميا•

و في نفس الوقت الذي يعبر فيه شعبنا و طلائعه الثورية و التقدمية عن رفضهم لواقع النكسة واستعدادهم للتصدي فان الاعداء ما نفكوا يعانون من التفكك و يتحولون بسرعة الى اقلية معزولة• فقد انخرم نفوذهم و اصبحوا غير قادرين على الحفاظ عليه بغير الحديد و النار• كما ان الازمة الاقتصادية و الاجتماعية لم تنته بل ستتواصل مع تواصل ازمة الامبريالية العالمية و اشتدادها و مع تعمق السياسة اللاشعبية و البائسة للوطن التي ينتهجها النظام الدستوري• و هذه الاوضاع ستخلق بالتاكيد تفجرات اجتماعية و سياسية جديدة و ستجر الى النضال فئات اجتماعية اخرى و سيتضاعف و يحتد كفاح الطبقة العاملة و بقية الشغيلة التي لن تمنعها قوة السلاح عن الدفاع عن حقوقها الاولية•

ان كل هذه العوامل تشكل قاعدة ايجابية لدفع النضال النقابي الثوري من جديد كما ان المصاعب و العراقيل التي تواجهها الحركة النقابية بعد 26 جانفي تجعل من الواجب مضاعفة الجهود في اتجاه تدعيم التيار النقابي الجديد بعد ان انفضحت حقيقة السياسة التي سلكتها القيادة الاصلاحية و التي ساندتها القوى الانتهازية. ان تدعيم هذا التيار لتمكينه من حظوظ تبوأ قيادة الحركة النقابية في المستقبل يفرض على النقابيين الثوريين تجاوز امراض القيادة الاصلاحية السابقة و غيرها من التيارات الانتهازية و كذلك تجاوز الحدود التي ميزت التيار النقابي الجديد حتى لا تتكرر نفس المأساة و حتى يكسب نضال الطبقة العاملة قوة منظمة تكون قادرة على التصدي للاعداء واجتناب الخسائر غير الضرورية. ان واجب النقابيين الثوريين الملح يتمثل في تهيئة الظروف لتجسيد التيار النقابي الجديد في شكل " معارضة نقابية طبقية ثورية " .(نقصد بالمعارضة النقابية الثورية انتظام النقابيين الثوريين بشكل مستقل داخل النقابات و ذلك بتكوين لجان ثورية على قاعدة خلية نقابية ثورية و مركزة نشاط هذه اللجان تحت قيادة موحدة). و بما ان الاوضاع الذاتية للحركة الثورية هي على درجة كبيرة من التخلف (تشتت الحركة الماركسية اللينينية و الاضطراب السياسي و الايديولوجي الذي تبثه التيارات الانتهازية وانعزالها عن النشاط النقابي...) فان مما يمكن تحقيقه في الوقت الحاضر يتمثل في توحيد المناضلين الثوريين المتواجدين في مختلف النقابات حول رؤية صحيحة للاوضاع و ما تفرضه عليهم من مهام وواجبات و حول طرق و صيغ تحقيقها.

مهام الحركة النقابية في المرحلة الراهنة:

رغم التفجرات التي بدا يفرزها التناقض بين الشعب و الدكتاتورية الدستورية العميلة و التي ستتواصل رغم الانتكاسة الاخيرة فان الاوضاع في بلادنا ليست اوضاع ثورة و لاهي بلغت بعد مستوى الحالة الثورية. لذلك فليس مطروحا على النقابيين الثوريين رفع الواجبات الاستراتيجية بشكل شعارات مطروحة للانجاز المباشر و ذلك لان نضال الجماهير الكادحة لا يرمي في المرحلة الراهنة الى قلب سلطة الطبقات الرجعية و اقامة السلطة الشعبية و ليس في قدرته استبدال حكومة القتلة بحكومة شعبية. و في غياب امكانية ثورية كهذه بل و حتى امكانية بروز حكومة برجوازية وطنية و ديمقراطية الى حد ما يتعين على الثوريين فضح كل المحاولات التي تسعى الى استثمار نضالات الجماهير في اتجاه استبدال حكومة رجعية بحكومة اخرى رجعية. و بالمقابل فانه مطروح على الحركة النقابية الكفاح من اجل وضع حد لسلب العمال و الشعب مكاسبهم و حقوقهم المادية و السياسية و العمل على تجاوز آثار النكسة. بعبارة اخرى من اجل صد هجوم الرجعية على الشغالين و كافة الشعب يتعين على العمال و النقابيين الواعين النضال من اجل اصلاحات مادية و سياسية و اتباع تكتيك المقاومة باشكال و صيغ مختلفة على ضوء الظروف الملموسة لتحقيق تلك الاصلاحات و كسب مواقع جديدة. و يمكن تلخيص الواجبات النضالية المستنبطة من اوضاع بلادنا الراهنة و التي تكتسي بحكم ذلك طابعا ديمقراطيا وانيا كما يلي:

*- النضال الحازم من اجل تحسين الحالة المادية و المعنوية للجماهير الكادحة:

امام اشتداد اعتداءات الرجعية على مستوى معيشة الجماهير المتواضع و على ظروف عملها و حالتها الاجتماعية و الصحية و الثقافية من واجب النقابيين الواعين دفع النضال الحازم للجماهير العمالية و الشغيلة للتصدي لتلك الاعتداءات. ان قيادة النضال من اجل تحسين ظروف معيشة الجماهير يشكل القاعدة الاساسية لالتحام النقابيين الثوريين بالطبقة العاملة فهو المستوى المباشر في حياتها الذي يمكن تعبئة اوسع الجماهير العمالية حوله و القاعدة الاولى لتطوير نضالها ضد الرجعية. و ان من يحقر من اهمية هذا

النضال بدعوى (اقتصادويته) يرتكب اكبر حماقة اذ انه يهمل جانبا هاما من واقع الجماهير و خزانا عظيما لنضالها و القاعدة المادية للارتقاء بوعيها وهو في نهاية الامر يعزل نفسه عنها. و المحاور التي ينبغي ان يقوم عليها النضال من اجل تحسين الحالة المادية والمعنوية للجماهير الكادحة هي الاتية:

- ضمان حق الشغل و مقاومة حملات الطرد افرادا و بالجملة.
- رفض الميثاق الاجتماعي كصيغة مقنعة لتجميد الاجور بل و حتى لاهدار مستواها الحقيقي و كاداة تكبيل لنضال الشغيلة و ضمان حرية التفاوض المباشر بين العمال وارباب العمل و الادارات حول القوانين الاساسية والعقود المشتركة.
- رفض قانون العمل الاجباري المسمى بالخدمة المدنية و المنافي لحرية الشغل.
- تحديد اسبوع العمل باربعين ساعة.
- النضال ضد غلاء المعيشة و من اجل تحسين الاجور و بصفة خاصة الزيادة في الاجر الادنى للشغيلة (على الاقل تسعين دينار وهو المبلغ الذي طالبت به القيادة السابقة).
- ضمان " اجر متساو لعمل متساو" والقضاء على التمييز بين الرجل و المراة و على الاستغلال المفرط للشبان الصغار.
- تحسين ظروف العمل في الارياف (الاجور - الضمان الاجتماعي - الشغل القار للعملة الفلاحيين.)
- مراجعة قيمة المنح حتى تتماشى و الظروف الحياتية (المنح العائلية - القفة - التنقل - الحضور - المرابيح - العمل الليلي - المسؤولية - الخ..).
- تخفيف عبئ الجباية عن الكادحين.
- الحد من تصاعد الاكرية و المطالبة بضبط اسعار الكراء في قوانين لضرب السماسرة و الحتكرين و بوضع المحلات الشاغرة على ذمة الكراء و اجبار الدولة و المؤسسات على حل مسالة السكن.
- تحسين ظروف العمل بتوفير السلامة المهنية و وسائل الصحة داخل المؤسسات مع مراجعة قائمة الامراض المهنية.
- توفير امكانيات الرسكلة و الترفيع من المستوى المهني.
- مقاومة سياسة التجهيل و سياسة الطرد من المدارس والكليات و المطالبة بتمكين الشغالين من النشاط الثقافي و الرياضي و الترفيه.

تلك هي بصورة عامة المحاور الاساسية للنضال الاقتصادي و الاجتماعي لجماهير الشغيلة و من الواجب تخصيصها داخل كل قطاع و كل مؤسسة بصورة ملموسة.

و ان تحسين ظروف الجماهير الكادحة يحتم عليها تكثيف نضالها ضد كل الطبقات المستغلة لكن هذا لا يمنعها من مساندة تطوير الراسمال الوطني ضد مضايقة الاحتكارات الامبريالية و عملائها الكمبرادوريين و كبار العقاريين.

*- النضال ضد الفاشية و من اجل الاصلاحات السياسية:

ان النضال من اجل تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للجماهير لا يمكن ان يتم بنجاح و ان يفتح آفاقا ثورية بدون مقاومة الدكتاتورية الدستورية و العمل على فرض بعض الاصلاحات السياسية. و في هذا المجال ينبغي مقاومة النظريات و الممارسات الاصلاحية و التحريفية التي تسعى الى حصر تحركات الجماهير في حدود المطالب الاقتصادية البسيطة هذه النظريات والممارسات التي تمهد السبيل للاعتداءات الفاشية على نضال الشغالين. و قد بينت الاحداث و خاصة المواجهات الاخيرة و التحديات و الخسائر الجسيمة التي تكبدتها الحركة النقابية و الجماهير بينت خور تلك السياسات و عواقبها الوخيمة. كما اكدت ضرورة الارتباط المتين - في ظروف تصاعد الفاشية - بين النضال الاقتصادي و النضال من اجل الحريات النقابية و السياسية. ففي عام 1976 مثلا فان ثلثي الاضرابات التي خاضها العمال تجاوزت الطابع المطلبي حيث تميزت بالرد

على إجراءات القمع و المطالبة باحترام حرية العمل النقابي (انظر مذكرة النقابيين وسراح المحامي العربي) و في الاشهر الاخيرة كثيرا ماكتست الاضرابات المطلبية طابعا سياسيا تمثل في التنديد بسياسة الحزب و الحكومة و المطالبة بالحريات العامة.

إن المناضلين النقابيين و جماهير الشغيلة الذين كانوا لا يختارون الظروف التي يناضلون في ظلها من اجل بلوغ اهدافهم فان من مصلحتهم توفير الظروف الانسب لذلك و في هذا الصدد يشكل فرض الحريات العامة ظرفا ملائما للغاية لدفع النشاط النقابي النضالي الى الامام. واكتساب حق الجماهير في التمتع بالحريات العامة أمر ممكن اذا أخذنا بعين الاعتبار قدرة الجماهير على فرض بعض الاصلاحات السياسية حتى في ظل مثل هذا النظام الدكتاتوري و الاستبدادي. لكن لا يجب التوهم بان تلك الاصلاحات اذا ما تحققت يمكن ان تصبح شيئا ثابتا في اطار هذا النظام. كما يتعين الحذر من السقوط في ألعوبة الشرعية البرجوازية و ان كانت قاعدتها المادية محدودة جدا.

ان ابرز محاور المعركة من اجل الحريات الديمقراطية تتمثل في فرض احترام حق التنظيم و التعبير و النشر و حق الاجتماع و الاضراب و التظاهر و في الغاء كل القوانين التعسفية التي تنفي او تحد من هذه الحريات و في الاوضاع الراهنة يتعين التركيز على المحاور التالية:

- التشبث بحرية العمل النقابي و خاصة من خلال رفض الانقلاب الفاشي و محاصرة و مواجهة كل تبعات هذا الانقلاب.
- تنظيم حملات التضامن مع ضحايا القمع بمختلف الاشكال الممكنة: جمع التبرعات لأهالي الشهداء و الجرحى و المعتقلين - إعانة عائلات المعتقلين في مستوى تنظيم الدفاع عنهم (الاتصال بالمحامين و برابطة حقوق الانسان و منظمة العفو الدولية - الخ..) و تكثيف المطالبة باطلاق سراح جميع المعتقلين المضربين و المتظاهرين و النقابيين و المناضلين السياسيين في اطار اصدار قانون العفو العام و ذلك بواسطة العرائض و حتى الاضراب و التظاهر كلما أمكن ذلك.
- المطالبة بمحاكمة القتلة الحقيقيين المسؤولين عن المجزرة الاخيرة.

- النضال ضد الهيمنة الإمبريالية بمختلف اشكالها و سلوك سياسة خارجية تقدمية:

أ)- ان النضال النقابي يبقى منقوصا اذا لم ترتبط محاوره السابقة بالنضال ضد الهيمنة الامبريالية على بلادنا و تتمثل محاور هذا النضال في معارضة التنازلات الاقتصادية و السياسية و العسكرية و الثقافية التي قدمها و سيقدمها النظام الدستوري العميل لاسياده الامبرياليين. و في هذا الاطار ينبغي المطالبة بالغاء كل القوانين التي تشرع نهب ثروات البلاد و تغلغل القوى الامبريالية - و خاصة منها الامريكية و الفرنسية - في بلادنا كما يتعين على عمال المؤسسات الاجنبية في بلادنا خوض نضال حازم من اجل اقتلاع حقوقهم و من اجل المطالبة بتاميم هذه المؤسسات و من الفروض ايضا النضال ضد الحكومة و الضغط عليها لاجبارها على اتخاذ اجراءات لحماية جماهير عمالنا في الهجرة و على صعيد آخر يجب تنظيم حملات الاحتجاج ضد التسهيلات التي تمدها الحكومة للاساطيل الاجنبية داخل موانئ بلادنا و ضد زيارات الوفود العسكرية من مختلف البلدان الامبريالية الخ... و لا يكفي النضال ضد الناهبتين الرئيسيتين لبلادنا: الامبريالية الامريكية و الامبريالية الفرنسية و ضد حلفائهما من المعسكر الغربي و لكن ينبغي ايضا النضال ضد المساعي التي تقوم بها الامبريالية الاشتراكية السوفياتية للتسرب الى بلادنا سواء عن طريق القروض و ما يسمى بالاعانة الاقتصادية و الفنية او بتسليط المنغوط عن طريق بعض الدول المجاورة او ببث سمومها بواسطة العصابة التحريفية المحلية.

ب)- سلوك سياسة خارجية تقدمية: ينبغي التنديد بمواقف النظام المناوئة لقضايا التحرر العربي و لقضايا الشعوب و الامم المضطهدة و خاصة موقفه من القضية الفلسطينية. و في مواجهة هذه السياسة الخيانية يجب على النقابيين الثوريين تجسيم وحدة المصير العربي بسلوك سياسة تنادمن فعال مع الحركات النقابية العربية التقدمية و مع الطبقة العاملة و الشعوب العربية في نضالها المشترك ضد الامبريالية و الاشتراكية الامبريالية والصهيونية و الرجعية العربية. و على المستوى العالمي يجب مساندة المنظمات و الحركات النقابية التقدمية و حركة البروليتاريا العالمية و حركات التحرر الوطني. والتصدي للسياسات التوفيقية

و في مجال العلاقات الخارجية من الضروري بصورة خاصة تدعيم الروابط مع الشغيلة و الشبيبة الجزائري و الليبي على قاعدة النضال ضد الامبريالية و الرجعية و العمل المشترك من اجل الضغط على الانظمة في البلدان الثلاثة لسلوك سياسة تبعدها عن لعبة الاستقطاب بين الدولتين العظميين اللتان تعملان على بث الشقاق بين الجيران و دفع الشعوب الى التصادم لاستغلال الفرصة لتقوية نفوذها و التسرب اكثر الى بلداننا.

تلك هي الواجبات النضالية التي تطرحها الاوضاع الراهنة على عاتق النقابيين الثوريين و من اجل تادية هذه الواجبات بنجاح ليس هنالك من سبيل سوى الاعتماد على قوة الجماهير واستعدادها للبذل و التضحية و وفائها للتقاليد الوطنية و الخصال النضالية التي كسبتها الحركة النقابية التونسية. كما انه من الضروري استغلال المصاعب التي يعيشها الاعداء لمزيد عزلهم ومحاصرتهم و تقوية صفوف الجماهير في مواجهتهم. و يجب نبذ كل سياسة اصلاحية ترمي الى مهادنة الاقلية الحاكمة لان مثل هذه السياسة التي لا ترى سوى جبروت الاعداء هي سياسة مهزومة و محكوم عليها مسبقا بالفشل.

و تجسيما لمبدا الاعتماد على الجماهير يتعين على النقابيين الثوريين تكثيف نشاطهم في صفوف الجماهير من اجل رفع معنوياتها بعد النكسة الاخيرة. و اذكاء حقدها على مستغليها و مضطهديها و خاصة على حكومة القتلة. و في هذا الاتجاه ينبغي تكثيف الاتصالات المباشرة باوسع عدد ممكن من الشغالين، والى جانب ذلك تطوير النشريات النضالية التي تتضمن اخبارا صحيحة عن نضالات الجماهير الشعبية- وعن نضال الشغيلة العالمية والشعوب المضطهدة كما تتضمن مزيدا من المقالات التحليلية والدعائية لتوعية الجماهير وتوضيح الواجبات المطروحة امامها. كما يتعين على النقابيين الواعين اثارة جرات الجماهير الكادحة ودفعها لتتجاوز انكسار معنوياتها ولتستمر في نضالها بالاشكال الملائمة لاوضاعها انطلاقا من توجيه العرائض الاحتجاجية الى السلط من مختلف القطاعات وحول مختلف المشاكل مرورا بعقد الاجتماعات العامة لشرح الوضع الجديد وما يطرحه من واجبات على الجماهير الرافضة للانقلاب الفاشي ولاثاره و لجعل هذه الجماهير تستعيد الثقة والايمان بوجوب النضال من اجل تحقيق مطامحها. و في درجة ارقى يمكن الوصول الى تنظيم اضرابات وحتى المسيرات والمظاهرات حتى تتخلص الجماهير من هذه الاوضاع الصعبة وتحولها الى صفوف اعدائها.

واذا كانت الميزة الاساسية لاشكال نضال الجماهير انها تبقى في المرحلة الراهنة اشكالا سياسية (سلمية) وليست اشكالا عسكرية وعنيفة فانه في ظروف تكاثر حملات الارهاب الابيض المفتوح ضد الجماهير المناضلة وحتى ضد المواطنين العاديين بدون تمييز لا يجب الانكسار والتسليم وانما ينبغي الرد على هذا العنف الرجعي والفاشي بحملات التعبئة والتنديد الجماهيري و بالعنف الثوري اذا اقتضى الامر على ان يكون هذا العنف جماهيريا ولا يتحول الى اعمال اقليات ارهابية و معزولة عن الجماهير الشعبية مهما كانت مقاصدها ثورية.

ان قيادة نضالات الطبقة العاملة الاقتصادية والسياسية وتوحيدها بشكل مدا نضاليا ثوريا يستوجب مواصلة الصراع من اجل افتكاك المنظمة النقابية من براثن الفاشيين الدخلاء وتحويلها الى اداة حقيقية للصراع الطبقي والوطني. وهذا يعني في الوقت الحاضر تنظيم وتوحيد المقاومة ضد الانقلاب الفاشي من اجل استقلالية العمل النقابي عن الرجعية ومن اجل طرد العناصر الفاشية الغريبة عن العمل النقابي والمعادية لدستور قيادة وصفوف الاتحاد. وفي هذا المجال يجب فضح التيار الداعي الى قبول مهزلة المؤتمر الخارق للعادة والاعتراف بالقيادة الفاشية والماجورة المنبثقة عنه. ذلك ان هذا التيار يشرع القمع والمجازر الوحشية التي مهدت السبيل امام الانقلاب الفاشي ويدعو الجماهير الى قبول سياسة الامر الواقع كما يتعين التصدي لدعاة الخروج من الاتحاد واقناعهم بان مرارة الضربة والظروف الصعبة التي ترتبت عنها لا يجب ان تجرنا الى هذا النوع من الاستسلام المتمثل في الخروج من الاتحاد وتكوين نقابات موازية اذ ان هذا الموقف لا يخدم في الظروف الراهنة سوى حكومة القتلة وبيادقها على راس الاتحاد الذين سيترصدون كل الفرص لابعاد النقابيين الواعين عن الاتحاد حتى يتمكنوا باكثر سهولة من مغالطة القواعد وتكبيلها. ان الاتجاه والموقف الذي يجب العمل على تجسيمه هو الذي ينكر على العصابة الماجورة اية شرعية واي تمثيل للاتحاد العام التونسي للشغل وذلك ليس بالخروج من النقابة وانما بالتشبث النضالي بشرعية الاتحاد وبهياكله المنتخبة التي وقع خلعها بقوة ارادة و"شرعية" الفاشيين الغرباء عنه.

ان المعركة التي بدات بعد الانقلاب الفاشي هي بمثابة "معركة خنادق" بين التيار النقابي الجديد وكل الرافضين للانقلاب من جهة وبين العصابة الماجورة واعوانها من جهة اخرى. انها معركة الحفاظ على مواقع الثوريين والديموقراطيين داخل النقابة وتعزيزها بافتكاك مزيد من الهياكل النقابية من طرف القواعد وممثليها الحقيقيين. والهدف من هذه المعركة الطويلة يتمثل في عزل العصابة الماجورة وافشال الانقلاب. وبما ان تحقيق هذا الهدف لا يمكن تصوره خارج حركة قاعدية واسعة وواعية فان من واجب النقابيين الواعين القيام بحملة واسعة في صفوف القواعد النقابية لفضح الانقلاب الفاشي وحثها على عدم الاعتراف بالقيادة الماجورة وعلى مواصلة النضال والدفاع عن حقوق الشغالين. ولاشك ان هذا العمل سيصادم بالعوائق البيروقراطية التي اقامتها القيادة السابقة بين مختلف النقابات الاساسية والقطاعية والتي ستزداد اجحافا في ظل القيادة الماجورة التي ستسعى الى مواصلة عزل النقابات المتقدمة (نقابات قطاع الصحة وبعض النقابات الاخرى المتجذرة) عن بعضها البعض وعزل مجملها عن بقية منظمات الاتحاد. ولمواجهة هذه العراقيل يجب السعي الى التنسيق بين العناصر والقوى المتجذرة في مختلف النقابات الاساسية والمحلية والجهوية والجامعات. وبالاضافة الى التنسيق السري بين هذه القوى يتعين كذلك ايجاد اشكال علنية للربط الصلة بين النقابيين على اوسع قاعدة ممكنة ومن هذه الاشكال مثلا تنظيم الملتقيات والندوات واقامة مهرجانات على مستوى النقابات المحلية والجهوية والجامعات الخ.. ويجب الاعتماد في هذا العمل على الهياكل والنقابات المتقدمة التي يجب دفعها في اتجاه فرض اكبر هامش ممكن من الاستقلالية عن القيادة الماجورة وبيادقها.

على ان رفض الانقلاب الفاشي وعدم الاعتراف بالقيادة الماجورة لا يجب ان يجرنا الى مواقف طفولية مثل الدعوة الى مقاطعة محلات الاتحاد او رفض دفع معاليم الانخراط بالاتحاد. اذ ان البقاء داخل الاتحاد والتواجد في صلبه الى جانب الرجعيين والفاشيين يفرض بعض التنازلات مثل دفع معاليم الانخراط اما محلات الاتحاد التي تعتبر محلات لكل الشغالين فلا يجب تركها مرتعا للفاشيين والرجعيين بل يجب تحويلها الى محلات لقاء بين المناضلين النقابيين وجماهير العمال والصراع ضد القيادة الماجورة اذا ارادت منع بعض النقابيين من عقد الاجتماعات داخلها. ان رفض الانقلاب الفاشي يجب ان يتجسم في تحرير العرائض باسم المناضلين النقابيين والهياكل النقابية للتعبير عن عدم الاعتراف بعصابة التيجاني عبيد والمطالبة بالافراج عن سراح النقابيين الموقوفين كما يتجسم في رفض اشراف القيادة الماجورة على الانشطة النقابية من الاجتماعات ومؤتمرات وغيرها وفي جعل التنديد بالقيادة الماجورة محورا دائما من محاور الاجتماعات واللوائح النقابية.

وفي مواجهة القمع الفاشي والنشاط الخائن للقيادة الماجورة يتعين على النقابيين الثوريين ا
يتقنوا مزج الاشكال السرية والعلنية للعمل النقابي. فعلى الثوريين في كل نقابة ان يطوروا علاقا
وثيقة بينهم على قاعدة الارضية التي حددناها اعلاه وان يسعوا الى اقامة هيكل تنسيق سري يعمل على توحيد
المواقف بينهم وعلى ترويج منشوراتهم السرية. كما عليهم ان يقيموا صلات وثيقة وبزودوا بمنشوراتهم اكبر
عدد ممكن من المناضلين النقابيين الثوريين. وفي نفس الوقت يجب على الثوريين - كما سبق ان اكدنا
ان يواصلوا ويكثفوا النشاط العلني في صفوف الجماهير وداخل النقابات وان يعززوا مواقعهم في صلب
الاتحاد. واذا ما اقدمت القيادة الماجورة على حل بعض الهياكل النقابية وتعويضها ببيادق ماجورين فا
من واجب الثوريين دعوة القواعد النقابية الى التشبث بهيئاتها المنتخبة ورفض التعامل مع هؤلا
البيادق والنضال من اجل ضمان انتخابات حرة وديموقراطية. وقد يتبادر الى ذهن البعض ان العمل
السري الذي ندعو له لا يختلف عما تدعو له بعض المواقف من هجر للعمل النقابي في صلب الاتحا
بدعوى فاشية النظام او كرد فعل يائس على فشل السياسة الاصلاحية للقيادة السابقة لكن موقفنا يختل
عن هذه الدعوة "اليسارية" اذ انه قائم على التمسك بكل شبر شرعية في الاتحاد وعلى العمل من اج
ازاحة الخونة والفاشيين من الهياكل النقابية وفرض ممثلين شرعيين في تلك الهياكل كما يختلف ع
الطروح اليمينية التي تنكر ضرورة اقامة خلفية سرية دنيا لحماية العمل النقابي الثوري من جها
القمع الفاشي ومن تخريب القيادة الماجورة.

* * * * * العمل مع القوى الاصلاحية.

تلك هي محاور واشكال النضال التي يتعين على النقابيين الواعين خوضه وتعبئة الجماهير من
اجله لكن اذا كان من الصحيح تركيز النضال ضد الاعداء الرئيسيين بالاعتماد على اوسع الجماهير فا
من واجب النقابيين الثوريين ايضا تحديد سياسة صحيحة تجاه القوى الاصلاحية والاعداء الثانويين الذي
يتصلون بدرجة او باخرى في صلب الحركة النقابية. اذ ينبغي على النقابيين الثوريين الاستفادة من
تناقضات الاعداء خاصة وان العدو يحاول بدوره استغلال التناقضات بين البروليتاريا وبقية فصائل الشعب
ان القوى الاصلاحية وان كانت تعارض الاستراتيجية والتكتيك الثوريين للطبقة العاملة فانه بامكانها
ان تلتقي مع هذه الطبقة في ظروف محددة وحول محاور معينة مثلما كان الشان بالنسبة لعاشور ومثلما
هو الحال الان بالنسبة لانصاره. وفي الوقت الحاضر من الممكن جدا الالتقاء مع بعض هذه القوى وخاص
مع يسارها واوساطها القاعدية وذلك من اجل القيام بتحركات موحدة تندرج في اطار التصدي للانقلاب
الفاشي والمطالبة بتحسين الظروف المادية للجماهير وبالاصلاحات السياسية (الحريات العامة. اطلاق
سراح المساجين السياسيين والنقابيين) وبمحاكمة القتلة. لذلك يجب نبذ ومقاومة الافكار القائلة بان
كل تعاون مع القوى الاصلاحية يعني الانصياع والتذيل لها وانه - بحكم ذلك - يجب رفض كل تعاون مع
هذه القوى. وينبغي على النقابيين الثورية عند اعتزامهم شن اي نضال جماهيري - سواء على صعيد
مؤسسة اوجهة او قطاع.. - ان يحاولوا كسب كل القوى التي يمكن ان تقبل المشاركة فيه كما يجب تطوير
التعاون مع كل المناضلين النقابيين المناهضين للانقلاب الفاشي من اجل الدفاع عن المواقع
الديموقراطية في هياكل الاتحاد ومن اجل افتكاك هياكل اخرى ويشمل هذا التعاون حسب الظرف ومقتضيات
موازين القوى حتى تقديم قائمات موحدة في انتخابات الهياكل النقابية على ان تخضع هذه القائمات
لبرامج واضحة تقع على قاعدتها محاسبة الهياكل المنتخبة وتقد الميول الانتهازية للاصلاحيين. ويمكن ان
يصل التعاون مع هذه القوى الى حد اقامة هيكل تنسيق (سري او شبه سري حسب الظروف) يتكفل بتنظيم
التشاور بين مختلف التيارات الرافضة للانقلاب الفاشي حول المبادرات النضالية وبتبادل المنشورات
والمواقف بين هذه الاطراف. ولسد الباب امام كل انحراف في التعامل مع تلك القوى الاصلاحية فان
الالتقاء معها ينبغي ان يخضع للشروط التالية:

- يجب ان يتم الالتقاء على اساس ابتعاد هذه القوى عن العدو الرئيسي وعدم معاداة الثوريين بل
الاقتراب منهم.

- في هذا الالتقاء يجب على النقابيين الثوريين ان لا يفرطوا في استقلالية وجهة نظرهم وسياستهم حتى
يتحولوا الى ذيل للقوى الاصلاحية وحتى يضمنوا نجاح النضال الذي يحصل حوله الالتقاء.

- ان الالتقاء مع هذه القوى الميالة الى معادنة العدو الرئيسي يجب ان لايكون على قاعدة خف
يقظة الجماهير والحد من نضالها ضد الاقلية الحاكمة بل يجب ان يكون على قاعدة دفع هذه القوى الى تع
معارضتها للعدو الرئيسي وانه بقدر ما يقوي النقابيون الثوريون نضالهم ضد العدو الرئيسي وكا ف
الاعداء بقدر ما تبرز التناقضات بين تلك القوى وتبرز الميول الايجابية لدى بعضها وليس العكس ١٠
اذا تم اللقاء مقرونا بخفض النضال واليقظة تجاه ذلك العدو وبالابتعاد عن الجماهير فان ذلك يش
علامة اكيدة على الانحراف عن السلوك الثوري في النضال النقابي .

- ان الالتقاء مع الاصلاحيين لا يعني وقف الصراع ضدهم بل يبقى من اوكد واجبات النقابيين الثوريي
كشف حدودهم وفضح تخاذلهم (مثل المستيريين هؤلاء الديموقراطيين الكاذبين الذين يقصرون ممارس
الحريات - فيما سموه بالميثاق الوطني - على القوى التي تقبل بشرعية هذا النظام وشرعية مؤسسا
وبالتالي يقصون منها كل الثوريين) وانه بقدر ما يتسع شان نشاط البروليتاريا وتطبع سير الاحدا
بطابعها (وهذا هو المعنى الفعلي المعبر عنه استقلالية ارادة البروليتاريا المناضلة) تخلق الا
الانسب والاحسن لتوسيع الجبهة المعادية للديكتاتورية الدستورية العميلة .

هذا هو السلوك الذي يتعين اتباعه في صلب الحركة النقابية ١٠ اما خارجها فيتعين على النقابيي
الثوريين ربط صلاتهم الوثيقة مع القوى الثورية الحقيقية ومع المنظمات الجماهيرية المعادية
للفاشية (مثل الهياكل النقابية المؤقتة للاتحاد العام لطلبة تونس) كما يجب عليها - هنا ايضا - التع
مع القوى "الليبيرالية" والاصلاحية بنفس الشروط المبينة اعلاه ومن ذلك مثلا التعاون مع جمعيا
المحامين الشبان ورابطة حقوق الانسان وكذلك الاستفادة من امكانيات النشاط العلني التي تحص
عليها تلك القوى وتوظيفها قدر الامكان لخدمة نضال العمال والفلاحين (كاستغلال امكانية النشر في
جريدة الرأي مثلا) .

اما على الصعيد العالمي فاذا كان من واجب النقابيين الثوريين ان يعملوا على ربط الصلا
بالحركات النقابية الطبقية على اساس التنامي البروليتاري الاممي والاستفادة من تجارب هذ
الحركات فان من واجبهم ايضا استمالة الحركات النقابية الاصلاحية الى جانبهم ضد الارهاب الفاشي
يمارسه النظام الدستوري على الشغالين وضد الانقلاب الفاشي في اتحاد الشغل من اجل عزل القيا
الماجورة عن الحركة النقابية العالمية وكسب اكثر ما يمكن من التاييد لنضال جماهيرنا الكادحة .

وملخص القول ان تصعيد النضال ضد العدو الرئيسي وتقوية الارتباط بالجماهير وبالحلفاء الاوفي
هما الشرطان الاهم الذان ينبغي ان يقودا عمل النقابيين الثوريين في منطقة الاعداء الثانويي
وبدونهما تصبح سياستهم عرضة للتفسخ ونضالهم عرضة للتخريب . ولايفوتنا ان نؤكد مرة اخرى ان اكبر ضما
لاحترام هذين الشرطين يتمثل في تامين خلفية حزبية شيوعية ماركسية لينينية للعمل النقابي الثور
تبنى على اساس الاهداف والمطامح الخاصة للطبقة العاملة وتحمي هذه الاخيرة من نفوذ القو
السياسية البرجوازية وتاثيرها وهذه الضرورة تدحض وتتناقض مع النظرية الزائفة حول استقلاليا
العمل النقابي عن كل التيارات السياسية بدون تمييز .

** ** ** ** ** ** **

ان مجزرة 26 جانفي لم تشكل نهاية عملية ثورية سيكتب بعدها الهدوء والسكينة للاقلية المستغلة مثل
تم لها ذلك سنة 1955 بعد ان اغرقت في الدماء القوى الوطنية التي رفضت الخيانة والتواطؤ وواصلت النضا
ضد الاستعمار الفرنسي . لقد تمكنت الرجعية آنذاك من كسب اجزاء هامة من الشعب الى جانبها تحت عنا ويا
"الاستقلال" و"الجهاد الاكبر" و"توفير العيش الكريم لكافة الشعب" الخ ... اما اليوم فقد جربت الجماهير هذا النضا
اكثر من 20 سنة وبدات تتبين حقيقة شعاراته الديماغوجية فلم تزدها المجزرة الا حقدا عليه وانفضاضا من حول
واستعدادا للنضال ضده ولبذل كل التضحيات الجسيمة في سبيل ذلك وما انكسارها حاليا الا حالة ظرفية عابرة
ستتجاوزها بكل تاكيد .

غير ان تحويل الطاقات الكامنة لدى الجماهير الى نضالات ثورية ظافرة تعصف بسلطة الاقلية المستغل
لايمكن ان يتم بدون توفير القيادة البروليتارية لنضال الجماهير. لذا يتحتم على فصائل الحركة الم.ل ا
من اي وقت مضى التخلص من العراقيل التي تحول بينها وبين اداء واجباتها تجاه الجماهير وخاصة تجـ
الحركة النقابية. وانه لواقع مخجل وغريب ان يبقى الم.ل منعدمي الحضور تقريبا في صلب الحركة النقا
العمالية والحال ان احد الشروط البارزة للانتساب الى الاحزاب والمنظمات الشيوعية الجدية ان يكون ال
عضوا ناشطا في منظمة جماهيرية. والتخلص من العراقيل يعني بالتدقيق ضرب مواقع التحريفيين الجدد ال
يشوهون نضال شعبنا ويزينون سياسة الاقلية الحاكمة. كما يعني في نفس الوقت القضاء على الانحراف
"اليسارية" التي تؤدي الى الانعزال عن الجماهير. فبمحاربة الانتهازية بكل اشكالها وبالاشتراك الك
والفعال في العمل النقابي يمكن للم.ل السير خطوات جديدة في الالتحام بالطبقة العاملة والجماهير
الكادحة والشروع في بناء معارضة نقابية طبقية تفتح آفاقا ثورية وضاءة امام نضال الجماهير الكادحة

تونس - فيفري 1978

غير ان تحويل الطاقات الكامنة لدى الجماهير الى نضالات ثورية ظافرة تعصف بسلطة الاقلية المستغلـ
لايمكن ان يتم بدون توفير القيادة البروليتارية لنضال الجماهير. لذا يتحتم على فصائل الحركة الم.ل ا
من اي وقت مضى التخلص من العراقيل التي تحول بينها وبين اداء واجباتها تجاه الجماهير وخاصة تحـ
الحركة النقابية. وانه لواقع مخجل وغريب ان يبقى الم.ل منعدمي الحضور تقريبا في صلب الحركة النقا
العمالية والحال ان احد الشروط البارزة للانتساب الى الاحزاب والمنظمات الشيوعية الجدية ان يكون لـ
عضوا ناشطا في منظمة جماهيرية. والتخلص من العراقيل يعني بالتدقيق ضرب مواقع التحريفيين الجدد ال
يشوهون نضال شعبنا ويزينون سياسة الاقلية الحاكمة. كما يعني في نفس الوقت القضاء على الانحراف
"اليسارية" التي تؤدي الى الانعزال عن الجماهير. فبمحاربة الانتهازية بكل اشكالها وبالاشتراك الك
والفعال في العمل النقابي يمكن للم.ل السير خطوات جديدة في الالتحام بالطبقة العاملة والجماهير
الكادحة والشروع في بناء معارضة نقابية طبقية تفتح آفاقا ثورية وضاءة امام نضال الجماهير الكادحـ

تونس - فيفري 1978

6 – 7) والمقصود هنا ليس الموقف من التحريفين والبعثيين والرجعيين رغم المعارضة والاختلاف القائم بينهم بقدر ما هو موقف الماركسين اللي والديمقراطيين والقوميين وكل الثوريين بصفة عامة.

8) لقد قامت الحكومات التي توالت في ظل النظام الدستوري بسلسلة من الانقلابات قصد تطويع الاتحاد لخدمة اختياراتها بصفة امينة.

فيفري 56 – واعلى اثر تطور حركة عمالية مطلبية ضد الاعراف والنظام الذى لم يف بوعوده للطبقة العاملة والشعب إبان الخيانة الوطنية (55) حاول احمد بن صالح مسايرتها بالاعتماد على الاتحاد كقوة مستقلة وموازية للحزب الدستوري للضغط على الحكومة البورقيبية قصد فرض اختياراته الاقتصادية والسياسية المعبرة عن تطلعات البرجوازية البيروقراطية الجديدة. وعندما تزعم عاشور الحركة الانفصالية عن الاتحاد وانشأ UGTT بدعم وتوجيه من حزب الدستور. الا انه وبعد فشل هذه التجربة وتعقد احوال حكومة بورقيبة وقتها عقدت هذه الاخيرة صفقة مع قيادة الاتحاد مكنت حزب الدستور من السيطرة على قيادته عن طريق احمد التليلي مقابل دخول بن صالح نفس الحكومة وتوجه هذه الاخيرة شيئا فشيئا لقبول برنامجه.

وفي 63 – وقع اقصاء احمد التليلي الذى كان يطالب بشيء من الديمقراطية وعوض بعاشور

وفي 65 – وقعت ازاحة عاشور وعوض ببشيه بلاغه وذلك عندما اراد بن صالح وضع الاتحاد تحت كلكله لتطبيق مخططات بعد تجميد الاجور وخفض قيمة الدينار ب 25 ٪.

وفي 70 – يعود عاشور من جديد على راس الاتحاد ضد البنى الصالحية ولكن ايضا ضد التيار "الليبرالي" داخل الحزب.

9 – لقد جابت بعض السيارات شوارع تونس مطلقة من نوافذها وابل من الرصاص بصورة عشوائية لتستخدم كدليل ان الاتحاد يملك اسلحة وبادر باطلاق النار كما قامت عصابات مسلحة غريبة عن العمال وحتى عن المحرومين بعمليات وتكسير واسعة النطاق مستفزة بذلك المشاعر البدائية لجزء من المحرومين لتفتعل وضعية لتبرير المجزرة الرهيبة وقصد ترويع بعض شرائح البرواجزية الوسطى والصغيرة وتوجيهها ضد نضالات العمال والكادحين الاخرين. ان مثل تلك الاعمال لا تمثل سلوك الطبقة العاملة الواعي وحتى الاعمال التي قام بها المحرومون لا تمثل سلوك تتبناه الطبقة العاملة الواعية فهي تنظر اليها تعبيرا عن رفض حالة البؤس في ظل النظام الدستوري العميل من قبل اولئك المحرومين لكن من الضروري النظر بعين اخرى لمحاولة الهجوم على دور الطابور الاعلامي والايديولوجي الفاشية (كدار الاذاعة والتلفزة) والاوكار السياسية السوداء للحزب الدستوري والحكومة (بلدية بن عروس التي تحولت الى وكر للمجرم حسن قاسم وعصابته سوزارة الدفاع – مراكز البوليس...) ان توجد الجماهير بصفة تلقائية نحو مثل هذه الاهداف لا يعبر عن تخلف الوعي مثلما هو الشان بالنسبة لاعمال بعض المحرومين عن درجة نضج متقدمة تعبر على ان عدو الطبقة العاملة لم يعد العرف او فلان وفلان فحسب وانما وانما ابقاء منظمة داخل اجهزة الدولة العميلة والديكتاتورية

1 – لقد تم في "مجلس الامة" "تشريع المجزرة" بالمصادقة على تقرير مشترك يعبر عن وجهة نظر الطريقة التي واجهت بها الحكومة ايام قراءة العالم سقوط نظام البرجوازية الكمبرادورية وكبار الاقطاعيين بما فيهم بالضرورة "ذلك الوزير" الديمقراطي" كما وصفه تعويضا وتعريضا بعض قادة الاتحاد.

2 – لقد بلغ عدد القتلى والجرحى عديدا كبيرا.

3 – أنظر تصريحات بعض قادة "الاتحاد" الى سترا كيين الديمقراطيين" في جريدة "لوموند" 17 مارس وتصريحات "الحزب الشيوعي الفرنسي" الخ... وبرنامج "الجبهة" المناضلين من اجل الديمقراطية" التحريفيين من اجل سياسة تقدمية وديمقراطية الطريق الى الاشتراكية"

4 – لقد ارتفع عدد المنخرطين في الاتحاد بشكل مذهل حسب وثائق المؤتمر الاخير بعد ما كان عددهم حوالي 250000 في بداية السبعينيات

5 – اللائحة العامة لمجلس القومي 8 – 9 – 10 جانفي.

6 –) والمقصود هنا ليس الموقف من التحريفين والبعثيين والرجعيين رغم المعارضة والاختلاف القائم بينهم بقدر ما هو موقف الماركسين اللل والديمقراطيين والقوميين وكل الثوريين بصفة عامة.

8) لقد قامت الحكومات التي توالت في ظل النظام الدستوري بسلسلة من الانقلابات تقصد تطويع الاتحاد لخدمة اختياراتها بصفة امينة.

فيفري 56 – واعلى اثر تطور حركة عمالية مطلبية ضد الاعراف والنظام الذى لم يف بعهوده للطبقة العاملة والشعب (بان الخيانة الوطنية (55) حاول احمد بن صالح مسايرتها بالاعتماد على الاتحاد كقوة مستقلة وموازية للحزب الدستوري للضغط على الحكومة البورقيبية قصد فرض اختيارات الاقتصادية والسياسية المعبرة عن تطلعات البرجوازية البيروقراطية الجديدة. وعندما تزعم عاشور الحركة الانفصالية عن الاتحاد وانشا UTT بدعم وتوجيه من حزب الدستور. الا انه وبعد فشل هذه التجربة وتعقد احوال حكومة بورقيبة وقتها عقدت هذه الاخيرة صفقة مع قيادة الاتحاد مكنت حزب الدستور من السيطرة على قيادته عن طريق احمد التليلي مقابل دخول بن صالح نفس الحكومة وتوجه هذه الاخيرة شيئا فشيئا لقبول برنامجه.

وفي 63 – وقع اقصاء احمد التليلي الذى كان يطالب بشيء من الديمقراطية وعوض بعاشور

وفي 65 – وقعت ازاحة عاشور وعوض ببشيه بلاغه وذلك عندما اراد بن صالح وضع الاتحاد تحت كلكله لتطبيق مخططات بعد تجميد الاجور وخفض قيمة الدينار بـ 25 %.

وفي 70 – يعود عاشور من جديد على راس الاتحاد ضد البن الصالحية ولكن ايضا ضد التيار "الليبرالي" داخل الحزب.

9 – لقد جابت بعض السيارات شوارع تونس مطلقة من نوافذها وابل من الرصاص بصورة عشوائية لتستخدم كدليل ان الاتحاد يملك اسلحة وبادر باطلاق النار كما قامت عصابات مسلحة غريبة عن العمال وحتى عن المحرومين بعمليات وتفسير واسعة النطاق مستفزة بذلك المشاعر البدائية لجزء من المحرومين لتفتعل وضعية لتبرير المجزرة الرهيبة وقصد ترويع بعض شرائح البروراجزية الوسطى والصغيرة وتوجيهها ضد نضالات العمال والكادحين الاخرين. ان مثل تلك الاعمال لا تمثل سلوك الطبقة العاملة الواعي وحتى الاعمال التي قام بها المحرومون لا تمثل سلوك تتبناه الطبقة العاملة الواعية فهي تنظر اليها تعبيرا عن رفض حالة البؤس في ظل النظام الدستوري العميل من قبل اولئك المحرومين لكن من الضروري النظر بعين اخرى لمحاولة الهجوم على دور الطريق الاعلامي والايديولوجي الفاشية (كدار الاذاعة والتلفزة) والاوكار السياسية السوداء للحزب الدستوري والحكومة (بلدية بن عروس التي تحولت الى وكر للمجرم حسن قاسم وعصابته – وزارة الدفاع – مراكز البوليس...) ان توجد الجماهير بصفة تلقائية نحو مثل هذه الاهداف لا يعبر عن تخلف الوعي مثلما هو الشان بالنسبة لاعمال بعض المحرومين عن درجة نضج متقدمة تعبر على ان عدو الطبقة العاملة لم يعد العرف او فلان وفلان فحسب وانما وانما ابقاء منظمة داخل اجهزة الدولة العميلة والديكتاتورية

(1) – لقد تبنى "مجلس الامة" تشريع المجزرة بالمصادقة على تقرير قدمه نويرة حول الطريقة التي واجهت بها الحركة اي الاضراب العام من طرف عمال البروليتارية الكبيرا ودوريه وكبار الملاكي العقاريين بما فيهم بلغوجي ذلك الوزير "الديمقراطي" الذى وقف تويمار تقريبا بعض قادة الاتحاد.

(2) لقد بلغ عدد القتلى والجرحى عددا كبيرا.

(3) أشار بعض تصريحات بعض قادة "الاشتراكيين الديمقراطيين" بجريدة "لوموند" (17 مارس) ومشروع "الميثاق الوطني" وبرنامج "كاتلاط" للمناضلين وبرنامج التحريفيين من اجل سياسة تقدمية و"ديمقراطية" الطريق الـ

(4) – لقد أصبح عدد المنخرطين في الاتحاد يتجاوز 500000 شخصا الا حسب وثائق المؤتمر 16 للاتحاد بعد ما كان عددهم حوالي 260000 في بداية الستينيات.

(5) اللائحة العامة للمجلس القومي ص – 15 جانفي 1968

لنعارض الانقلاب الفاشي داخل الاتحاد ولنرفع عاليا راية
" اتحاد عام تونسي للشغل ديمقراطي و ممثل".

و الان و بعد ان وقفنا على الظروف التي هيات المجزرة الاخيرة و حللنا العوامل التي حددت هزيمة الحركة النقابية - او بالاحرى انتكاستها - ما هي آفاق النضال النقابي الثوري على ضوء الظروف الجديدة التي عقبت المجزرة ؟ كيف يمكن للنقابيين الثوريين تحويل المأساة الى عنصر قوة و دفع نشاطهم و مواصلته على قاعدة اصلب تمكنهم من تحقيق مكاسب جديدة و افشال هجوم الاعداء عليهم؟ تلك هي المسالة الملحة بالنسبة لكل القوى المخلصة التي تعمل فعلا لفائدة الطبقة العاملة و كافة الشعب.

ان الحقيقة التي لا شك فيها ان الظروف التي عقبت المجزرة الاخيرة هي ظروف صعبة بالنسبة لكل الشغالين و لحركتهم النقابية و بالنسبة لكافة نضال الشعب. لقد اتخذ القمع شكل الارهاب المفتوح و تضاعفت مراقبة الاعداء للجماهير و تسلطهم عليها و تم تفكيك المنظمة النقابية واعتقال كوادرها الاساسية او ازاحتهم من مراكز المسؤولية و تعويضهم بقيادة فاشية و بيادق مباعة مائة بالمائة للنظام. و حتى القوى النقابية المناضلة التي افلتت من قبضة العدو ما تزال في حالة تشتت كبير و ما زالت الطبقة العاملة و كل الشغيلة تعاني من حالة الانكسار.

لكن الخطا كل الخطا اعتبار هذه العوامل السلبية فقط من الظروف الراهنة دون اعتبار العوامل الايجابية الاكيدة التي تشكل قاعدة لدفع العمل النقابي النضالي من جديد. و من بين هذه العوامل العامة الصمود و المقاومة التي ابدتها الجماهير يوم المجزرة وهي عزلاء و قصور تلك المجزرة و الاجراءات الارهابية التي اتخذها النظام على اثرها (حالة الطوارئ - منع الجولان - الخ..) عن اخماد صوتها. لقد اكد النقابيون الاحرار في ظل هذه الظروف الصعبة عزمهم على مواصلة السير في درب النضال و على التصدي للارهاب الفاشي و للانقلاب الذي جرى في الاتحاد. و رفع مئات الديمقراطيين العرائض منددين بغطاطة القمع و مطالبين بوضع حد لحالة الارهاب و باطلاق سراح كافة المعتقلين و اقرار الحريات السياسية و العامة و محاسبة المسؤولين الحقيقيين عن مذابح 26 جانفي الشنيعة. و دخلت جماهير الشبيبة المثقفة ذات التاريخ المجيد في حركة اضرابية تكاد تكون عامة و نزل جزء منها (تلامذة معاهد تونس) للتظاهر في الشوارع مرددين نفس الشعارات المعادية للفاشية التي هتفت بها الجماهير المنتفضة يوم المجزرة غير آبهين برصاص البوليس و الجيش و محاكم النظام المنتصبة يوميا.

و في نفس الوقت الذي يعبر فيه شعبنا و طلائعه الثورية و التقدمية عن رفضهم لواقع النكسة واستعدادهم للتصدي فان الاعداء ما نفكوا يعانون من التفكك و يتحولون بسرعة الى اقلية معزولة. فقد انخرم نفوذهم و اصبحوا غير قادرين على الحفاظ عليه بغير الحديد و النار. كما ان الازمة الاقتصادية و الاجتماعية لم تنته بل ستواصل مع تواصل ازمة الامبريالية العالمية و اشتدادها و مع تعمق السياسة اللاشعبية و البائسة للوطن التي ينتهجها النظام الدستوري. و هذه الاوضاع ستخلق بالتاكيد تفجرات اجتماعية و سياسية جديدة و ستجر الى النضال فئات اجتماعية اخرى و سيتضاعف و يحتد كفاح الطبقة العاملة و بقية الشغيلة التي لن تصدها قوة السلاح عن الدفاع عن حقوقها الاولية.

ان كل هذه العوامل تشكل قاعدة ايجابية لدفع النضال النقابي الثوري من جديد كما ان المصاعب و العراقيل التي تواجهها الحركة النقابية بعد 26 جانفي تجعل من الواجب مضاعفة الجهود في اتجاه تدعيم التيار النقابي الجديد بعد ان انفضحت حقيقة السياسة التي سلكتها القيادة الاصلاحية و التي ساندتها القوى الانتهازية. ان تدعيم هذا التيار لتمكينه من حظوظ تبوأ قيادة الحركة النقابية في المستقبل يفرض على النقابيين الثوريين تجاوز امراض القيادة الاصلاحية السابقة و غيرها من التيارات الانتهازية و كذلك تجاوز الحدود التي ميزت التيار النقابي الجديد حتى لا تتكرر نفس المأساة و حتى يكسب نضال الطبقة العاملة قوة منظمة تكون قادرة على التصدي للاعداء واجتناب الخسائر غير الضرورية. ان واجب النقابيين الثوريين الملح يتمثل في تهيئة الظروف لتجسيد التيار النقابي الجديد في شكل " معارضة نقابية طبقية ثورية" .(نقصد بالمعارضة النقابية الثورية انتظام النقابيين الثوريين بشكل مستقل داخل النقابات و ذلك بتكوين لجان ثورية على قاعدة خلية نقابية ثورية و مركزة نشاط هذه اللجان تحت قيادة موحدة). و بما ان الاوضاع الذاتية للحركة الثورية هي على درجة كبيرة من التخلف (تشتت الحركة الماركسية اللينينية و الاضطراب السياسي و الايديولوجي الذي تبثه التيارات الانتهازية وافعزالها عن النشاط النقابي...) فان مما يمكن تحقيقه في الوقت الحاضر يتمثل في توحيد المناضلين الثوريين المتواجدين في مختلف النقابات حول رؤية صحيحة للاوضاع و ما تفرضه عليهم من مهام وواجبات و حول طرق و صيغ تحقيقها.

مهام الحركة النقابية في المرحلة الراهنة:

رغم التفجرات التي بدا يفرزها التناقض بين الشعب و الدكتاتورية الدستورية العميلة و التي ستتواصل رغم الانتكاسة الاخيرة فان الاوضاع في بلادنا ليست اوضاع ثورة و لاهي بلغت بعد مستوى الحالة الثورية. لذلك فليس مطروحا على النقابيين الثوريين رفع الواجهات الاستراتيجية بشكل شعارات مطروحة للانجاز المباشر و ذلك لان نضال الجماهير الكادحة لا يرمي في المرحلة الراهنة الى قلب سلطة الطبقات الرجعية و اقامة السلطة الشعبية و ليس في قدرته استبدال حكومة القتلة بحكومة شعبية. و في غياب امكانية ثورية كهذه بل و حتى امكانية بروز حكومة برجوازية وطنية و ديمقراطية الى حد ما يتعين على الثوريين فضح كل المحاولات التي تسعى الى استثمار نضالات الجماهير في اتجاه استبدال حكومة رجعية بحكومة اخرى رجعية. و بالمقابل فانه مطروح على الحركة النقابية الكفاح من اجل وضع حد لسلب العمال و الشعب مكاسبهم و حقوقهم المادية و السياسية و العمل على تجاوز آثار النكسة. بعبارة اخرى من اجل صد هجوم الرجعية على الشغالين و كافة الشعب يتعين على العمال و النقابيين الواعين النضال من اجل اصلاحات مادية و سياسية و اتباع تكتيك المقاومة باشكال و صيغ مختلفة على ضوء الظروف الملموسة لتحقيق تلك الاصلاحات و كسب مواقع جديدة. و يمكن تلخيص الواجبات النضالية المستنبطة من اوضاع بلادنا الراهنة و التي تكتسي بحكم ذلك طابعا ديمقراطيا وانيا كما يلي:

* - النضال الحازم من اجل تحسين الحالة المادية و المعنوية للجماهير الكادحة:

امام اشتداد اعتداءات الرجعية على مستوى معيشة الجماهير المتواضع و على ظروف عملها و حالتها الاجتماعية و الصحية و الثقافية من واجب النقابيين الواعين دفع النضال الحازم للجماهير العمالية و الشغيلة للتصدي لتلك الاعتداءات. ان قيادة النضال من اجل تحسين ظروف معيشة الجماهير يشكل القاعدة الاساسية لالتحام النقابيين الثوريين بالطبقة العاملة فهو المستوى المباشر في حياتها الذي يمكن تعبئة اوسع الجماهير العمالية حوله و القاعدة الاولى لتطوير نضالها ضد الرجعية. و ان من يحقر من اهمية هذا

النضال بدعوى (اقتصادويته) يرتكب اكبر حماقة اذ انه يهمل جانبا هاما من واقع الجماهير وخزانا عظيما لنضالها و القاعدة المادية للارتقاء بوعيها وهو في نهاية الامر يعزل نفسه عنها. و المحاور التي ينبغي ان يقوم عليها النضال من اجل تحسين الحالة المادية والمعنوية للجماهير الكادحة هي الاتية:

- ضمان حق الشغل و مقاومة حملات الطرد افرادا و بالجملة.
- رفض الميثاق الاجتماعي كصيغة مقنعة لتجميد الاجور بل و حتى لاهدار مستواها الحقيقي و كاداة تكبيل لنضال الشغيلة و ضمان حرية التفاوض المباشر بين العمال وارباب العمل و الادارات حول القوانين الاساسية والعقود المشتركة.
- رفض قانون العمل الاجباري المسمى بالخدمة المدنية و المنافي لحرية الشغل.
- تحديد اسبوع العمل باربعين ساعة.
- النضال ضد غلاء المعيشة و من اجل تحسين الاجور و بصفة خاصة الزيادة في الاجر الادنى للشغيلة (على الاقل تسعين دينار وهو المبلغ الذي طالبت به القيادة السابقة).
- ضمان "اجر متساو لعمل متساو" والقضاء على التمييز بين الرجل و المراة و على الاستغلال المشط للشبان الصغار.
- تحسين ظروف العمل في الارياف (الاجور - الضمان الاجتماعي - الشغل القار للعملة الفلاحيين.)
- مراجعة قيمة المنح حتى تتماشى و الظروف الحياتية (المنح العائلية - القفة - التنقل - الحضور - المرابيح - العمل الليلي - المسؤولية - الخ..).
- تخفيف عبئ الجباية عن الكادحين.
- الحد من تصاعد الاكرية و المطالبة بضبط اسعار الكراء في قوانين لضرب السماسرة و الحتكرين و بوضع المحلات الشاغرة على ذمة الكراء و اجبار الدولة و المؤسسات على حل مسالة السكن.
- تحسين ظروف العمل بتوفير السلامة المهنية و وسائل الصحة داخل المؤسسات مع مراجعة قائمة الامراض المهنية.
- توفير امكانيات الرسكلة و الترفيع من المستوى المهني.
- مقاومة سياسة التجهيل و سياسة الطرد من المدارس والكليات و المطالبة بتمكين الشغالين من النشاط الثقافي و الرياضي و الترفيه.

تلك هي بصورة عامة المحاور الاساسية للنضال الاقتصادي و الاجتماعي لجماهير الشغيلة و من الواجب تخصيصها داخل كل قطاع و كل مؤسسة بصورة ملموسة.

و ان تحسين ظروف الجماهير الكادحة يحتم عليها تكثيف نضالها ضد كل الطبقات المستغلة لكن هذا لا يمنعها من مساندة تطوير الراسمال الوطني ضد منافسة الاحتكارات الامبريالية و عملائها الكمبرادوريين و كبار العقاريين.

*- النضال ضد الفاشية و من اجل الاصلاحات السياسية:

ان النضال من اجل تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للجماهير لا يمكن ان يتم بنجاح و ان يفتح آفاقا ثورية بدون مقاومة الدكتاتورية الدستورية و العمل على فرض بعض الاصلاحات السياسية. و في هذا المجال ينبغي مقاومة النظريات و الممارسات الاصلاحية و التحريفية التي تسعى الى حصر تحركات الجماهير في حدود المطالب الاقتصادية البسيطة هذه النظريات والممارسات التي تمهد السبيل للاعتداءات الفاشية على نضال الشغالين. و قد بينت الاحداث و خاصة المواجهات الاخيرة و التضحيات و الخسائر الجسيمة التي تكبدتها الحركة النقابية و الجماهير بينت خور تلك السياسات و عواقبها الوخيمة. كما اكدت ضرورة الارتباط المتين - في ظروف تصاعد الفاشية - بين النضال الاقتصادي و النضال من اجل الحريات النقابية و السياسية. ففي عام 1976 مثلا فان ثلثي الاضرابات التي خاضها العمال تجاوزت الطابع المطلبي حيث تميزت بال د

على اجراءات القمع و المطالبة باحترام حرية العمل النقابي (انظر مذكرة النقابيين و واقع الحال العربي) و في الاشهر الاخيرة كثيرا ماكتست الاضرابات المطلبية طابعا سياسيا تمثل في التنديد بسياسة الحزب و الحكومة و المطالبة بالحريات العامة.

إن المناضلين النقابيين و جماهير الشغيلة لئن كانوا لا يختارون الظروف التي يناضلون في ظلها من اجل بلوغ اهدافهم فان من مصلحتهم توفير الظروف الانسب لذلك و في هذا الصدد يشكل فرض الحريات العامة ظرفا ملائما للغاية لدفع النشاط النقابي النضالي الى الامام. واكتساب حق الجماهير في التمتع بالحريات العامة أمر ممكن اذا أخذنا بعين الاعتبار قدرة الجماهير على فرض بعض الاصلاحات السياسية حتى في ظل مثل هذا النظام الدكتاتوري و الاستبدادي. لكن لا يجب التوهم بان تلك الاصلاحات اذا ما تحققت يمكن ان تصبح شيئا ثابتا في اطار هذا النظام. كما يتعين الحذر من السقوط في ألعوبة الشرعية البرجوازية و ان كانت قاعدتها المادية محدودة جدا.

ان ابرز محاور المعركة من اجل الحريات الديمقراطية تتمثل في فرض احترام حق التنظيم و التعبير و النشر و حق الاجتماع و الاضراب و التظاهر و في الغاء كل القوانين التعسفية التي تنفي او تحد من هذه الحريات و في الاوضاع الراهنة يتعين التركيز على المحاور التالية:

- التشبث بحرية العمل النقابي و خاصة من خلال رفض الانقلاب الفاشي و محاصرة و مواجهة كل تبعات هذا الانقلاب.
- تنظيم حملات التضامن مع ضحايا القمع بمختلف الاشكال الممكنة: جمع التبرعات لأهالي الشهداء و الجرحى و المعتقلين - إعانة عائلات المعتقلين في مستوى تنظيم الدفاع عنهم (الاتصال بالمحامين و مرابطة حقوق الانسان و منظمة العفو الدولية - الخ..) و تكثيف المطالبة باطلاق سراح جميع المعتقلين المضربين و المتظاهرين و النقابيين و المناضلين السياسيين في اطار اصدار قانون العفو العام و ذلك بواسطة العرائض و حتى الاضراب و التظاهر كلما أمكن ذلك.
- المطالبة بمحاكمة القتلة الحقيقيين المسؤولين عن المجزرة الاخيرة.

- النضال ضد الهيمنة الإمبريالية بمختلف اشكالها و سلوك سياسة خارجية تقدمية:

أ)- ان النضال النقابي يبقى منقوصا اذا لم ترتبط محاوره السابقة بالنضال ضد الهيمنة الامبريالية على بلادنا و تتمثل محاور هذا النضال في معارضة التنازلات الاقتصادية و السياسية و العسكرية و الثقافية التي قدمها و سيقدمها النظام الدستوري العميل لاسياده الامبرياليين. و في هذا الاطار ينبغي المطالبة بالغاء كل القوانين التي تشرع نهب ثروات البلاد و تغلغل القوى الامبريالية - و خاصة منها الامريكية و الفرنسية - في بلادنا كما يتعين على عمال المؤسسات الاجنبية في بلادنا خوض نضال حازم من اجل اقتلاع حقوقهم و من اجل المطالبة بتاميم هذه المؤسسات و من الفروري ايضا النضال ضد الحكومة و الضغط عليها لاجبارها على اتخاذ اجراءات لحماية جماهير عمالنا في الهجرة و على صعيد آخر يجب تنظيم حملات الاحتجاج ضد التسهيلات التي تمدها الحكومة للتماثيل الاجنبية داخل موانئ بلادنا و ضد زيارات الوفود العسكرية من مختلف البلدان الامبريالية الخ... و لا يكفي النضال ضد الناهبتين الرئيسيتين لبلادنا: الامبريالية الامريكية و الامبريالية الفرنسية وضد حلفائهما من المعسكر الغربي و لكن ينبغي ايضا النضال ضد المساعي التي تقوم بها الامبريالية الاشتراكية السوفياتية للتسرب الى بلادنا سواء عن طريق القروض و ما يسمى بالاعانة الاقتصادية و الفنية او بتسليط المنفوط عن طريق بعض الدول المجاورة او ببث سمومها بواسطة العصابة التحريفية المحلية.

ب)- سلوك سياسة خارجية تقدمية: ينبغي التنديد بمواقف النظام المناوئة لقضايا التحرر العربي و لقضايا الشعوب و الامم المضطهدة و خاصة موقفه من القضية الفلسطينية. و في مواجهة هذه السياسة الخيانية يجب على النقابيين الثوريين تجسيم وحدة المصير العربي بسلوك سياسة تناضل فعال مع الحركات النقابية العربية التقدمية و مع الطبقة العاملة و الشعوب العربية في نضالها المشترك ضد الامبريالية و الاشتراكية الامبريالية والصهيونية و الرجعية العربية. و على المستوى العالمي يجب مساندة المنظمات و الحركات النقابية التقدمية و حركة البروليتاريا العالمية و حركات التحرر الوطني. والتصدي للسياسات التوسعية

و في مجال العلاقات الخارجية من الضروري بصورة خاصة تدعيم الروابط مع الشغيلة و الشبيبة الجزائري و الليبي على قاعدة النضال ضد الامبريالية و الرجعية و العمل الدؤب من اجل الضغط على الانظمة في البلدان الثلاثة لسلوك سياسة تبعدها عن لعبة الاستقطاب بين الدولتين العظميين اللتان تعملان على بث الشقاق بين الجيران و دفع الشعوب الى التصادم لاستغلال الفرصة لتقوية نفوذها و التسرب اكثر الى بلداننا.

تلك هي الواجبات النضالية التي تطرحها الاوضاع الراهنة على عاتق النقابيين الثوريين و من اجل تادية هذه الواجبات بنجاح و ليس هنالك من سبيل سوى الاعتماد على قوة الجماهير واستعدادها للبذل و التضحية و وفائها للتقاليد الوطنية و الخصال النضالية التي كسبتها الحركة النقابية التونسية. كما انه من الضروري استغلال المصاعب التي يعيشها الاعداء لمزيد عزلهم ومحاصرتهم و تقوية صفوف الجماهير في مواجهتهم. و يجب نبذ كل سياسة اصلاحية ترمي الى مهادنة الاقلية الحاكمة لان مثل هذه السياسة التي لا ترى سوى جبروت الاعداء هي سياسة مهزومة و محكوم عليها مسبقا بالفشل.

و تجسيما لمبدا الاعتماد على الجماهير يتعين على النقابيين الثوريين تكثيف نشاطهم في صفوف الجماهير من اجل رفع معنوياتها بعد النكسة الاخيرة. و اذكاء حقدها على مستغليها و مضطهديها و خاصة على حكومة القتلة. و في هذا الاتجاه ينبغي تكثيف الاتصالات المباشرة باوسع عدد ممكن من الشغالين، والى جانب ذلك تطوير النشريات النضالية التي تتضمن اخبارا صحيحة عن نضالات الجماهير الشعبية وعن نضال الشغيلة العالمية والشعوب المضطهدة كما تتضمن مزيدا من المقالات التحليلية والدعائية لتوعية الجماهير وتوضيح الواجبات المطروحة امامها. كما يتعين على النقابيين الواعين اثارة جرات الجماهير الكادحة ودفعها لتتجاوز انكسار معنوياتها ولتستمر في نضالها بالاشكال الملائمة لاوضاعها انطلاقا من توجيه العرائض الاحتجاجية الى السلط من مختلف القطاعات وحول مختلف المشاكل مرورا بعقد الاجتماعات العامة لشرح الوضع الجديد وما يطرحه من واجبات على الجماهير الرافضة للانقلاب الفاشي ولاثاره. و لجعل هذه الجماهير تستعيد الثقة والايمان بوجوب النضال من اجل تحقيق مطامحها. و في درجة ارقى يمكن الوصول الى تنظيم الاضرابات وحتى المسيرات والمظاهرات حتى تتخلص الجماهير من هذه الاوضاع الصعبة وتحولها الى صفوف اعدائها.

واذا كانت الميزة الاساسية لاشكال نضال الجماهير انها تبقى في المرحلة الراهنة اشكالا سياسية (سلمية) وليست اشكالا عسكرية وعنيفة فانه في ظروف تكاثر حملات الارهاب الابيض المفتوح ضد الجماهير المناضلة وحتى ضد المواطنين العاديين بدون تمييز لا يجب الانكسار والتسليم وانما ينبغي الرد على هذا العنف الرجعي والفاشي بحملات التعبئة والتنديد الجماهيري و بالعنف الثوري اذا اقتضى الامر على ان يكون هذا العنف جماهيريا ولا يتحول الى اعمال اقليات ارهابية و معزولة عن الجماهير الشعبية مهما كانت مقاصدها ثورية.

ان قيادة نضالات الطبقة العاملة الاقتصادية والسياسية وتوحيدها بشكل مدا نضاليا ثوريا يستوجب مواصلة الصراع من اجل افتكاك المنظمة النقابية من براثن الفاشيين الدخلاء وتحويلها الى اداة حقيقية للصراع الطبقي والوطني. وهذا يعني في الوقت الحاضر تنظيم وتوحيد المقاومة ضد الانقلاب الفاشي من اجل استقلالية العمل النقابي عن الرجعية ومن اجل طرد العناصر الفاشية الغريبة عن العمل النقابي والمعادية له من قيادة وصفوف الاتحاد. وفي هذا المجال يجب فضح التيار الداعي الى قبول مهزلة المؤتمر الخارق للعادة والاعتراف بالقيادة الفاشية والماجورة المنبثقة عنه. ذلك ان هذا التيار يشرع القمع والمجازر الوحشية التي مهدت السبيل امام الانقلاب الفاشي ويدعو الجماهير الى قبول سياسة الامر الواقع كما يتعين التصدي لدعاة الخروج من الاتحاد واقناعهم بان مرارة الضربة والظروف الصعبة التي ترتبت عنها لا يجب ان تجرنا الى هذا النوع من الاستسلام المتمثل في الخروج من الاتحاد وتكوين نقابات موازية اذ ان هذا الموقف لا يخدم في الظروف الراهنة سوى حكومة القتلة وبيادقها على راس الاتحاد الذين سيترصدون كل الفرص لابعاد النقابيين الواعين عن الاتحاد حتى يتمكنوا باكثر سهولة من مغالطة القواعد وتكبيلها. ان الاتجاه والموقف الذي يجب العمل على تجسيمه هو الذي ينكر على العصابة الماجورة اية شرعية واي تمثيل للاتحاد العام التونسي للشغل وذلك ليس بالخروج من النقابة وانما بالتشبث النضالي بشرعية الاتحاد وبهياكله المنتخبة التي وقع خلعها ضد ارادة و"شرعية" الفاشيين الغرباء عنه.

ان المعركة التي بدات بعد الانقلاب الفاشي هي بمثابة "معركة خنادق" بين التيار النقابي الجديد وكل الرافضين للانقلاب من جهة وبين العصابة الماجورة واعوانها من جهة اخرى. انها معركة الحفاظ على مواقع الثوريين والديموقراطيين داخل النقابة وتعزيزها بافتكاك مزيد من الهياكل النقابية من طرف القواعد وممثليها الحقيقيين. والهدف من هذه المعركة الطويلة يتمثل في عزل العصابة الماجورة وافشال الانقلاب. وبما ان تحقيق هذا الهدف لا يمكن تصوره خارج حركة قاعدية واسعة وواعية فان من واجب النقابيين الواعين القيام بحملة واسعة في صفوف القواعد النقابية لفضح الانقلاب الفاشي وحثها على عدم الاعتراف بالقيادة الماجورة وعلى مواصلة النضال والدفاع عن حقوق الشغالين. ولذلك ان هذا العمل سيصادم بالحواجز البيروقراطية التي اقامتها القيادة السابقة بين مختلف النقابات الاساسية والقطاعية والتي ستزداد اجحافا في ظل القيادة الماجورة التي ستسعى الى مواصلة عزل النقابات المتقدمة (نقابات قطاع التعليم وبعض النقابات الاخرى المتجذرة) عن بعضها البعض وعزل مجملها عن بقية منظمات الاتحاد. ولمواجهة هذه العراقيل يجب السعي الى التنسيق بين العناصر والقوى المتجذرة في مختلف النقابات الاساسية والمحلية والجهوية والجامعات. وبالاضافة الى التنسيق السري بين هذه القوى يتعين كذلك ايجاد اشكال علنية للربط بين النقابيين على اوسع قاعدة ممكنة ومن هذه الاشكال مثلا تنظيم الملتقيات والندوات واقامة مهرجانات على مستوى النقابات المحلية والجهوية والجامعات الخ.. ويجب الاعتماد في هذا العمل على الهياكل والنقابات المتقدمة التي يجب دفعها في اتجاه فرض اكبر هامش ممكن من الاستقلالية عن القيادة الماجورة وبيادقها.

على ان رفض الانقلاب الفاشي وعدم الاعتراف بالقيادة الماجورة لا يجب ان يجرنا الى مواقف طفولية مثل الدعوة الى مقاطعة محلات الاتحاد او رفض دفع معاليم الانخراط بالاتحاد. اذ ان البقاء داخل الاتحاد والتواجد في صلبه الى جانب الرجعيين والفاشيين يفرض بعض التنازلات مثل دفع معاليم الانخراط. اما محلات الاتحاد التي تعتبر محلات لكل الشغالين فلا يجب تركها مرتعا للفاشيين والرجعيين بل يجب تحويلها الى محلات لقاء بين المناضلين النقابيين وجماهير العمال والصراع ضد القيادة الماجورة اذا ارادت منع بعض النقابيين من عقد الاجتماعات داخلها. ان رفض الانقلاب الفاشي يجب ان يتجسم في تحرير العرائض باسم المناضلين النقابيين والهياكل النقابية للتعبير عن عدم الاعتراف بعصابة الخيانة والعمالة والمطالبة بالغاء سراح النقابيين الموقوفين كما يتجسم في رفض اشراف القيادة الماجورة على الاجتماعات النقابية من الجتماعات ومؤتمرات وغيرها وفي جعل التنديد بالقيادة الماجورة محورا دائما من محاور الاجتماعات واللوائح النقابية.

وفي مواجهة القمع الفاشي والنشاط الخائن للقيادة الماجورة يتعين على النقابيين الثوريين ا
يتقنوا مزج الاشكال السرية والعلنية للعمل النقابي. فعلى الثوريين في كل نقابة ان يطوروا علاقا
وثيقة بينهم على قاعدة الارضية التي حددناها اعلاه وان يسعوا الى اقامة هيكل تنسيق سري يعمل على توحيد
المواقف بينهم وعلى ترويج منشوراتهم السرية. كما عليهم ان يقيموا صلات وثيقة ويزودوا بمنشوراتهم اكبر
عدد ممكن من المناضلين النقابيين الثقاة. وفي نفس الوقت يجب على الثوريين - كما سبق ان اكدنا -
ان يواصلوا ويكثفوا النشاط العلني في صفوف الجماهير وداخل النقابات وان يعززوا مواقعهم في صلب
الاتحاد. واذا ما اقدمت القيادة الماجورة على حل بعض الهياكل النقابية وتعويضها ببيادق ماجورين فا
من واجب الثوريين دعوة القواعد النقابية الى التشبث بهيئاتها المنتخبة ورفض التعامل مع هؤلا
البيادق والنضال من اجل ضمان انتخابات حرة وديموقراطية. وقد يتبادر الى ذهن البعض ان العمل
السري الذي ندعو له لا يختلف عما تدعو له بعض المواقف من هجر للعمل النقابي في صلب الاتحا
بدعوى فاشية النظام او كرد فعل يائس على فشل السياسة الاصلاحية للقيادة السابقة لكن موقفنا يختلف
عن هذه الدعوة "اليسارية" اذ انه قائم على التمسك بكل شبر شرعية في الاتحاد وعلى العمل من اجل
ازاحة الخونة والفاشيين من الهياكل النقابية وفرض ممثلين شرعيين في تلك الهياكل كما يختلف عن
الطروح اليسينية التي تنكر ضرورة اقامة خلفية سرية دنيا لحماية العمل النقابي الثوري من جها
القمع الفاشي ومن تخريب القيادة الماجورة.

* * * * * العمل مع القوى الاصلاحية

تلك هي محاور واشكال النضال التي يتعين على النقابيين الواعين خوضه وتعبئة الجماهير من
اجله لكن اذا كان من الصحيح تركيز النضال ضد الاعداء الرئيسيين بالاعتماد على اوسع الجماهير فا
من واجب النقابيين الثوريين ايضا تحديد سياسة صحيحة تجاه القوى الاصلاحية والاعداء الثانويين الذي
يشكلون بدرجة او باخرى في صلب الحركة النقابية. اذ ينبغي على النقابيين الثوريين الاستفادة من
تناقضات الاعداء خاصة وان العدو يحاول بدوره استغلال التناقضات بين البروليتاريا وبقية فصائل الشعب
ان القوى الاصلاحية وان كانت تعارض الاستراتيجية والتكتيك الثوريين للطبقة العاملة فانه بامكانها
ان تلتقي مع هذه الطبقة في ظروف محددة وحول محاور معينة مثلما كان الشان بالنسبة لعاشور ومثلما
هو الحال الان بالنسبة لانصاره. وفي الوقت الحاضر من الممكن جدا الالتقاء مع بعض هذه القوى وخاصة
مع يسارها واوساطها القاعدية وذلك من اجل القيام بتحركات موحدة تندرج في اطار التصدي للانقلاب
الفاشي والمطالبة بتحسين الظروف المادية للجماهير وبالاصلاحات السياسية (الحريات العامة. اطلاق
سراح المساجين السياسيين والنقابيين) وبمحاكمة القتلة. لذلك يجب نبذ ومقاومة الافكار القائلة بان
كل تعاون مع القوى الاصلاحية يعني الانصياع والتذيل لها وانه - بحكم ذلك - يجب رفض كل تعاون مع
هذه القوى. وينبغي على النقابيين الثورية عند اعتزامهم شن اي نضال جماهيري - سواء على صعيد
مؤسسة اوجهة او قطاع.. - ان يحاولوا كسب كل القوى التي يمكن ان تقبل المشاركة فيه كما يجب تطوير
التعاون مع كل المناضلين النقابيين المناهضين للانقلاب الفاشي من اجل الدفاع عن المواقع
الديموقراطية في هياكل الاتحاد ومن اجل افتكاك هياكل اخرى ويشمل هذا التعاون حسب الظرف ومقتضيات
موازين القوى حتى تقديم قائمات موحدة في انتخابات الهياكل النقابية على ان تخضع هذه القائمات
لبرامج واضحة تقع على قاعدتها محاسبة الهياكل المنتخبة ونقد الميول الانتهازية للاصلاحيين. ويمكن ان
يصل التعاون مع هذه القوى الى حد اقامة هيكل تنسيق (سري او شبه سري حسب الظروف) يتكفل بتنظيم
التشاور بين مختلف التيارات الرافضة للانقلاب الفاشي حول المبادرات النضالية وبتبادل المنشورات
والمواقف بين هذه الاطراف. ولسد الباب امام كل انحراف في التعامل مع تلك القوى الاصلاحية فان
الالتقاء معها ينبغي ان يخضع للشروط التالية:

- يجب ان يتم الالتقاء على اساس ابتعاد هذه القوى عن العدو الرئيسي وعدم معادلة الثوريين بهذا
الاقتراب مندم.

- في هذا الالتقاء يجب على النقابيين الثوريين ان لا يفرطوا في استقلالية وجهة نظرهم وسياستهم حتى لا
يتحولوا الى اذيال للقوى الاصلاحية وحتى يضمنوا نجاح النضال الذي يحصل حوله الالتقاء.

- ان الالتقاء مع هذه القوى الميالة الى معادنة العدو الرئيسي يجب ان لايكون على قاعدة خف
يقظة الجماهير والحد من نضالها ضد الاقلية الحاكمة بل يجب ان يكون على قاعدة دفع هذه القوى الى تع
معارضتها للعدو الرئيسي وانه بقدر ما يقوى النقابيون الثوريون نضالهم ضد العدو الرئيسي وكا
الاعداء بقدر ما تبرز التناقضات بين تلك القوى وتبرز الميول الايجابية لدى بعضها وليس العكس ا
اذا تم اللقاء مقرونا بخفض النضال واليقظة تجاه ذلك العدو وبالابتعاد عن الجماهير فان ذلك يش
علامة اكيدة على الانحراف عن السلوك الثوري في النضال النقابي .
- ان الالتقاء مع الاصلاحيين لا يعني وقف الصراع ضدهم بل يبقى من اوكد واجبات النقابيين الثوريي
كشف حدودهم وفضح تخاذلهم (مثل المستيريين هؤلاء الديموقراطيين الكاذبين الذين يقصرون ممارسة
الحريات - فيما سموه بالميثاق الوطني - على القوى التي تقبل بشرعية هذا النظام وشرعية مؤسساته
وبالتالي يقصون منها كل الثوريين) وانه بقدر ما يتسع شان نشاط البروليتاريا وتطبع سير الاحداث
بطابعها (وهذا هو المعنى الفعلي المعبر عنه استقلالية ارادة البروليتاريا المناضلة) تخلق الظروف
الانسب والاحسن لتوسيع الجبهة المعادية للديكتاتورية الدستورية العميلة .

هذا هو السلوك الذي يتعين اتباعه في صلب الحركة النقابية . اما خارجها فيتعين على النقابيين
الثوريين ربط صلاتهم الوثيقة مع القوى الثورية الحقيقية ومع المنظمات الجماهيرية المعادية
للفاشية (مثل الهياكل النقابية المؤقتة للاتحاد العام لطلبة تونس) كما يجب عليها - هنا ايضا - التع
مع القوى "الليبيرالية" والاصلاحية بنفس الشروط المبينة اعلاه ومن ذلك مثلا التعاون مع جمعيات
المحامين الشبان ورابطة حقوق الانسان وكذلك الاستفادة من امكانيات النشاط العلني التي تحص
عليها تلك القوى وتوظيفها قدر الامكان لخدمة نضال العمال والفلاحين (كاستغلال امكانية النشر في
جريدة الرأي مثلا) .

اما على الصعيد العالمي فاذا كان من واجب النقابيين الثوريين ان يعملوا على ربط الصلات
بالحركات النقابية الطبقية على اساس التضامن البروليتاري الاممي والاستفادة من تجارب هذه
الحركات فان من واجبهم ايضا استمالة الحركات النقابية الاصلاحية الى جانبهم ضد الارهاب الفاشي
يمارسه النظام الدستوري على الشغالين وضد الانقلاب الفاشي في اتحاد الشغل من اجل عزل القيادة
الماجورة عن الحركة النقابية العالمية وكسب اكثر ما يمكن من التاييد لنضال جماهيرنا الكادحة .

وملخص القول ان تصعيد النضال ضد العدو الرئيسي وتقوية الارتباط بالجماهير وبالحلفاء الاوفياء
هما الشرطان الاهم الذان ينبغي ان يقودا عمل النقابيين الثوريين في منطقة الاعداء الثانويين
وبدونهما تصبح سياستهم عرضة للتفسخ ونضالهم عرضة للتخريب . ولايفوتنا ان نؤكد مرة اخرى ان اكبر ضما
لاحترام هذين الشرطين يتمثل في تامين خلفية حزبية شيوعية ماركسية لينينية للعمل النقابي الثور
تبنى على اساس الاهداف والمطامح الخاصة للطبقة العاملة وتحمي هذه الاخيرة من نفوذ القو
السياسية البرجوازية وتاثيرها وهذه الضرورة تدحض وتتناقض مع النظرية الزائفة حول استقلالية
العمل النقابي عن كل التيارات السياسية بدون تمييز .

** ** ** ** ** ** **

ان مجزرة 26 جانفي لم تشكل نهاية عملية ثورية سيكتب بعدها الهدوء والسكينة للاقلية المستغلة مثل
تم لها ذلك سنة 1955 بعد ان اغرقت في الدماء القوى الوطنية التي رفضت الخيانة والتواطؤ وواصلت النضال
ضد الاستعمار الفرنسي . لقد تمكنت الرجعية آنذاك من كسب اجزاء هامة من الشعب الى جانبها تحت عناوين
"الاستقلال" و"الجهاد الاكبر" و"توفير العيش الكريم لكافة الشعب" الخ... اما اليوم فقد جربت الجماهير هذا النداء
اكثر من 20 سنة وبدات تتبين حقيقة شعاراته الديماغوجية فلم تزدها المجزرة الا حقدا عليه وانفضاضا من حوله
واستعدادا للنضال ضده ولبذل كل التضحيات الجسيمة في سبيل ذلك وما انكسارها حاليا الا حالة طرفية عابرة
ستتجاوزها بكل تاكيد .

6 ـ والمقصود هنا ليس الموقف من التحريفين والبعثيين والرجعيين رغم المعارضة والاختلاف القائم بينهم بقدر ما هو موقف الماركسين اللـ والد يمقراطيين والقوميين وكل الثوريين بصفة عامة.

7 ـ لقد قامت الحكومات التي توالت في ظل النظام الدستوري بسلسلة من الانقلابات تقصد تطويع الاتحاد لخدمة اختياراتها بصفة امينة.

فيفري 56 ـ واعلى اثر تطور حركة عمالية مطلبية ضد الاعراف والنظام الذي لم يف بوعوده للطبقة العاملة والشعب إبان الخيانة الوطنية (55) حاول احمد بن صالح مسايرتها بالاعتماد على الاتحاد كقوة مستقلة وموازية للحزب الدستوري للضغط على الحكومة البورقيبية قصد فرض اختياراته الاقتصادية والسياسية المعبرة عن تطلعات البرجوازية البيروقراطية الجديدة. وعندما تزعم عاشور الحركة الانفصالية عن الاتحاد وانشا UGTT بدعم وتوجيه من حزب الدستور. الا انه وبعد فشل هذه التجربة وتعقد احوال حكومة بورقيبة وقتها عقدت هذه الاخيرة صفقة مع قيادة الاتحاد مكنت حزب الدستور من السيطرة على قيادته عن طريق احمد التليلي مقابل دخول بن صالح نفس الحكومة وتوجه هذه الاخيرة شيئا فشيئا لقبول برنامجه.

وفي 63 ـ وقع اقصاء احمد التليلي الذي كان يطالب بشيء من الديمقراطية وعوض بعاشور

وفي 65 ـ وقعت ازاحة عاشور وعوض ببشيه بلاغه وذلك عندما اراد بن صالح وضع الاتحاد تحت كلكله لتطبيق مخططات بعد تجميد الاجور وخفض قيمة الدينار بـ 25 ٪.

وفي 70 ـ يعود عاشور من جديد على راس الاتحاد ضد البن الصالحية ولكن ايضا ضد التيار "الليبرالي" داخل الحزب.

9 ـ لقد جابت بعض السيارات شوارع تونس مطلقة من نوافذها وابل من الرصاص بصورة عشوائية لتستخدم كدليل ان الاتحاد يملك اسلحة وبادر باطلاق النار كما قامت عصابات مسلحة غريبة عن العمال وحتى عن المحرومين بعمليات وتفسير واسعة النطاق مستفزة بذلك المشاعر البدائية لجزء من المحرومين لتفتعل وضعية لتبرير المجزرة الرهيبة وقصد ترويع بعض شرائح البروراجزية الوسطى والصغيرة وتوجيهها ضد نضالات العمال والكادحين الاخرين. ان مثل تلك الاعمال لا تمثل سلوك الطبقة العاملة الواعي وحتى الاعمال التي قام بها المحرومون لا تمثل سلوك تتبناه الطبقة العاملة الواعية فهي تنظر اليها تعبيرا عن رفض حالة البؤس في ظل النظام الدستوري العميل من قبل اولئك المحرومين لكن من الضروري النظر بعين اخرى لمحاولة الهجوم على دور السفارة الاعلامي والايديولوجي الفاشية (كدار الاذاعة والتلفزة) والاوكار السياسية السوداء للحزب الدستوري والحكومة (بلدية بن عروس التي تحولت الى وكر للمجرم حسن قاسم وعصابته وزارة الدفاع ـ مراكز البوليس...) ان توجد الجماهير بصفة تلقائية نحو مثل هذه الاهداف لا يعبر عن تخلف الوعي مثلما هو الشان بالنسبة لاعمال بعض المحرومين عن درجة نضج متقدمة تعبر على ان عدو الطبقة العاملة لم يعد العرف او فلان وفلان فحسب وانما وانما ابقاء منظمة داخل اجهزة الدولة العميلة والديكتاتورية

note.

① تقدم 6 نواب من مجلس الامة تشريع الجزيرة بالصافة على تقرير قدمه نوابه حول الطريقة التي واجهت بها الحكومة الفوضى من طرف ممثلي مصالح البرجوازية الكمبرادورية وكبار الملاكين العقاريين ما ينهم الظاهر بالخصوص ذ. الوزير الدمو "تاوصفه تتوزيها و تهريجا بعض قادة الاقاليم.

② بلغ عدد القتلى والجرحى عدا كسرا.

③ - انظر تعريجات بعض قادة الاشتراكيين الدمو 3/7/1 cmo ومشروع المنتخب الوطني وبرنامج كفاح البرنامج الحزبي وبرنامج التحريفيين من اجل سياسة يمو وتقدمية الاقاليم

④ - لقد الغى عدد المتزلجين في الاتحاد بنجاوز 500 الف شغال (المؤتمر 14 للاقاليم بحدما كان عددهم حوالي 800 الف في بداية السبعينات.

⑤ الاتحاد العام لمجلس القوى 8.9.10 حالي.

نص تقييمي للحركة النقابية النضالية :

" ٢٦ جانفي : جرائم النظام لن توقف النضال النقابي الوطني والمعادي للفاشية "

* لا تظاهيمافي بشاعتها وعدد قتلاها وجرحاها الذين صفوفي يوم واحد (٥)

"العدو" والسكينة يسودان البلاد " إنها الترديدة التي تعاد يوميا عشرات المرات عبر أجهزة التطريق الاعلامية وعلى لسان أعضاء العصابة الدموية الحاكمة الذين إنتابتهم فرحة عارمة وتبادلوا التهاني وأحاطوا آل العسكرية بكل الشكر والهدايا والتشريفات. إنها صيحة توارثتها الرجعية أبا عن جد ومن بلد الى آخر ومن الى عصر كلما كسرت ثورة أو حركة ثورية. لقد تنفست الاقلية الحاكمة الصعداء بعد ان كسرت آلتها البوليسية والعسكرية أقوى حركة عمالية وانتفاضة شعبية معادية للقهر والحرمان عرفتها تونس منذ إنتصاب الحكم الدستوري البغيض.

لكي يسود الهدوء وتعم السكينة وتستتب الأمور لهؤلاء القتلة ، أغرقت هذه الحركة المجيدة في الدماء وا فتحت مجزرة رهيبة تساقط فيها الجرحى والقتلى بالمئات تحت الرصاص الاعمى لبوليس العدو وعساكره الدمويين وهشمت محلات الاتحاد التونسي للشغل (ا.ع.ت.ش.) واحتلت من قبل البوليس وعصابات حزب الدستور واعتقل مئات المتظاهرين والعمال النقابيين وروع الشعب بعمليات "انكشارية" هذا النظام وفضاعتها. لقد ا العصابة الدموية بقيادة نويرة، هذا الجبان المعروف ، على أبشع جريمة في حق الشعب اقترفها حاكم تونسي اعمال بعض البايات والحكام الاقطاعيين المحقودين في العهود الماضية من تاريخ بلادنا ولا يحسدها عليها أمثال بنبوشي بي الشيلي وفيدالة في الارجنتين والشاه في ايران وغيرهم من الفاشيين.

ان العصابة الفاشية تتباهى بانتصارها على جماهير عزلاء واجهتها بصدور عارية. لقد انسلخ ذلك النذل يزمجر اليوم على الشعب عن الحزب الدستوري لما اضطر الى اتخاذ قرار الكفاح المسلح تحت ضغط المقاومة المسلحة التي انتشرت في معظم البلاد وتبرأ علنيا من هذا القرار. لقد انسلخ هذا الخائن الجبان ايام كا موجها ضد المستعمر، أيام كان ثوريا ودافعا لعجلة التاريخ ، لكنه تفوق على كل الحكام الذين سبقوه في قم عمليات الارهاب الابيض المسلط على الشعب لما أصبح العنف ذا طابع رجعي فاشي. ان هذا العنف الاعمى ليس تعبيرا في شكل اعلى لسياسة شعبية ووطنية وليس دفاعا على قضية عادلة وانما جاء دفاعا عن مصالح اقلية كبار البرجوازيين العملاء والعقاريين وعن المصالح الامبريالية وبالخصوص الامريكية والفرنسية بينما وقف مئات آلاف المضربين وآلاف المتظاهرين والمنتفضين من شرقي البلاد الى غربها ومن شمالها الى جنوبها ، وهوى القتلى والجرحى واعتقل الكثيرون وهم يكافحون من أجل الخبز والحرية والكرامة الوطنية ، من أجل قضية عادلة لا تز إراقة الدماء الا رسوخا في وجدان الجماهير الصامدة التي سفهت ومازالت تسفه بشتى الاشكال أحلام العصا الحاكمة في استتباب الهدوء والسكينة اللتين لن تظفر بهما مهما فعلت آلتها العسكرية والبوليسية.

ان يوم ٢٦ جانفي سوف يبقى منقوشا بالدم في اذهان كل العمال وكل الاناس الشعبيين، يوما يحق تحا واحياؤه كيوم عظيم للتصدي للفاشية والنضال ضدها. والان وبعد أن تمت هذه المجزرة والجرح لم يلتئم بعد والدمع لم يجف والنقابيون رهن الاعتقال والحركة العمالية والشعبية منكسرة ، من الضروري ان نعود الى لكي نفهم الظرف التي هيأت للصدام الاخير بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة. ولكي نقف ايضا العوامل الحقيقية الكامنة وراء النكسة التي منيت بها الحركة العمالية والنقابية والت الى ما نعرفه من نتائج م لنستلهم منها الدروس التي تعطي لتلك الحركة دفعا جديدا في مواجهتها للعدو الطبقي والوطني.

I - النظام الدستوري يقترف منذ انتصابه أبشع جريمة دفاعا عن مصالح أقلية البرجوازيين والعقاريين وأسيادهم الامبرياليين :

ان المجزرة الفضيعة الاخيرة تشكل تعبيرا مكثفا عن الحالة الحادة التي بلغها التناقض بين النظام من ومختلف طبقات الشعب من جهة ثانية وخاصة بين النظام والطبقة العاملة وحركتها النقابية. وهي ايضا ترجم مكشوفة عن طبيعة هذا النظام وعن الطريق الذي يسير فيه في معاداته للطبقة الشغيلة وبقية الشعب. كما ا نتائجها وخاصة هزم الحركة العمالية في انتفاضتها الاخيرة لم تكن بالامر المستحيل بل انها كانت مدرجة في مسار تطور التناقض الرئيسي كامكانية جدية لا ترتبط فقط بطبيعة النظام وانما ايضا بدرجة تطور الحركة الد والوطنية ومدى قدرتها أي قدرة الجماهير وطلائعها الحقيقية في ظرف ما على فرض ارادتها.

لقد خطط النظام البورقيبي الدموي لتلك المجزرة منذ مدة وسار في تنفيذها خطوة بعد خطوة رغم التحر والترددات لتلاحم الحركة العمالية والحيلولة دون افلات قيادة الاتحاد من مراقبته المباشرة بعد ان كان الا بينهما تاما بصورة عامة على كيفية مواجهة الطبقة العاملة وبقية الشغيلة الاخرى ، لكن ذلك الاتفاق بدأ يتفت اشتداد أزمة النظام وتصاعد النضالات الجماهيرية.

فقد كان بامكان حكومة نويرة طوال فترة الانتعاش النسبي التي شهدها اقتصاد البلاد في السنوات ١٩٧٠ - ١٩٧٥ نتيجة رجوع القوى المنتجة لحركية بعد الاطاحة ببن صالح وملائمة الظروف الطبيعية للانتا الفلاحي والاوضاع الدولية لتسويق بعض المواد كالفسفاط والبترول خاصة ، لقد كان بامكانها ان تستجيب لبعض المطالب الاقتصادية للجماهير خاصة العمالية منها كجواب على النضالات العديدة التي خاضتها في مختلف المعامل والمدن وتجعل من تلك الاستجابة التي لم تكن تتجاوز زيادة محدودة في الاجور واصدار بعض القو

القوانين الاساسية في قطاعات ومؤسسات رفع فيها هذا المطلب لمنح قاعدة للحد من نقمة جماهير الشغيلة وتوسيع جهاز البيروقراطية العمالية النقابية ودعمه بعدد من الامتيازات ليلعب دور الوقوف على قاعدة القتال التي قدمتها.

حكومة نويرة ، دور المستوعب والمجهض لنضالات الشغالين ويحول دون اتخاذها شكل الحركة الجماعية لكل الطبقة او تمحورها حول اهداف سياسية ثورية . وقد عهدت قيادة هذه المهمة وذلك الدور الى الحبيب عاشور الذي ابعد من الاتحاد في فترة بن صالح .

وفي نفس الوقت ظلت حكومة نويرة بالمرصاد لكل نضال للطبقة العاملة ولكل تطلع نقابي او سياسي مستقل لها ولكل معارضة ثورية في البلاد . فقد وسعت الاجراءات القمعية المسلطة على جماهير الشغيلة في مراكز عملها وخارجها وحدت من حقها في الاضراب (قانون ٧٣) وواجهت نضالاتها (اضراب عمال سيدي فتح الله ، اضراب عمال شركة النقل بصفاقس ، اضراب عمال الشركة القومية للنقل) التي شنتها بغير موافقة الاتحاد من اجل تحسين اوضاعها المادية بواسطة العنف البوليسي .

وتعددت المحاكمات التي استهدفت مجموعات الماركسيين اللينينيين والمناضلين الثوريين والنقابيين من بين الطلبة والعمال والفلاحين المطالبين بحقهم في الارض . وبالاضافة الى كل هذا فقد عملت حكومة نويرة باستمرار على تصفية حتى المعارضات التي كانت تبديها بعض القوى السياسية في صلب الطبقات الرجعية لنمط السياسة التي تتبعها فاطرد على التوالي من الحزب الدستوري ومن الحكومة ومجلس الامة انصار بن صالح ثم التيار "الليبرالي" المستتر ثم المصمودي بعد فشل الوحدة التونسية الليبية .

وبصفة عامة فان هذه الفترة وبالرغم من كون النضالات العمالية تمت بالمبادرة الخاصة للعمال وخارج الاتحاد ، وحتى عديد من الاحيان ضد قيادته المتواطئة مع النظام وضد اعوانها في المؤسسات فان هذه القيادة استطاعت الى حد ما نتيجة حداثة المواجهة العمالية وتشتتها الكبير ونتيجة التنازلات المادية المشار اليها القيام بالدور المنوط بعهدتها اي استطاعت استيعاب جزء من تلك النضالات وحصرها في الاطار المطلبي ومنع حصول اي حركة جماعية للطبقة العاملة مهما كانت .

لكن الحركة الاقتصادية ومنذ عام ١٩٧٥ دخلت في ازمة جديدة فقد تبخر الانتعاش الذي عرفه قطاع الفلاحة لفترة من الزمن لا لتغير في الهياكل الفلاحية وانما نتيجة عوامل طبيعية ظرفية مواتية تبخر الانتعاش بزوالها وانعكس ذلك في انخفاض كمية الانتاج الفلاحي . كما تقلص الانتاج ايضا في قطاعات اخرى نذكر منها خاصة قطاع الصناعات التحويلية والغذائية والمناجم (فسفاط وبترول ورصاص وحديد) وقطاع الصناعات الكيماوية وانخفضت عائدات السياحة . ولم تكن ازمة الامبريالية العالمية لتنعكس على الاقتصاد المحلي التابع لها الا في اتجاه زيادة تعميق ازمته الداخلية . فمع انخفاض اسعار المواد الاولية المصدرة وارتفاع المواد الغذائية والمصنعة المستوردة ازداد تفاقم عجز الميزان التجاري وجاءت الاجراءات الحمائية التي اتخذتها الاحتكارات الامبريالية ضد الصادرات التونسية (خمور وزيوت ومنسوجات) وما نجم عنها من توقيف للانتاج وانحدار نسبته في هذه القطاعات وغلق العديد من المعامل وطرد العمال بالجملة ثم تقلص طلب اليد العاملة المهاجرة الى جانب حملات الطرد ضد عمالنا المهاجرين في البلدان الامبريالية الاوربية ، جاءت كل هذه الاجراءات لتساهم هي الاخرى في تعفين الحالة الاقتصادية التي يتخبط فيها النظام . وكعادتها جنحت الطبقات الرجعية الى زيادة اغراق البلاد في وحل التداين والاقتراض باعطاء المزيد من التسهيلات والتنازلات للراسمال الامبريالي ورهن البلاد لدى المؤسسات البنكية والمصرفية الامبريالية التي لا يقاس جشعها . فتفاقم من جهة الاثراء الفاحش للبرجوازيين الكبار والعقاريين والاحتكارات الامبريالية وتدهورت من جهة اخرى الاوضاع المادية للجماهير وخاصة قدرتها الشرائية من جراء ارتفاع الاسعار وضعف الاجور وثقل الضرائب والاداءات ومن جراء حملات الطرد بالجملة من المعامل والمؤسسات والمعاهد والكليات وتردت الخدمات الاجتماعية اكثر من ذي قبل (سكن ، صحة ، الخ) وتقوى الاضطهاد السياسي . كل هذا ضاعف حقد الجماهير على النظام القائم ودفعها الى تشديد نضالاتها ضده ، تعبيرا منها على رفضها تحمل اثار ازمته وازمة الامبريالية المرتبط بها عضويا .

ان الازمة هذه كشفت عن حقيقة الاختيارات التي قام على اساسها ميثاق الرقي ومخطط حكومة نويرة لتطوير الخدمات والصناعات التصديرية الخفيفة والقريبة الربح ، ومن ربط الفلاحة بالسوق الامبريالية ، وتوسيع المجال امام تغلغل الراسمال الاحتكاري كما انها عمقت في نفس الوقت ازمة الاختيارات الجوهرية الاستعمارية الجديدة والدكتاتورية التي قام عليها النظام الدستوري منذ انبعاثه مهما اختلفت الشرائح الرجعية التي تمكنت من قيادة التحالف الرجعي الامبريالي فكان من النتائج الاساسية لهذا التعميق للازمة تفاقم احتداد التناقض الجوهري بين القوى المنتجة المعطل تطورها والعلاقات الكمبرادورية وشبه الاقطاعية التي تعيق تطور هذه القوى التواقة للتحرر والانعتاق .

وتحت فعل تفاقم الازمة الاقتصادية والاجتماعية وتصاعد النضالات العمالية والشعبية عموما اذكيت التناقضات في صلب الرجعية حتى اصبحت الفرق الاصلاحية خارج الحكومة من مستيريين وبن صالحيين والمصمودي والتحريفيين الخ ... تتطلع اكثر فاكثر الى تعديل حكومة نويرة او حتى تغييرها . وقد تقدمت من اجل ذلك ببرنامج وتصورات سياسية وعملية ودب على نفس القاعدة التردد والاضطراب والاختلاف في صلب عصابة نويرة حول كيفية مواجهة الحركة الجماهيرية المتعاظمة لمواصلة حماية مصالح الطبقات المستغلة والامبريالية . وقد انتهى الامر الى ظهور تيارين في صلب الحكومة نفسها : تيار يريد فتح حملة ارهاب ابيض لخنق الجماهير وتلجيمها والهجوم على مستوى معيشتها وملازمة الحذر تجاه الفرق الاصلاحية الاخرى وابقائها بعيدة عن الحكومة واخر يريد بعض التنازلات المادية ومزيد من التنازلات السياسية لبعض تلك الفرق لاستخدامها كقوة اضافية قصد اعانة العصابة الحاكمة على امتصاص نقمة الجماهير وثوريتها . وقد رمز لهذين التيارين بقطع النظر عن الفوارق الضئيلة نويرة ، الصياح ، فرحات من جهة والطاهر بلخوجة من جهة اخرى .

وهكذا فبينما يسعر النشاط الاستغلالي والعدواني للاقلية الحاكمة التناقضات بين مختلف الفصائل الرجعية وبينها وبين الشعب فان النضال ظل يقوي وحدة الجماهير الشعبية ويزيد في تصديع صفوف اعدائها. بهذه الوضعية التي اصبحت عليها الحكومة مثلت ظرفا مشجعا بالخصوص لنضال الجماهير الشعبية والشغيلة فقد شهدت حركتها خلال السنتين الاخيرتين تصاعدا وتجذرا غير معهودين سواء في مستوى الاهداف او طرق النضال والتنظيم. فالتنازلات المادية الطفيفة التي سبق ان قدمتها حكومة نويرة تبخر مفعولها بسرعة وراحت الطبقة الشغيلة تطالب بالزيادة في الاجور وبتعميم القوانين الاساسية ومراجعة المنح والكف عن كبح العمل النقابي في المؤسسات الخ... وتعددت الاصطدامات بينها وبين البوليس واعوان الشعب المهنية وحتى مع العديد من اعوان القيادة النقابية. وقد ارتبط تصاعد نضال الشغيلة وتجذره بالدخول القوي لافواج كبيرة من الشغالين في النقابة والضغط على قيادتها وتطهيرها من العديد من الفاشيين (التصفيات المعروفة منذ عام ١٩٧٤ والتي شملت الدشراوي وعامر بن عاشة ومصطفى مخلوف وغيرهم) وبداية دفع الاتحاد نحو الاستقلال عن الحزب والحكومة وعن سياستها الفاشية والعميلة.

وهكذا بدأت الحركة العمالية التلقائية تتحول شيئا فشيئا الى حركة نقابية نضالية. ومن ابرز العوامل التي دفعت في هذا الاتجاه تطور بنية الطبقة العاملة التونسية من حيث العدة والقوة فقد تطور عددها تطورا هاما وتجددت بنسبة ٤٠ بالمائة خلال السنوات العشر الاخيرة (حسب ما جاء في احدى خطابات نويرة) وقد شكل الالتقاء بين تنامي الحركة العمالية المطلبية والسياسية والنفس الثوري الديمقراطي الوطني الذي حمله جمهور الشباب المثقف الذي التحق بالاتحاد قاعدة جديدة لاشاعة جو من الديمقراطية والحرية داخل الاتحاد فاتسع مجال حرية التعبير والاجتماع والعمل النقابي السائر في اتجاه التجذر ومن نتائجه الفائقة الاهمية بلورة شعارات وطنية ودمقراطية من قبل نقابات جهوية وجامعات باكملها (صفاقس، سوسة...).

ولتقدير الدفع الذي اصبح يمثله هذا التيار النضالي لمجمل العمل النقابي يكفي الوقوف على الخط المسجلة بالخصوص بين المؤتمر الرابع عشر ونتائج المجلس القومي الاخير بالرغم من كون المستوى العام لهذه النتائج بقي اصلاحيا. ففي حين شكل "ميثاق الرقي" الاطار العام لاعمال المؤتمر ١٤ وبقيت قضية الحريات "تحت النظر" عارض المجلس القومي - جزئيا - اتجاه حكومة نويرة كاتجاه يبتعد عن "الهدف الاصلي من وقفة التامل في اواخر الستينيات التي كانت تهدف اساسا الى اصلاح الاخطاء والنقائص في تطبيق السياسة الاشتراكية" اي تجربة بن صالح سيئة السمعة (ومعلوم ان حكومة نويرة كانت التعبير عن الانقلاب عما سمي بـ "الاستشارة الشعبية" وقد ازرها في ذلك عاشور نفسه) وكاتجاه يعمل على "تدعيم طبقة راسمالية بجميع الوسائل وعلى حساب المصلحة الوطنية خاصة وان هذه الطبقة تربط مصالحها بمصالح الراسمال الاجنبي الاستغلالي، هذا الراسمال الذي يختلف - دائما على حسب اللائحة العامة - عن الراسمال الوطني الخاص المساهم في تنمية البلاد" كما طالبت نفس اللائحة العامة باقرار الحريات السياسية وخاصة منها الحرية النقابية التي اصبحت الهدف الاول للعصابات الدستورية الفاشية وللقمع البوليسي والعسكري كما دعت الى اطلاق سراح المساجين السياسيين كخطوة ضرورية نحو "تنقية الجو العام بالبلاد". ان كل هذا يحدث لاول مرة في تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل منذ ١٩٥٦. وهكذا فانه بقدر ما انتعش التيار النقابي المتجذر في السنوات الاخيرة، بقدر ما انكمشت مواقع الفاشية والعمالة والاصلاحيين المتواطئين معها.

لكن رغم هذا التطور القاعدي الذي اذعر اقلية كبار البرجوازيين والعقاريين، رغم ضرب العديد من مراكز الرجعية والفاشية داخل الاتحاد فان قيادته بقيت في يد بيروقراطية اصلاحية تراهن على المصالحة والصفقات مع الاعداء وتعمل كل ما في وسعها لتحد من نضال الطبقة العاملة واذا سايرته واضطرت الى الموافقة عليه جعلت منه وسيلة مكملة للمفاوضات التواطئية مع الاعراف وحكومتهم.

ولعل اهم هذه الصفقات الخيانية كانت صفقة "الميثاق الاجتماعي" (جانفي ١٩٧٧) الذي شكل حدود الحل الاستيعابي الذي يطرحه نويرة. فقد تعهدت القيادة النقابية بموجبه بضمان السلم الاجتماعية لمدة خمس سنوات مقابل زيادة في الاجر الادنى المهني والفلاحي. لكن هذه الاتفاقية التي علاوة على كونها تلجم الطبقة العاملة وتمنع عليها النضال من اجل حقوقها فهي من الناحية الاقتصادية لا تعدو ان تكون سوى شكل جديد متحرك لتجميد الاجور لاقت رفض عدد هام من الاطارات النقابية المناضلة، واصطدمت بصورة عامة بمعارضة الجماهير العمالية وهو ما يفسر عدم ورود اي ذكر لهذا الميثاق في اللوائح الختامية المنبثقة عن المؤتمر الرابع عشر (مارس ٧٧).

لقد شعر نويرة منذ البداية ان وراء هذا التطور يكمن خطر مباشر على "السياسة التعاقدية" التي عملت حكومته مع قيادة الاتحاد على تطويرها وتركيزها كاداة الاجتماعية المنفذة لـ "ميثاق الرقي" ومخططاتها الاقتصادية وكفرمل (frein) للصراع الطبقي والوطني ضد مصالح التحالف الرجعي الامبريالي. ومع ذلك فان كبار الاعراف عقدوا العزم على سلب العمال والشغيلة حتى تلك الزيادة التي ارغموا عليها بفضل النضالات الكبيرة التي خاضها الشغالون في تلك الفترة. ففي حين انتشرت قيادة الاتحاد المتعاملة حسب الاتفاق (الميثاق الاجتماعي) في البلاد قصد دعوة العمال وتعبئتهم من اجل الزيادة في الانتاج والانتاجية عمل الاعراف والدولة على طرد العمال بالجملة وعلى تشديد المراقبة داخل المعامل من اجل رفع وتائر العمل وعلى الهاب مواد الاستنتاج الواسع. وقد استغلوا شهر رمضان بصفة خاصة لهذا الغرض. ان كل هذه الطرق افرغت الزيادة في الاجور من جزء هام من مفعولها وجعلتها تكاد تكون شكلية الا انه وعلى عكس اهداف "الميثاق" جاءت كل هذه العناصر لتذكي الحركة الاضرابية والمطلبية للطبقة الشغيلة حيث سفهت الجماهير مرة اخرى خرافة "الوحدة القومية" مؤكدة انها لا تؤخذ بالاخاديع وهو ما زاد "الميثاق" افتضاحا والقيادة النقابية

خيل لها انها ستتمتع بسلم اجتماعية لمدة خمس سنوات فلم تجد القيادة النقابية بدا من مسايرة تيار نضال الطبقة الشغيلة والعمل على مراقبته وقد فجرت هذه الوضعية عدة حركات عمالية احتجاجية تطورت احيانا الى مظاهرات وحتى الى انتفاضات معادية للفاشية كرد على اعمال العصابات الدستورية هذه العصابات التي تحركت لتقوم "برد ع" الشغالين امام "لين" تدخل البوليس في تكسير الاضرابات وتردده امام مواجهة الاوضاع المتفجرة (تدخل قصر هلال) وهو امر كان منتظرا امام تردد جهاز البوليس وامام تعاظم الحركة الشعبية وخاصة ايضا بعد الاهتمام الذي حظي به الجيش في السنوات الاخيرة (١٩٧٦ وخاصة ٧٧) في علاقة بتوتر العلاقات مع الجيران.

ولقد قبلت القيادة النقابية الاصلاحية ببعض التحركات الجماعية لبعض القطاعات العمالية وحتى لكل الطبقة العاملة والشغيلة الاخرى تحت ضغط القواعد وتفجراتها (نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٧) لكي تدفع الحكومة الى الحد من زيادة الاسعار والطرد التعسفي وايقاف الاعتداءات الفاشية على حرية العمل النقابي. ولم تكن في نيتها البتة ان تستغل الظروف الصعبة التي عليها الحكومة لتشدد عليها الخناق وتستند في ذلك الى اندفاعية الجماهير واستعدادها للنضال، بل العكس من ذلك عملت القيادة النقابية على تحجيم تلك الاندفاعية والاستعدادات وسعت الى التخفيف من اهمية الهجمات الفاشية وبقيت تنتظر ردا ايجابيا من الحكومة على ما قدمته في لوائحها السابقة من مطالب لا تتجاوز في الاساس القيام ببعض التحسينات المادية لفائدة الشغالين.

وقد شكل هذا الموقف متنفسا استغلته عصابة نويرة، فجرّت القيادة الى مصالحات متكررة كانت في واقع الامر عمليات تغليط لخفض يقظة النقابيين والجماهير العمالية بينما كانت تعد من جانبها لتغيير اوضاعها الداخلية استعدادا للانقضاض على الحركة العمالية. وقد لعبت قيادة الاتحاد هذه المرة لعبة الحكومة فدخلت في "مصالحات" لا طائل منها، وظلت تنشر حولها الاوهام في صلب جماهير الشغيلة.

لقد كانت عصابة "نويرة - فرحات - الصياح" مكبلة حسب ما جاء في تاملات هذا الاخير حول الاوضاع التي سادت قبل شبه الانقلاب الحكومي طالما لم تحل التناقض مع بلخوجة وجماعته في الحزب والحكومة، فلم يمكنها غير سلوك تلك السياسة الظرفية (المماطلات) مع قيادة الاتحاد ولكن ذلك لم يمنعها ان تبدا في محاولة ضرب التيار النقابي النضالي الجديد بواسطة التعريض بينه وبين القيادة. وقد اندرجت هذه المحاولة في نطاق مساع تهدف الى كسب القيادة النقابية لنظرة الحكومة حول الوضع بالبلاد وفي الاتحاد تلك النظرة التي تعتبر ان مصدر كل بلاء هو ذلك التيار النقابي النضالي الذي لا عهد للنقابة به سابقا. لقد ورد اكثر من مرة في تصريحات الصياح ونويرة وفرحات في تلك الفترة ان خلاف الحكومة والحزب مع القيادة النقابية هو حول الموقف من "الشيوعيين و"البعثيين" "هؤلاء" "المندسين" حسب عباراتهم داخل المنظمة الشغيلة لبث "الفوضى" واحداث "الشغب".

غير ان القيادة النقابية بحكم رفضها للنهج الدموي المفضح الذي يريد تيار نويرة - فرحات - الصياح دفع البلاد فيه وبحكم تعلقها ومراهنتها على بديل حكومي رجعي لكنه ذو طابع اصلاحي مناور، لم يكن من مصلحتها قبول نظرة حكومة نويرة للوضع داخل النقابة. بل انها تشبثت بان العمل النقابي حق لكل مواطن بصرف النظر عن انتمائه السياسي والايديولوجي. لقد صارعاشور نفسه الذي كان يجاهر بالامس القريب بعدائه "لليساريين" صار يصرح بان "الشيوعيين" و"البعثيين" مواطنون كغيرهم ولهم حق الانتساب الى الاتحاد، والسبب في ذلك يرجع الى كون قبول نظرة الحكومة كان يعني بالنسبة لقيادة الاتحاد التخلي عن توجهها الاصلاحي والتحول الى مجرد اداة طيعة في يد العصابة الفاشية والدخول في مواجهة مفتوحة مع النقابيين الثوريين ومن ورائهم مع جمهور النقابيين والشغالين المتطلعين الى تحسين احوالهم المادية والسياسية.

امام التطورات التي شهدها الاتحاد بما في ذلك قيادته ارتعدت فرائص الرجعية فتعالت اصوات كبار العقاريين بين الماسكين بقيادة "الاتحاد القومي للفلاحين" منادية "بكيل الصاع صاعين" للاتحاد. كما نعقت الاوساط الكمبرادورية في منظمة الاعراف مطالبة "بنصب المشانق في باب سويقة لاعدام بعض النقابيين" (حسب ما ورد في تصريح لعاشور) ومنددة بـ"اللين" الذي اتسم به جهاز الامن في مواجهته للطبقة العاملة خلال الفترة الاخيرة.

وللاستجابة لهذا النداء خاصة بعد فشل التكتيك الاول الذي اتبعته الحكومة تجاه النقابة التي بدات تفلت من ايديها، عمدت عصابة نويرة - الصياح - فرحات قبل كل شيء الى القيام بشبه انقلاب داخل الحكومة صفت فيه العناصر المترددة وفي مقدمتها الطاهر بلخوجة وزير الداخلية، واتخذت اجراءات استراتيجية على مستوى تامين الجهاز القمعي حيث حررته من التردد الذي كبله تحت قيادة بلخوجة ووضعت على راس ادارة الامن وشبكة عناصر من الجيش ترعرعت في احضان امريكا وفرنسا، كما نصبت على راس وزارة الداخلية الضابط حنابلية هذا السياسي الذي نفضوا عنه الغبار ليصلح لمثل هذه المناسبات ليكون بيدقا على ذمة العصابة الدموية (نويرة - الصياح - فرحات) هذا القدر الذي راى انه من الجراة السياسية القيام بالمجزرة الدموية التي تردد امامها سلفه ثم رفضها. اما الوزراء الذين استقالوا احتجاجا على الطريقة الانقلابية التي تمت بها ازاحة بلخوجة، فقد عوضوا بعناصر في معظمهم "فنيين" على حسب تعبير نويرة الذي انتقى جلهم من محيطه الخاص، اي من الجهاز المالي والمقصود بوصفهم فنيين هو ان ليس لهم اي "لون سياسي خاص" سوى انهم رجعيون الشيء الذي يهيؤهم ليكونوا هم ايضا بيادق طيعين بما فيهم المنجي بن حميدة ذلك التروتسكي القديم الذي ابى الا ان ينتهي هذه النهاية القذرة.

ان هذا التحوير الحكومي قد حرر كامل القوة القمعية للرجعية التي لم تعد تتحمل الوضعية التي اردتها فيها الازمة الاقتصادية والمقاومة العمالية ونضال الشغيلة الاخرى. وقد بوغتت قيادة الاتحاد بهذه التغييرات لانها كانت تحسب كثيرا بالتناقضات في صلب الحكومة والحزب وقد افتضحت هذه الحسابات عندما راحت تلك القيادة تثني على الوزراء المقال والمستقيلين مقدمة اياهم كابطال "للديمقراطية"

و"التفتح". ولقد بغتت لانها لم تكن تدرك حقيقة التحضيرات التي ما انفك يقوم بها الطرف المقابل ولم تكن تسمح للاصوات القاعدية التي كانت تحذر من خدعة المصالحات بل واكثر من هذا فعندما كانت القوى الفاشية تعد نفسها للصدام كانت القيادة النقابية لا تبالي بذلك الاعداد وعندما كانت الاوساط الكبرا دورية في منظمة الاعراف تنادي بنصب المشانق لاعدام بعض النقابيين كان عاشور يجيبهم "نريد لكم الخير وتريدون لنا الشر". وعندما كانت القوى الفاشية تجمع نفسها وتنظم حملاتها لاعداد الراي العام للهجمة على الحركة النقابية كانت القيادة النقابية لا تفعل شيئا في اتجاه كسب بقية الطبقات والفئات الشعبية الاخرى لاعتمادها بصورة مباشرة او غير مباشرة في المواجهة.

وبالخطوة الجديدة التي قامت بها عصابة نويرة، شهد التحالف بين الرجعيين المتحالفين الامبريالية ودكتاتوريتهم من جهة والجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة وحركتها النقابية من جهة اخرى توترا وتشنجا جديدين. فقد تكاثفت المواجهات بين ارباب العمل والعقاريين ورؤساء مؤسسات الدولة والجماهير الكادحة كما ان قيادة الاتحاد التي يئست من المراهنة على التناقضات في صلب الحزب والحكومة وعلى بلخوجة وجماعته بالذات، اصبحت تجاهر بصورة واضحة بمعارضتها لعصابة نويرة – الصياح – فرحات، عقدت المجلس القومي الذي لم يعد بامكانها تاجيله وهو المجلس الذي طالما طالبت القواعد بانعقاده. ولكن هذا المجلس ولئن سجل تطورات في مواقف الاتحاد عامة والقيادة خاصة حيث قبلت السير خطوة اخرى الى الامام في القطع مع حكومة نويرة والحزب تحت ضغط التيار النقابي الجديد الذي رفع بحدة راية العمل النقابي المستقل، راية اتحاد ديمقراطي ومثل، فانه لم يتقطن لما ينتظر النقابة في الايام الموالية ولم يضبط اي خطة فعلية لمواجهة الهجمة الفاشية، بل ان الاتجاه الذي فرض نفسه بل عملت على فرضه القيادة هو الحد من اندفاعية التيار النقابي النضالي وضرب مواقفه المتجذرة.

في هذه الظروف الجديدة غيرت حكومة نويرة سياستها تجاه مركز المعارضة السياسية الاكثر اهمية في البلاد اي تجاه الاتحاد العام التونسي للشغل، وهذه المرة استبعدت اي "مصالحة" او "حوار" واعلنت الحرب على كافة المنظمة النقابية وفي مقدمتها القيادة التي اصبحت في نظر الحكومة وحسب عبارة بورقيبة "دريقة" يحتمي وراءها "الشيوعيون" و "البعثيون" (خاصة التيار النقابي الثوري الهدف الاساسي لهجوم الرجعية). ومن هنا تحول الخلاف من وجهة نظر العصابة الفاشية من خلاف بين الحكومة والحزب والقيادة النقابية حول الموقف من التيار النقابي الجديد الى خلاف مع كل المنظمة وفي مقدمتها القيادة "المنحرفة" حسب تعبيرهم.

ما من شك ونحن نتامل الاحداث، ان سهام العصابة الفاشية موجهة خصوصا واستراتيجيا الى التيار النقابي الجديد الذي رات فيه الاقلية المستغلة الحاكمة زعزعة لركائن حكمها وسلطتها وان فيه تيارا لا يقف عند حد ترقيعات واصلاحات بل يتطور في اتجاه ضرب جوهر المصالح الامبريالية والرجعية. لكن رات على حق ايضا ان تطوره قد شرط وحدد الى درجة ما سلوك القيادة النقابية التي كما سبق ان بينا رفضت ان يتم نهب البلاد واستغلال الشغيلة واضطهادها على النحو المفضح الذي يدفع فيه اتجاه نويرة. الصياح – فرحات كجواب من طرفها على ظروف الازمة الحادة التي ما انفكت تستفحل بينما تقتضي مصلحة الشعب اطلاق الحريات العامة ومحاسبة الفاشيين وقمع اعمالهم وضرب الطابع الفاشي في مؤسسات الدولة والغاء الاجراءات والقوانين التي منح بمقتضاها الامبرياليون بامتيازات اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية وتامين تلك المصالح الاقتصادية واتخاذ الاجراءات والقوانين المشجعة والحامية للراسمال الوطني واجراء اصلاح زراعي للاوضاع في الريف (توزيع الارض على الفلاحين المسحوقين وتوفير وادوات الانتاج والقروض لهم الخ...).

ان التطور الذي عرفته قيادة الاتحاد وفشل التحريض بينها وبين التيار النقابي النضالي الجديد قد اثار نويرة وبات واضحا بالنسبة له ان باب الاختيار اوصد امامه: ان تجربة الثلاثة وعشرين سنة الاخيرة تؤكد ان ما من حكومة استطاعت تسيير شؤون التحالف الرجعي الامبريالي دون ان تضع الاتحاد العام التونسي للشغل تحت كلكلها سواء بتواطئ مع قادته او بفرض قيادات موالية لها في صورة بروز معارضة في قيادة الاتحاد لاتجاه حكومة معينة او حتى لجانب من سياستها. وهذا تعبير على عجز الراسمال والطبقات الرجعية المحلية على وضع الركائز المادية لسياسة اصلاحية نسبيا مستقرة في صلب الطبقة العاملة والشغيلة عامة كما هو الشان مثلا في البلدان الراسمالية الامبريالية وهو ما ينجر عنه عدم تحمل اي استقلالية للعمل النقابي ليس على النظام فحسب بل حتى عن الحكومة (9)

واليوم وقد افلتت القيادة النقابية من مراقبته فان ذلك اصبح يعني بالنسبة لنويرة تهديدا لكيان حكومته ومخططاتها سيما وان تلك القيادة راهنت على القوى الرجعية الاصلاحية ابتداء من بلخوجة (وحتى نويرة نفسه الى زمن ما في وجه الصياح) الى جماعة الاشتراكيين الديمقراطيين (وهي الجماعة المرشحة اكثر من غيرها لقيادة تشكيلة جديدة) والمصمودي وحتى حركة الوحدة الشعبية البنصالحية ولو بدرجة اقل، راهنت على هذه القوى كبديل حكومي. وفي نفس الوقت فقد راهنت هذه القوى من وجهتها على قيادة الاتحاد في سعيها (اي القوى) الى تعديل اتجاه حكومة نويرة بل وتغييرها. وكان نويرة يدرك حقيقة تاثير مثل هذا التعديل او التغيير ولو كان جزئيا على مصالح كبار الكمبراد وربين والمضاربين والعقاريين وحلفائهم الامبرياليين في ظروف الازمة الاقتصادية الحالية.

كما انه لا يغيب على عصابة نويرة وخاصة على اسيادها الامبرياليين الامريكان والفرنسيين التاثيرات التي يمكن ان تلحق بالسياسة الخارجية للنظام من جراء فرض تعديلات على الحكومة او تغيير في ظرف اشتد فيه التناحر بين الدولتين العظميتين على النفوذ في المنطقة العربية والبحر الابيض المتوسط. ففي المنطقة العربية اشتد الاستقطاب بين خونة (دول وقوى سياسية عميلة) رتعوا امام الدولة الصهيونية وتبلوا بالمشاريع الامريكية لتصفية الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية العربية وبين دول وقوى سياسية اخرى انساق بعضها وبدا ينساق بعضها الاخر اكثر فاكثر في فلك [illegible] الشاملة التي تدعو

اليها عصابة الكرملين الامبريالية الاشتراكية التي تجد لدى تلك الدول والقوى مجالا "لتدعيم" نفوذها في بلدانها .

وفي المغرب العربي بالذات تضاعف التدخل العسكري الفرنسي المباشر الى جانب المغرب وموريطانيا ضد الشعب الصحراوي ومن يقف وراءه واصبح من العسير التظاهر بالحياد بل ومن غير المرغوب فيه من قبل الاوساط الامبريالية .

ان القوى الاصلاحية الرجعية التي تراهن على تعديل اتجاهات حكومة نويرة لا يمكن الشك في طبيعة ارتباطاتها التاريخية مع الغرب وفي مقدمته امريكا ، لذلك فان الرهان على مستوى الارتباطات الخارجية والمواقف من القضايا العالمية ليس مطروحا بين طرف يتشبث بالتعامل مع الغرب واخر يروم التوجه الى الامبريالية الاشتراكية انما هو مطروح في صلب نفس اطار التبعية للامبريالية الغربية ، بين القوى الاصلاحية الرجعية التي تحاول التكيف اكثر مع الاوضاع واختيار الصيغ والاشكال عند اتخاذ المواقف مراعاة للراي العام التونسي وللجارين الجزائر وليبيا قصد الحفاظ على "علاقات طيبة" معهما وبين الطرف الاخر بقيادة نويرة الذي لا يريد التبدل ولو قيد انملة على الولاء المفضوح للامبريالية الغربية وفي مقدمتها امريكا وفرنسا .

على هذه القاعدة لم يبق لعصابة نويرة اذا ما ارادت المحافظة على مكانتها وقطع الطريق امام المتطلعين لتعويضها غير اجراء شبه انقلاب حكومي (وقد تم ذلك منذ ديسمبر) كجواب على مراهنة قيادة النقابة وبقية القوى السياسية الاصلاحية على تناقضات الحكومة ثم تكسير القيادة النقابية كجواب على مراهنة تلك القوى السياسية على الاتحاد كدعامة لا يمكن بدونها اقامة اي حكومة بديلة . وبعد هذه الخطوة تصبح العصابة الدموية من جديد وجها لوجه مع الثوريين والحركة الجماهيرية . وقد اتضح توجه هذه العصابة نحو تحقيق هذا الهدف الثاني (اي تكسير القيادة النقابية) من خلال مقررات اللجنة المركزية للحزب الدستوري الفاشي التي دعت الى ان تشرف على الانتخابات داخل المنظمات النقابية او السياسية هيئات خارجة عنها والى مراقبة مالية لمختلف هذه المنظمات ، وهذا يعني بصورة ملموسة اعادة وضع الاتحاد تحت قبضة العصابة الفاشية سياسيا وماديا . اما عن الصيغة العملية المباشرة التي سيتم بها "اعادة الاتحاد الى الحظيرة القومية" فقد تجلت خاصة من خلال الكلمة التي القاها بورقيبة هذا الخفاش المتعطش للدم وجاء فيها : "... انا مستعد ، بعد المحاولات التي بذلناها دون طائل ، ان اقف في وجه المخربين الذين يستعملون الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل ستارا يحتمون به باعتبار مظهره الشعبي ذلك انه وراء الكاتب العام يختفي اصحاب النظريات الشيوعية والبعثية ومن لف لفهم من المخربين وكلهم يدعون انهم يسعون لتحسين حالة العمال ، وما يريدون في الواقع الا تفليس الدولة وتقويض اركانها وهو ما يتعين الاحتراس منه والوقوف له بالمرصاد وانتم تعلمون ان هذا الحزب ما دخل معركة الا انتصر فيها" . وزاد فاكدها مع مرور الايام فشل كل الوساطات الداخلية والخارجية عشية الاضراب العام وتصريح نويرة بانه مستعد للحوار "ولكن ليس تحت الضغط" .

لقد دخلت خطة تكسير الاتحاد في ذلك الوقت طور التنفيذ من قبل العصابات الدستورية الفاشية التي اصبحت تهاجم في وضح النهار وبدعم من الحكومة مقرات الاتحاد في بعض الجهات (القيروان ، توزر ، زغوان ، سوسة ، تونس) بينما اوقف الكاتب العام للنقابة الجهوية بصفاقس وما هي الا فترة قصيرة من الزمن حتى كانت المجزرة الرهيبة وتنفيذ مشروع "قطع راس الاتحاد" الذي طالما طالبت به الاقلية الرجعية . وامام بداية تنفيذ الهجمة واتساعها لم تجد القيادة النقابية من حل سوى مواجهة الحكومة باعلان الاضراب العام ولكن هذه المرة ايضا من دون سابق تحضيرات على مستوى القواعد . لقد نادت الجماهير الى الاضراب معتقدة (اي القيادة) ان الحكومة ستنهار بسرعة وتستجيب لمطالبها ، لكن الحكومة قد اعدت نفسها لهذه المواجهة ونظمتها خطوة بخطوة وخططت لعملية استفزازية واسعة (9) لتحول دون نجاح الاضراب العام الذي لو تم في حدود منظمة ومتحكم فيها فسوف يعني بالنسبة للعصابة الدموية افشالا لمخططها وهو احتمال ابعدته من حساباتها .

تلك هي الحركة الواقعية لمختلف العوامل الفاعلة في الاحداث الاخيرة وتلك هي تطوراتها وهي حركة موضوعية لا تتحمل التمويه سواء من هذا الطرف او ذاك . وعندما يدعي النظام الان وحتى قبيل المجزرة الرهيبة على لسان بورقيبة والصياح خصوصا انه توجد مؤامرة مدبرة من الخارج ادت الى احداث يوم الخميس نرى انه توجد فعلا ايادي خارجية اثرت بصورة مباشرة في الاحداث ، ونحن لا يمكننا فهم زيارة نويرة الطارئة الى الاليزي ورئيس اركان الجيش الفرنسي الى تونس ومقابلة نويرة لسفير امريكا في اخر ساعات يوم الاربعاء ٢٥ جانفي بمعزل عن هذه المجزرة الرهيبة .

غير ان بيادق النظام الدستوري يقصدون بالمؤامرة الخارجية ان الحركة الاضرابية والانتفاضات المعادية للفاشية التي شنتها جماهير العمال والشغيلة كانت مفتعلة ومثارة من الخارج . وهذا الادعاء لا يبرر المجزرة الرهيبة فحسب وانما يشوه نضال الشعب من اجل تحسين اوضاعه المادية ومن اجل فرض الحريات الديمقراطية وهو نضال لا تحركه اية قوة خارجية مهما عظم شانها وانما هو نابع من التناقض الميز للمجتمع التونسي بين جماهير الشعب الواسعة واقلية البرجوازيين الكبار والعقاريين المرتبطين بالامبريالية ودكتاتوريتهم الرجعية .

ان الاقلية الحاكمة المستغلة الحاكمة تعرف انه لا القيادة النقابية الاصلاحية ولا بيادق موسكو (جماعة الحزب التحريفي التونسي) ولا المستيرين لو البنصالحيين والمصمودي ، ولا ليبيا (من خلال المظاهر السلبية من سياستها) او غيرهم ، هم الذين يحركون نضال الطبقة العاملة وبقية الشغيلة والشعب ، بل انها تدرك جيدا الدور المكبل والمجهض والاستيعابي الذي لعبته وستبقى

تلعبه كل هذه القوى كما تدرك ان الطاقة الثورية القوية التي بدات تدفع العمال والشغالين كافة انما تنطلق من مصالحهم الخاصة.

واذا كنا هنا نضع حد الفصل واضحا بين نضال الشعب واعدائه من كل لون فانه ليس باستطاعتنا وليس من واجبنا — بل بالعكس تماما — تغطية المحاولات الرجعية مهما كانت، من الداخل او الخارج، والتي تعمل على توظيف نضالات شعبنا في خدمة اغراض معادية لمصالحه. وان كنا تعرضنا سابقا الى حقيقة الارتباطات الخارجية لبعض القوى الاصلاحية فان الاصابع تبقى موجهة خاصة من خلال اطروحة الايادي الخارجية الى الحزب التحريفي والى علاقة الاتحاد بالنقابات الليبية والنظام الليبي. وفي هذا المجال، فاننا نعتقد ان الحزب التحريفي الذي خان مصالح الشعب التونسي وثورته من زمان هو فعلا بيدق يخدم اغراض الامبريالية الاشتراكية في بلادنا. لكن المطلع عن قرب على الاوضاع يدرك جيدا ضعف تلك الفرقة وعدم قدرتها فعلا على توجيه الحركة التلقائية للجماهير في الاتجاه الذي تريده.

اما علاقة الاتحاد بالنقابات والنظام الليبي وهي العلاقة التي يستمد منها النظام دعايته التشويهية فانه بصرف النظر عن وجود او عدم وجود جوانب خفية في هذه العلاقة فان الوقائع التي لا تتحمل التاويلات الذاتية تثبت ان المساعي التي قامت بها قيادة الاتحاد — استجابة الى حد ما لرغبات القاعدة وحتى عموم الشعب ولتؤكد في صراعها مع عصابة نويرة انها مخاطب كفئ مع النظام الليبي — لاصلاح العلاقات بين النظامين حول مشكل الجرف القاري الذي كاد ان يشعل فتيل الحرب بين البلدين وتبديد اثار علامات التحرش الاخرى وارجاع العمال المطرودين والتحصيل على تحسينات لظروف العمال الفلاحيين ودفع الحكومتين الى عقد اتفاقيات اقتصادية ذات اهمية لا باس بها، هذا الدور ايجابي موضوعيا، والتدخل حول مسالة الجرف القاري قد فوتت موضوعيا الفرصة على الدولتين العظيمتين اللتين لهما مصالحهما واد واتهما في كلا البلدين لاشعال بؤرة حرب جديدة تسعى كل منهما لاستغلالها للتخلص من خرد تها العسكرية وتعزيز نفوذها على حساب الاخرى.

اما اذا نظرنا الى هذه العلاقة من زاوية تطلعات النظام الليبي (×) تجاه تونس، فان سياسة هذا النظام لا تخلو من مظاهر سلبية اكيدة فمحاولات التدخل في الشؤون الداخلية لتونس (المبادرة بالتحرش في مسالة الجرف القاري ومحاولة التاثير على اتجاه حكومة نويرة بواسطة عاشور والمصمودي) لا تخدم في شيء لا قضية الشعب التونسي ولا الليبي ولا قضية الوحدة العربية وانما هي سياسات رجعية تعمل في الاتجاه الذي تسعى الاستراتيجية السوفياتية والامريكية الى الدفع فيه لان مثل تلك السياسات تجر الشعبين والبلدين الى خلافات ومعارك تكون نتائجها السلبية لا تقدر على مصالحها ومصالح الشعوب العربية القريبة والبعيدة. في حين ان نتائجها الايجابية بالنسبة للدولتين العظيمتين وكل القوى الرجعية لا ريب فيها، فالاتحاد السوفياتي ما انفك تاثيره يتزايد في ليبيا من خلال علاقتها العسكرية والاقتصادية لن يتاخر على استغلال مثل تلك السياسات لمزيد تركيز نفوذه في ليبيا محاولا جعلها قاعدة لخدمة اهدافه التوسعية في المنطقة، بينما لن تتاخر الامبريالية الامريكية في تونس على استغلالها لمزيد احكام سيطرتها على بلادنا. والرجعية التونسية وجدت وستجد دائما في مثل تلك السياسات وسيلة لتوجيه نقمة الجماهير عليها في وجهة اخرى باسم "الدفاع عن الوطن والاستقلال". تلك هي حقيقة بعض سياسات النظام الليبي لكنه من الخور القول ان قيادة الاتحاد كانت اليد المنفذة لهذه السياسات في تونس في اي مرحلة من المراحل والتصديق بهذه الاطروحة يعني التعامل مع الاحداث التي جدت في بلادنا بصورة ذاتية قاصرة عن تتبع مسار الصراع الفعلي الذي عاشته بلادنا والذي بينا اعلاه ديناميكيته ومختلف العوامل والظروف التي حفت به.

II - تحقيق مطالب الشغيلة ومطامحها لا يتم بالوفاق والصفقات مع الاعداء وانما بالنضال الحازم ضدهم :

ان خطة النظام المكشوفة وبداية تنفيذها بكل تحد قد وضع الاتحاد وكافة القوى السياسية بما فيه الثورية منها والاصلاحية امام اختيارين : اما الاستسلام والتقهقر امام كل هجمة تقوم بها عصابات الدستور الفاشية فتشجعها بذلك على الخطوة اللاحقة والانتهاء هكذا نهاية ذليلة تكون عواقبها لا تقدر على معنويات العمال، واما المقاومة والانتهاء بشرف. وقد يوجد من يتساءل عما اذا لم يكن قرار الاضراب

(×) ليس موضوعنا هنا تقييم النظام الليبي من كل جوانبه لكن لرفع كل تاويل خاطئ لموقفنا، نشير الى اننا نعتبر هذا النظام ذا طابع وطني برجوازي وتجسد هذا الطابع في ما قام به من ضرب لنظام الاقطاع وللمصالح الامبريالية في ليبيا، ان هذا الطابع هو الان بصدد التقلص والتفسخ ويندرج في هذا الاطار دعم الروابط مع الامبريالية الاشتراكية الذي لا يضر باستقلال ليبيا فحسب بل يمثل خطرا على كل شعوب المنطقة ايضا. كما لا يخرج عن خدمة الاستراتيجية السوفياتية الدور السلبي الذي يلعبه النظام الليبي في الصدام بين اثيوبيا والصومال وتدخلاته في الشؤون الداخلية لبعض البلدان الافريقية والعربية وبداية انزلاقه على بعض المواقف الاشتراكية الامبريالية في معالجة القضية العربية والفلسطينية.

العام قرارا غير سليم وكان بمثابة سقوط في استفزاز النظام وانه كان من الاجدر اتباع اسلوب مقاومة يكون اقل اندفاعية من ذلك حتى يقع تفويت الفرصة على النظام او في اتعس الحالات ، واذا كانت عملية تكسير الاتحاد شيئا ثابتا ، تمديد عملية المقاومة على اطول فترة ممكنة . للاجابة على هذا التساؤل يجب الاقرار اولا بان المعركة كانت مفروضة على الاتحاد وتسير حسب خطة تشكل ضمنها عمليات الاستفزاز ومداهمة النقابيين ومقرات المنظمة المظهر البارز . فالحركة لم تكن عملية هجومية من طرف النقابة بل كانت رد فعل على الاعتداءات على مقراتها وعلى النقابيين والاعتقالات التي بدا يتعرض لها بعض اطارات الاتحاد التقدميين .

واذا استبعدنا ان يكون المراد من طرح التساؤل هو الاستسلام امام الاعتداءات الفاشية، واذا كانت شرعية رد فعل الاتحاد غير مطروحة في الميزان، وانما الموضوع هو مناقشة نسبية وعمق وشكل هذه المواجهة المعادية للفاشية دفاعا عن حرية العمل النقابي المستقل عندما يفتح امامه مثل هذا التساؤل بان تقييم تلك المواجهة ومن ورائها النضال النقابي بصفة عامة لانه رغم كل العراقيل والاخطاء والحدود التي ادت الى مثل تلك النتائج المرة سيسجل التاريخ بكل تاكيد شرعية هذه المواجهة وعدالتها .

ان اي تقييم جدي لا بد ان يتجنب السقوط في الاستنتاجات المبتذلة والانهزامية التي ترجع نتائج تلك المواجهة فقط او حتى رئيسيا الى فعل هراوة الاعداء بقصد القاء مسؤولية الانخرام والاخطاء التي ادت الى هذه الحالة على عوامل خارجة عن ارادة الاتحاد فترى في الذي حصل شيئا حتميا بمجرد ان العدو عقد العزم على تصفية النقابة لان مثل هذه الافكار ترى دور وقدرة الاعداء ولا ترى واجبات النقابة وقوتها وسياستها . ان السؤال الرئيسي الذي يجب ان يجيب عنه تقييم هذه الحركة الثورية هو لماذا هذه الهزيمة وبهذا الحد من الخسائر ؟ وماهي الظروف والاسباب التي جعلتها واقعا ؟ هل لان مد الطبقة العاملة وبقية الشغيلة واندفاعيتها تجاوزت الظرف العام وطرحت معارك مازالت الاوضاع لم تطرحها فانكسر ذلك المد وتلك الاندفاعية على جدار هذه الظروف الغير الناضجة ؟ او ان حركتها كانت على العكس فائزة ودون مستوى الاوضاع ؟ ام هل ان المشكل يوجد في مستوى العنصر الذاتي لهذه الحركة اي في مستوى الوعي والتنظيم والاعداد السياسي والعملي ؟ وبصورة اوضح وهذا هو سؤال اي تقييم جدي : هل ان الذي تخلف في مواجهة الفاشية وضد الاعتداءات هي القوة التلقائية للجماهير ام ان الذي تخلف هي القدرة على اعداد هذه القوة وتنظيمها وقيادتها في مواجهة العدو المترصد لاول فرصة ؟

النضال عنصر القوة في مواجهة الفاشية : ان الذي عاش وتابع الهبة العارمة للجماهير العمالية وبقية الشغيلة للاحتجاج على الاعتداءات الفاشية لا يمكن ان يشك لحظة في استعداد الجماهير للبذل والعطاء والنضال ولفظاعيش الذل والحرمان . انها واجهت رصاص الاعداء وصدورها عارية متحدية كل الاهوال ومن يراقب تطور نضال الطبقة الشغيلة في السنوات الاخيرة في حجمه واشكاله وشعاراته يتبين ان انتفاضتها الاخيرة التي التفت حولها شرائح وفئات شعبية اخرى لم تكن حدثا ظرفيا ولكنها تعبير مكثف عن ارقى ما وصلت اليه هذه الطبقة في مواجهتها لدكتاتورية الطبقات المستغلة الحاكمة خلال السنوات العشرين ونيف الماضية وبداية اعلان الانفصام الذاتي بينها وبين تلك الدكتاتورية بعد ان جربتها في مختلف اوجه حياتها المادية والسياسية .

لقد تصاعدت حركة الاضراب العمالية بشكل كبير خلال السبعينيات لتبلغ حسب الارقام الرسمية ٢١٥ اضرابا عام ١٩٧٣ شملت ١٨٠١٤ عامل ، و ١٤١ اضرابا سنة ١٩٧٤ شملت ٢٤٨٨٥ عامل و ٣٧٧ اضرابا عام ١٩٧٥ شملت ٦٦٦٦١ عامل و ٣٦٩ اضرابا سنة ١٩٧٦ شملت ٩٣٩٤١ عامل وقد بلغت رقما قياسيا عام ١٩٧٧ اذ بلغت ٤٥٠ اضرابا وقد شكل عمال القطاعات الكبيرة العمود الفقري لهذه الحركة الاضرابية مثل قطاع المناجم والنقل وعمال المعادن والعمال الفلاحيين الخ... وقد تجاوز العمال شكل الاضراب في العديد من المرات وخاصة بداية من عام ١٩٧٦ الى تنظيم المسيرات والمظاهرات والصدام في الشوارع مع الاجهزة القمعية الدكتاتورية الحاكمة وهو ما جعل الشارع نويرة يردد ان الشغالين هاجروا مراكز عملهم ليخاطبوا السلطة بـ"لغة الشارع" ويطلق على عام ١٩٧٧ عام الشوارع . ولئن ارتكز نضال الشغالين في السنوات الاولى على المطالب الاقتصادية مثل تحسين الاجور وظروف العمل فان المواجهة بينهم وبين النظام اخذت اكثر فاكثر تتسم بطابع نقابي وسياسي لا مجال للاستخفاف به : فقد نادى العمال في اجتماعاتهم وفي لافتاتهم ومسيراتهم ومظاهراتهم بحرية العمل النقابي وطالبوا بحقهم كطبقة في التعبير والتنظيم وصرخوا من عمق اعماقهم بسقوط الفاشية مرددين "الخبز والحرية والكرامة الوطنية" و "خبز وماء ونويرة لا" و "لا مجاهد اكبر الا الشعب" وتوجهوا في اعمالهم الملموسة ليدركوا مراكز التطريق الاعلامي (كدار الاذاعة والتلفزة) التي تشوه نضالاتهم وتشن ضدهم وضد ممثليهم شتى انواع الحملات المسعورة ، واوكار حزب الدستور السوداء مثل مراكز الشعب في الكثير من الاماكن وبلدية بن عروس واشعلوا النار في سيارات البوليس والجيش الذي يداهمهم في الشوارع وفي مراكز العمل ويعنفهم محولين مواجهتهم من عمل ضد العرف الى صدام مع السلطة السياسية للطبقات الرجعية . لقد ترددت على السنة القواعد النقابية والعمالية اكثر من مرة ان هذا النظام لا يحترم مصالحها بل يعاديها وعبرت وكرست ذلك فعلا على استعدادها للتصدي لاعتداءاته وقد تعالت من بينها اصوات في الاجتماعات النقابية لتحذر القيادة النقابية من مغبة المصالحات التي كانت تعقدها مع العصابة الحاكمة منبهة الى انها مناورة لربح الوقت لا غير ، مؤكدة ان النضال والنضال وحده هو سبيل افتكاك حقوق الشغالين .

انه لا يمكننا ان نحمل نضال الطبقة العاملة وبقية الكادحين مسؤولية الانتكاسة ونتائجها الاليمة ، لقد ابدت هذه الطبقة بكل تلقائية عشية المجزرة واثنائها استعدادها للنضال والتضحية من اجل صد

الهجوم على مستوى معيشتها المتواضع وعلى هياكلها النقابية. لكن سوف لن تتخلف بعض الاصوات عن سؤالنا اذا كانت الجماهير كما تتدعون فما الذي منعها من الانتصار يوم ٢٦ جانفي هادفة بذلك الى القاء مسؤولية الهزيمة على "محدودية نضالية الجماهير" وعلى تلقائيتها. ان هذه الاصوات تتناسى ان استعداد الجماهير للنضال والتضحية غير كاف وحده لان العنصر الحاسم في الهزيمة او الانتصار في اي معركة، اذا ما توفر العامل الاول تصبح درجة اعداد الجماهير من حيث وعيها باعدائها الحقيقيين ومن حيث تنظيمها واحكام قيادتها في الاتجاه وحسب الطرق الثورية فانه يصبح من السهل هزمها واستمرار حركتها التلقائية للفائدة الآنية وللاغراض الضيقة للرجعية والامبريالية. ان الذي فشل يوم ٢٦ جانفي ليس مصدر القوى في مواجهة الفاشية ومصدر خوف الرجعية وانما هو صرح الاوهام الرجعية والاصلاحية التي شكلت قاعدة سلوك القيادة النقابية والبيرقراطية العمالية المرتبطة بها والاصوات التي تريد القاء المسؤولية على الجماهير، هي في الواقع تهدف الى طمس هذه الحقيقة وتجميل اصلاحية القيادة النقابية ووفاقها الطبقي هذه القيادة التي والى اخر لحظة وعندما كان كل شيء ينبئ بقرب الصدام قابلت استعداد الجماهير للنضال بعراقيلها المتعددة. فالمجلس القومي الذي كان من المفروض ان يتم اعداده بشكل ديمقراطي وقاعدي حتى تكون نتائجه المعبر الحقيقي على مطالب الجماهير واستعداداتها ومعبئة لنضاليتها تمت الدعوة اليه بدون القيام بمثل ذلك الاعداد (ماعدا في صفاقس وسوسة حيث تم شيء من الاعداد) وهذا راجع الى ان التيار النقابي النضالي له وزنه في تسيير العمل النقابي في هاتين الجهتين) وحتى اثناء مداولات المجلس عملت القيادة واعوانها على الحد من النفس المتجذر التي عبرت عنه بعض النقابات وحتى الخطوة الاصلاحية التي تمخضت عنها اعمال المجلس القومي لم تتخذ الاجراءات السياسية والعملية من اجل تامين تطبيقها ولم تهيء الجماهير لمواجهة ردة فعل النظام عليها وعندما لم يبق للمجزرة سوى سويعات كانت اسئلة كثيرة تتردد على السنة نقابيين شرفاء من مثل: "ماذا اعد الاتحاد لمواجهة الحكومة والحزب اذا هاجما عليه واعلناه؟" و "ماذا ستكون المواجهة بعد الاضراب العام؟" "وماذا؟" "وماذا؟" الى غير ذلك من الاسئلة والاستفسارات التي تقابل من قبل القيادة النقابية بالاجوبة من مثل: "القيادة اعدت كل شيء" و "الحكومة ستذعن لمطالبها" هذه الاجوبة الملوحة بدون مراعاة حقيقة الخصم اي حقيقة الدكتاتورية الدستورية التي عملت القيادة سنوات على طمسها ومن دون مراعاة حقيقة اعداد (وليس استعداد) الجماهير سياسيا وتنظيميا للمعركة في ظل مثل هذه الاوضاع لا يمكن للاصلاحية والوفاق مع الاعداء الا ان يتحطم على ارض الواقع. انه من الضروري اليوم الكشف عن الدور السياسي والعملي الذي لعبته قيادة الاتحاد واعوانها المرتبطين بها وتعميق تحليل مواقفها من سياسات النظام الرجعية ومن الجماهير العمالية والشغيلة الاخرى ونضالات وطبيعة الادوات والاشكال التي وضعتها في تنفيذ سياستها وبذلك فقط يمكن امتلاك الاسباب الحقيقية الكامنة وراء النتائج السلبية لمجزرة ٢٦ جانفي.

سياسة الوفاق مصدر نكسات الطبقة العاملة: لقد جعلت القيادة النقابية من الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة وفاق طبقي مع كبار البرجوازيين والعقاريين في صيغة ما يسمى بـ "الوحدة القومية" من اجل خنق نضال الطبقة العاملة وبقية الشغيلة، لقد ادرجت اهدافها كلها في اطار اصلاح النظام الدستوري وتدعيمه ولم تدرج في اهدافها يوما من الايام اعطاء العمل النقابي طابعا نضاليا ثوريا بل ان وجودها قام على مناقضة مثل هذا الاتجاه وعلى اساس قبول الاختيارات الاساسية للنظام الحاكم والترويج لها في صلب العمال. تلك الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللاشعبية واللاوطنية التي ولدت كل مآسي الطبقة العاملة والطبقات والفئات الشعبية من جوع وبطالة ومرض وجهل، والى اخر لحظة (من ظروف الازمة الاقتصادية والسياسية الحالية) ورغم تطور موقفها فقد حافظت على علاقات عضوية مع الدولة والحزب الدستوري وعملت على بث الاوهام حول حقيقة النظام وذلك بالسعي الى حصر نقمة العمال ضد ادارة الحزب الدستوري وعلى بعض العناصر داخل الحكومة محاولة انقاذ البقية بل وانقاذ سلطة التحالف الرجعي الامبريالي وصرف انظار العمال عن فهم حقيقة الازمة التي يتخبط فيها النظام باعتبارها لا تشكل "انحرافات" في مسار هذا النظام يتحمل مسؤوليتها ثلة من الاشخاص وانما ازمة جذرية نابعة من التناقض الرئيسي الذي يقابل الشعب باعدائه الرجعيين المحليين والامبرياليين. كما حاولت هذه القيادة صرف انظار العمال عن فهم تصاعد الاستبداد الفاشي للنظام القائم باعتباره لا يمثل مظهرا هامشيا وغريبا عن طبيعته، يتحمل مسؤوليته ايضا وجود اشخاص معينين في السلطة وانما كخاصية جوهرية لشكل سلطة الدولة التونسية بكامل هياكلها، كل ذلك لتغليط الطبقة العاملة وكبح جماح نضالها المتعاظم والوقوف دون تطوره وتحوله الى شحنة عداء استراتيجي ضد نظام بورقيبة الرجعي.

ان القيادة النقابية ولئن عملت خلال مسارها على الحصول على بعض التحسينات المادية للعمال وهو امر يستوجبه دورها وسعت الحكومة الى مراعاته الى حد معين كما بينا في الجزء الاول من النص، فان السمة الاساسية لموقفها كانت المعارضة للنضال النقابي الاقتصادي للكادحين والحد منه ومحاولة افراغه من محتواه فعلى مئات الاضرابات التي جدت في السنوات الاخيرة في بلادنا لم تعترف القيادة النقابية الا بجزء ضئيل منها وتمت الاضرابات الباقية خارج نطاقها وفي العديد من المرات ضد ارادتها وللتدليل على ذلك نتناول عام ١٩٧٦ كمثال (لتوفر بعض الارقام الرسمية لدينا) بالرغم من انعاش في ظروف تشنج للعلاقات بين هذه القيادة والحكومة، فعلى مجموع الاضرابات التي حصلت في هذه السنة وكانت في معظمها ان لم نقل كلها مطلبية ومهنية لم تتبن القيادة النقابية سوى ٢٠ بالمائة منها بينما وقع ٨٠ بالمائة الباقية خارج نطاقها وقد ندد بـ ٧٠ بالمائة من تلك الاضرابات باعتبارها "غير شرعية" واحتوت او تجاهلت ما تبقى. وفي المدة الاخيرة فقط (نوفمبر ٧٧) صرح عاشور بان قيادة الاتحاد لم تتبن اكثر من ٣ اضرابات على ٤٣ اضراب (تمت خلال الستة اشهر الاولى من ١٩٧٧) وقد ورد في تصريحة هذا في سياق كلامه

الهجوم على مستوى معيشتها المتواضع وعلى هياكلها النقابية. لكن سوف لن تتخلف بعض الاصوات عن سؤالنا اذا كانت الجماهير كما تتدعون فما الذي منعها من الانتصار يوم ٢٦ جانفي هادفة بذلك الى القاء مسؤولية الهزيمة على "محدودية نضالية الجماهير" وعلى تلقائيتها. ان هذه الاصوات تتناسى ان استعداد الجماهير للنضال والتضحية غير كاف وحده لان العنصر الحاسم في الهزيمة او الانتصار في اي معركة اذا ما توفر العامل الاول تصبح درجة اعداد الجماهير من حيث وعيها باعدائها الحقيقيين ومن حيث تنظيمها واحكام قيادتها في الاتجاه حسب الطرق الثورية فانه يصبح من السهل هزمها واستمرار حركتها التلقائية للفائدة الانانية وللاغراض الضيقة للرجعية والامبريالية. ان الذي فشل يوم ٦ جانفي ليس مصدر القوى في مواجهة الفاشية ومصدر خوف الرجعية وانما هو صرح الأوهام الرجعية والاصلاحية التي شكلت قاعدة سلوك القيادة النقابية والبيرقراطية العمالية المرتبطة بها والاصوات التي تريد القاء المسؤولية على الجماهير، هي في الواقع تهدف الى طمس هذه الحقيقة وتجميل اصلاحية القيادة النقابية ووفاقها الطبقي هذه القيادة التي والى اخر لحظة وعندما كان كل شيئ ينبئ بقرب الصدام قابلت استعداد الجماهير للنضال بعراقيلها المتعددة. فالمجلس القومي الذي كان من المفروض ان يتم اعداده بشكل ديمقراطي وقاعدي حتى تكون نتائجه المعبر الحقيقي على مطالب الجماهير واستعداداتها ومعبئة لنضاليتها تمت الدعوة اليه بدون القيام بمثل ذلك الاعداد (ماعدا في صفاقس وسوسة حيث تم شيئ من الاعداد وهذا راجع الى ان التيار النقابي النضالي له وزنه في تسيير العمل النقابي في هاتين الجهتين) وحتى اثناء مداولات المجلس عملت القيادة واعوانها على الحد من النفس المتجذر التي عبرت عنه بعض النقابات وحتى تلك الخطوة الاصلاحية التي تمخضت عنها اعمال المجلس القومي لم تتخذ الاجراءات السياسية والعملية من اجل تامين تطبيقها ولم تهيئ الجماهير لمواجهة ردة فعل النظام عليها وعندما لم يبق للمجزرة سوى سويعات كانت اسئلة كثيرة تتردد على السنة نقابيين شرفاء من مثل: "ماذا اعد الاتحاد لمواجهة الحكومة والحزب اذا هاجما عليه واعلناه؟" و "ماذا ستكون المواجهة بعد الاضراب العام؟" "وماذا؟ وماذا؟" الى غير ذلك من الاسئلة والاستفسارات التي تقابل من قبل القيادة النقابية بالاجوبة من مثل: "القيادة اعدت كل شيئ" و "الحكومة ستذعن لمطالبها" هذه الاجوبة الملوحة بدون مراعاة حقيقة الخصم اي حقيقة الدكتاتورية الدستورية التي عملت القيادة سنوات على طمسها ومن دون مراعاة حقيقة اعداد (وليس استعداد) الجماهير سياسيا وتنظيميا للمعركة في ظل مثل هذه الاوضاع لا يمكن للاصلاحية والوفاق مع الاعداء الا ان يتحطم على ارض الواقع. انه من الضروري اليوم الكشف عن الدور السياسي والعملي الذي لعبته قيادة الاتحاد واعوانها المرتبطين بها وتعميق تحليل مواقفها من سياسات النظام الرجعية ومن الجماهير العمالية والشغيلة الاخرى ونضالات وطبيعة الادوات والاشكال التي وضعتها في تنفيذ سياستها وبذلك فقط يمكن امتلاك الاسباب الحقيقية الكامنة وراء النتائج السلبية لمجزرة ٢٦ جانفي.

سياسة الوفاق مصدر نكسات الطبقة العاملة: لقد جعلت القيادة النقابية من الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة وفاق طبقي مع كبار البرجوازيين والعقاريين في صيغة ما يسمى بـ"الوحدة القومية" من اجل خنق نضال الطبقة العاملة وبقية الشغيلة، لقد ادرجت اهدافها كلها في اطار اصلاح النظام الدستوري وتدعيمه ولم تدرج في اهدافها يوما من الايام اعطاء العمل النقابي طابعا نضاليا ثوريا بل ان وجودها قام على مناقضة مثل هذا الاتجاه وعلى اساس قبول الاختيارات الاساسية للنظام الحاكم والترويج لها في صلب العمال. تلك الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللاشعبية واللاوطنية التي ولدت كل مآسي الطبقة العاملة والطبقات والفئات الشعبية من جوع وبطالة ومرض وجهل، والى اخر لحظة (من ظروف الازمة الاقتصادية والسياسية الحالية) ورغم تطور موقفها فقد حافظت على علاقات عضوية مع الدولة والحزب الدستوري وعملت على بث الاوهام حول حقيقة النظام وذلك بالسعي الى حصر نقمة العمال ضد ادارة الحزب الدستوري وعلى بعض العناصر داخل الحكومة محاولة انقاذ البقية بل وانقاذ سلطة التحالف الرجعي الامبريالي وصرف انظار العمال عن فهم حقيقة الازمة التي يتخبط فيها النظام باعتبارها لا تشكل "انحرافات" في مسار هذا النظام يتحمل مسؤوليتها ثلة من الاشخاص وانما ازمة جذرية نابعة من التناقض الرئيسي الذي يقابل الشعب باعدائه الرجعيين المحليين والامبرياليين. كما حاولت هذه القيادة صرف انظار العمال عن فهم تصاعد الاستبداد الفاشي للنظام القائم باعتباره لا يمثل مظهرا هامشيا وغريبا عن طبيعته، يتحمل مسؤوليته ايضا وجود اشخاص معينين في السلطة وانما كخاصية جوهرية لشكل سلطة الدولة التونسية بكامل هياكلها، كل ذلك لتغليط الطبقة العاملة وكبح جماح نضالها المتعاظم والوقوف دون تطوره وتحوله الى شحنة عداء استراتيجي ضد نظام بورقيبة الرجعي.

ان القيادة النقابية ولئن عملت خلال مسارها على الحصول على بعض التحسينات المادية للعمال وهو امر يستوجبه دورها وسعت الحكومة الى مراعاته الى حد معين كما بينا في الجزء الاول من النص، فان السمة الاساسية لموقفها كانت المعارضة للنضال النقابي الاقتصادي للكادحين والحد منه ومحاولة افراغه من محتواه فعلى مئات الاضرابات التي جدت في السنوات الاخيرة في بلادنا لم تعترف القيادة النقابية الا بجزء ضئيل منها تمت الاضرابات الباقية خارج نطاقها وفي العديد من المرات ضد ارادتها وللتدليل على ذلك نتناول عام ١٩٧٦ كمثال (لتوفر بعض الارقام الرسمية لدينا) بالرغم من انه جاء في ظروف تشنج للعلاقات بين هذه القيادة والحكومة، فعلى مجموع الاضرابات التي حصلت في هذه السنة وكانت في معظمها ان لم نقل كلها مطلبية ومهنية لم تتبن القيادة النقابية سوى ٢٠ بالمائة منها بينما وقع ٨٠ بالمائة الباقية خارج نطاقها وقد ندد بـ ٧٠ بالمائة من تلك الاضرابات باعتبارها "غير شرعية" واحتوت او تجاهلت ما تبقى. وفي المدة الاخيرة فقط (نوفمبر ٧٧) صرح عاشور بان قيادة الاتحاد لم تتبن اكثر من ٣ اضرابات على ٤٣ اضراب (تمت خلال الستة اشهر الاولى من ١٩٧٧) وقد ورد في تصريحة هذا في سياق كلامه

عن "احترام الاتحاد لتعهداته تجاه الحكومة" ومن المفيد ملاحظة ان الاضرابات التي قبلتها القيادة الاصلاحية للمنظمة الشغيلة كانت في معظمها وحتى سبتمبر-اكتوبر الماضيين اضرابات محدودة الفاعلية جرى اغلبها في مؤسسات خاصة صغيرة بينما وقفت تلك القيادة بقوة في وجه اضرابات العمال في القطاعات الاساسية وخاصة العمومية باعتبارها "تخريب لمصالح الامة" وحتى بالنسبة لتلك الاضرابات الجزئية فانها لم توافق عليها الا عندما اضطرت الى ذلك اضطرارا بعد ان ملّ العمال مماطلاتها العديدة واصبحوا على ابواب تجاوزها. ان سعي القيادة النقابية الى شل الحركة الاضرابية يهدف الى تجنيب العمال النضال الذي يطور وعيهم والى وضعهم تحت رحمة مماطلات الاعراف ووعودهم الكاذبة وضمان الظروف الملائمة لهؤلاء كي يمتصوا عرقهم. لقد اعتبرت مطالب العمال في معظم الاحيان "مشطة" واتفقت مع السلطات اما على رفضها او قبول القليل منها باعتبار ان تلك المطالب المادية البسيطة لا يتحملها اقتصاد البلاد (اقرأ مصالح الاقلية المستغلة) فكان ما اسمته القيادة الأصلاحية في وقت من الاوقات مكاسب حققتها للعمال مثل زيادة جانفي ١٩٧٧ دون مطالبهم الدنيا بالاضافة الى كونها ما ان يعلن على تحسينات مادية بسيطة حتى تثقل كاهل الشغالين في تناسق مع الحكومة ومنظمة الاعراف بالدعوات الى زيادة الانتاج والانتاجية لتوفير ظروف ملائمة لارباب العمل كي "يتصدقوا" على العمال في مرة قادمة ببعض الفتات ولعل اكبر مترجم عن الصفقات الوفاقية التي اجرتها القيادة النقابية مع الاقلية الحاكمة المستغلة هو "الميثاق الاجتماعي".

ان نفس السلوك الذي سلكته هذه القيادة النقابية ونفس المنطلقات ونفس الاهداف هي التي حركتها في تعاملاتها مع نضالات الطبقات والفئات الشعبية الاخرى من اجل تحسين اوضاعها المادية والمعيشية حيث ناهضتها ومنعت الاتصال بينها وبين الطبقة الشغيلة ولئن سايرت في المدة الاخيرة العديد من نضالات وفي مراكز اساسية تحت ضغط القواعد من جهة وتعنت العصابة الفاشية الحاكمة من جهة اخرى فانها لم تدخر جهدا للحد من هذه النضالات وصارت تعمد الى اشكال اخرى لتحقيق ذلك، منها تاجيل الاضرابات والمراهنة على المصالحات. وفي حالة وقوع تلك الاضرابات تسعى الى التقصير من مدتها ولعل من ابغض الطرق التي عمدت اليها دعوة العمال في بعض الاضرابات الى عدم الحضور في مراكز عملهم والبقاء في ديارهم محولة الاضراب من عامل تعبئة ومدرسة للنضال الطبقي الى مجرد عطلة.

وبينما عارضت القيادة النقابية معظم الحركات من اجل الاصلاحات الاقتصادية فانها عارضت باكثر حدة هذا الصراع بالكفاح ضد الاستبداد والفاشية ومن اجل الديمقراطية (الحريات السياسية العامة في هذه الفترة) وهذا طبيعي لان ارتقاء نضال الطبقة العاملة من النضالات العفوية والجزئية والمتفرقة من اجل "دينار اضافي" الى نضال سياسي من اجل حرية التعبير والتنظيم والاضراب الخ... سيشكل ظرفا ملائما لتحول نضال الطبقة العاملة المشتت الى نضال منظم كطبقة عاملة ضد سلطة الدولة كالتنظيم الاعلى لكافة الطبقات المستغلة والرجعية لا ضد عرف محدد كما جرى الامر الى حد الان. لذلك عملت القيادة البيروقراطية النقابية على معاداة (اي النضال السياسي) وعدم ادراجه في جدول اعمالها مسدية بذلك اكبر خدمة للدكتاتورية الحاكمة لان سياستها هذه تعمل على شل ساعد النقابيين وجمهور العمال في النضال من اجل اقرار الحريات العامة لكل التونسيين عدا الفاشيين وعلى ابقاء السلطة السياسية والحريات السياسية حكرا على الاقلية المستغلة الحاكمة. لقد وافق ممثلو الاتحاد العام التونسي للشغل في "مجلس الامة" على معظم القوانين القمعية (رفضوا على ما يبدو في كل تاريخهم قانون الاضراب فقط لعام ١٩٧٣) التي سطرتها السلطة للحد من مختلف الحريات الديمقراطية والنقابية ولم يرفع واحد منهم اصبعه ليندد بها، بعكس ذلك فقد آزرت القيادة النقابية عصابة نويرة في ضربها للمعارضة التي ظهرت في صلب الحزب - المستيري خاصة - ولم تتورع في وقت من الاوقات عن تسليم البوليس قائمات في اسماء العمال الناشطين في بعض المؤسسات وزكت سياسة الحكومة القمعية ازاء القوى الثورية والتقدمية في البلاد وخاصة الماركسيين اللينينيين، وازاء حركة الشبيبة المثقفة وخاصة الطلاب الذين قدموا تضحيات لا يستهان بها في نضالهم المستمر من اجل نقابة طلابية ديمقراطية، ومثلة وازاء بعض الفئات الاجتماعية الاخرى كالاساتذة مثلا الذين آزرت القيادة قمع الحكومة لهم في نضالاتهم - جانفي ١٩٧٥ خاصة.

ان قبول قيادة الاتحاد في الفترة الاخيرة (المجلس القومي) بادراج المطالبة باقرار الحريات السياسية واطلاق سراح النقابيين المعتقلين والمساجين السياسيين (الشيء الذي تم بكثير من الاحتشام) يعبر في الواقع على الضغط الذي ماانفكت القواعد وفي مقدمتها التيار النقابي النضالي المتنامي تمارسه كي يتم فرض هذه المقررات. كما يعبر ذلك القبول ايضا - وهو الوجه الاخر من المسالة - على المصلحة الخاصة لهذه القيادة في الظرف الراهن، ذلك انها من وراء الاعتماد على الديمقراطيين والوطنيين وكل الثوريين وحركة الطبقة العاملة وقوة النقابة عموما تعمل على ترجيح كفة البديل الحكومي الاصلاحي في الصراع الدائر بين الحكومة الدكتاتورية لنويرة - الصياح - فرحات وذلك التيار الاصلاحي الرجعي الذي ما فتئ ينمو خارج الحكومة ويطمح الى تعديلها في اتجاه اقل افتضاحا حتى تكون في وضعية احسن لاستيعاب نقمة الشغيلة ضد كل النظام.

وملخص القول ان القيادة النقابية وان سايرت الدفاع عن حرية العمل النقابي والمطالبة باقرار الحريات واطلاق سراح المساجين السياسيين فان هذا هو المظهر النسبي وقامت به تحت ضغط التيار النقابي النضالي والقاعدة عامة، ومن زاوية اغراضها الخاصة ايضا. اما السمة العامة لموقفها فقد كانت معارضة لتسييس العمل النقابي وخاصة معارضة تسييسه ثوريا وبالتالي فهي جدت من عملية الاعداد لمقاومة الفاشية التي ذهبت هي نفسها ضحيتها.

ان موقف القيادة النقابية من مسالة التدخل والهيمنة الامبريالية على بلادنا لاتقل فضاعة عن باقي المسائل الاساسية الاخرى • فهي لم تضع اختيارات النظام العميل يوما موضع الرفض بل ان اخر مؤتمرات النقابة تؤكد على ان الاتحاد يعمل دوما في نطاق "ميثاق الرقي" و"مخطط الاقلاع" الذين ساهمت هذه القيادة في تصميمهما ووضعهما في حين واجهت التيار الوطني المتنامي داخل النقابة ببث الاراء الانهزامية والامبريالية القائلة بان "تونس لايمكنها الاعتماد على نفسها في تطوير اقتصادها وانها (مضطرة) من اجل ذلك للاعتماد على (الاعانة) والقروض الاجنبية • لقد صادق النواب النقابيون (بمجلس الامة) على القوانين المكبلة لبلادنا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وثقافيا • يبقى مابدا من خلال لوائح المجلس القومي الاخير من معارضة "للاتجاه المرتبط بالرأسمال الاجنبي ولقانون افريل 72 ••• الخ فان ذلك ومن دون شك يعكس تاثير التيار الوطني الدافع في البلاد وفي النقابة وهو ماانفك يتغذى في مواجهة ظروف شعبنا الصعبة التي هي في جزء هام منها نتيجة للقاء الامبريالية لازمتها المستعصية على كواهله بواسطة عملائها المحليين • كما انه يعبر عن بعض الاستعدادات الوطنية الاكيدة لدى بعض عناصر تلك القيادة نفسها وليس كلهم او اغلبهم لان الاتجاه السيائد في القيادة النقابية لايضع التبعية للامبريالية في حد ذاتها محل سؤال وانما يعارض بعض اشكال تلك التبعية المفضوحة داعيا الى التخفيف من حدتها مثلما هو الشان مثلا بالنسبة الى قانون افريل 72 الذى افتضح امره بصورة كبيرة •

اما السياسة الخارجية لقيادة الاتحاد فهي لا تشذ عن سلوكها العام ازاء المسائل الداخلية لبلاد لقد الامين العام للاتحاد نفسه في العديد من المناسبات ان سياسة الاتحاد الخارجية متفقة تماما مع سياسة الحكومة التونسية تلك السياسة الموالية عامة لمواقف الامبريالية الامريكية والغربية في معظم القضايا المطروحة على الصعيد العربي والعالمي • ان اتباع نهج النظام في السياسة الخارجية جعل القيادة النقابية تنهج مسلكا مهادنا لاعداء الشعوب العربية والشعوب والامم المضطهدة في العالم والشغيلة العالمية وتقيم العلاقات المتينة مع "الجامعة العالمية للنقابات الحرة" والنقابات الرجعية الامريكية والالمانية • ومعلوم ان كل هذه التجمعات النقابية تمثل ركائز هامة لسيطرة الرأسمال على العمل في اوروبا وامركيا وللسياسات الاستعماريه الجديدة للامبريالية الامريكية والاوربية وباتباع هذه السياسة عزلت القيادة النقابية الطبقة العاملة التونسية عن حلفائها الحقيقين في الوطن العربي والعالم •

ذلك هو الخط العام الذى سارت عليه القيادة النقابية وتلك هي الاهداف التي عملت من اجل بلوغها. وهي أهداف كما رأيناها تعمل عامة على شد الشغيلة الى عجلة الرجعية والتوفيق مع مصالحها ومنعها من أن تتحول الى قوة فعالة في الحياة السياسية في البلاد ومن ان تربط جسور قوية بينها وبين الطبقات الشغيلة الاخرى ومن أجل تطبيق مثل هذه السياسة لم تكن تلك القيادة في حاجة الى أدوات تنظيمة نضالية تكون قادرة على التكيف مع الاوضاع وتاخذ بعين الاعتبار طبيعة السلطة وشكلها في بلادنا لقد كان التنظيم الذى طورته مختلف القيادات التي تعاقبت على رأس الاتحاد منذ الاستقلال السياسي الشكلى لعام 56 تنظيما علنيا تاما مفتوحا خاصا للرجعيين ونادرا للثوريين • كما أنه كان بمثابة ادات عمومية للمساومات على حساب الطبقة العاملة وبهذه الصفة استبعدت تلك القيادة بناء اى خلفية سرية تؤمن المواجهة في حالات الهجومات الفاشية وتسمح باستمرار النضال • رغم ان وجود هذه الخلفية في مختلف مراحل العمل النقابي يعتبر شيئا اكيدا في ظروف نظام ذى طابع استبدادى تكون في ظله فرصة شرعية العمل النقابي النضالي مسالة نسبية وليست دائمة وقارة • وقد كان هذا التنظيم يعج بعدد كبير من البيروقراطيين النقابيين المتسلطين على القواعد والذين كانوا في كثير من الاحيان مفروضين على العمال والشغيلة بطرق غير ديمقراطيه وعبارة عن موظفين اداريين بعيدين كل البعد عن واقع العمال وعن نمط المناضل النقابي في نمط عيشهم وتفكيرهم • وهذا العدد الكبير من الكوادر البيروقراطيين وخاصة منهم المتمركز في المسئوليات الاساسية يمثلون الادات الاهم في تكبيل نضالية العمال وفي بث سموم الانتهازية الاصلاحية. فهم يفتقدون في معظمهم الى الالتحام بقضية العمال القريبة والبعيدة والاستعداد للتضحية في سبيلها • يكفيك ان تنظر باى سرعة انهارت المنظمة النقابية بعد الهجمة الفاشية التي استهدفت لها • ان عددا هاما من بينهم تنكروا حتى للخط الاصلاحي الذى دافعوا عليه بالامس واستسلموا الى الانقلاب الفاشي بل ان بعضهم تحول الى عنصر نشيط لتشريع هذا الانقلاب وتركيزه • ان حقيقة هؤلاء الكوادر منسجمة مع مسلك الوفاق الطبقي الذى اتبعته قيادة الاتحاد • على اية وبحكم ضيق القاعدة المادية لوجود سياسة اصلاحية في صلب الطبقة العاملة والشغيلة التونسية فان عددا هاما من الكوادر النقابين الاصلاحيين وخاصة منهم أولئك المرتبطين مباشرة بالقواعد العمالية (اى

الشرائح السفلى والوسطى الى حد ما) أخذوا يتجهون في اتجاه أكثر فأكثر تجذرا مع احتداد الصراع بين الطبقة العاملة والكادحين من جهة والطبقات الرجعية المستغلة من جهة أخرى . وقد ساهموا في تضييق الخناق على القيادة النقابية الوفاقية وغذى جزء منهم التيار النقابي النضالي الجديد وتشهد على مثل هذه الظاهرة التحولات التي عرفتها عناصر مثل الكاتب العام الجهوي للاتحاد بصفاقس وغيره كثيرون .

بمثل تلك الاهداف وبمثل تلك الاطر والاطارات لا يمكن أن نتصور هذه القيادة تسلك سبلا وأشكالا نضالية ثورية لقد استبعدت النضال لفرض الاهداف العمالية وتوخت سبيل التوفيق والتنازل للاعداء . التزمت بالعمل في اطار الشرعية القانونية الدكتاتورية وعارضت الاشكال المتحديه لهذه الشرعية والتي تعمل انطلاقا من الشرعية الشعبية وبحكم طبيعتها الاصلاحية وبحكم عدم تقديرها لحقيقة الديكتاتورية ما كانت لتعمل على اعداد وتسليح الجماهير والمناضلين النقابيين سياسيا وعمليا لمواجهة الهجمات الارهابية البيضاء التي كانت مدرجة في منطق المواجهة بين الكادحين والنظام الدستوري البورقيبي حتى انهم لم يجدوا في مواجهة رصاص الاعداء وارهابهم واعمالهم التخريبية ما يسلحهم سوى اندفاعيتهم وحقدهم التلقائي . وبما ان مسلكيتها كانت قائمة على المساومات فانها لم تكن في حاجة للاعتماد على نضالية الجماهير النقابية الا كمكمل لهذه العملية التي تعتمد أساسا على قوى وتناقضات داخل الحكومة ومن اعمالها المشينة دابها على فصل النقابات داخل الاتحاد على بعضها حتى لا تتمكن من تبادل الخبرات والتجارب والنقاش حول اوضاعها والتضامن في مواجهة مشاكلها وحتى وهذا هو الاهم لا يفلت زمام الامور من رقابة تلك القيادة وقد استعملت لنفس الغرض أساليب اخرى لخنق الحياة الديمقراطية داخل الاتحاد كالحد من حرية التعبير والتصدى لظهور نقابات ممثلة وحل بعض الهياكل النقابية لتمثيليتها ومساندتها لنضالية قواعدها (مثل نقابة الاساتذة 75) وخلق نقابات متعددة لنفس المهنة لتشتيت قواها ... الخ

وبما ان نشاطها كان قائما على الاصلاح الضيق وليس على العمل الثوري على كبح نضال الطبقة العاملة وليس على تقنين ذلك النضال ودفعه فان القيادة النقابية ما كانت لتمكن الطبقة الشغيلة من اقامة جسور صلبة بينها وبين حلفائها الحقيقيين في البلاد، بينها وبين الطبقة الفلاحية المسحوقة وبينها وبين الشبيبة الطلابية والتلمذية المناضلة وممثليها الحقيقيين بينها وبين القوى الثورية في البلاد حتى يتم ضمان الفعالية والقوة المواجهة للفاشية والعمالة . ان قيادة تسير حسب اتجاه وفاقي ولها مثل هذه الاهداف المباشرة وتعتمد في الاساس لا على الجماهير العمالية والنقابية وانما على التناقضات داخل الحكومة من اجل بلوغ تلك الاهداف ، وترتكز على تنظيمات هي بمثابة الادارات البيروقراطية المفتوحة امام الاعداء وعلى كوادر في معظمهم عبارة على موظفين وتعتمد على اسلوب المساومة وعلى القانونية والديكتاتورية وليس على النضال والشرعية العمالية والشعبية ، ان قيادة تسير حسب هذه السياسة لا يمكنها ان تكون ادات نضال طبقي ووطني معبرة ومدافعة على مصالح الطبقة العمالية والكادحين ولا يمكنها ان تصد هجومات المستغلين والمضطهدين عليهم . ان ما حصل يوم 26 جانفي هو فشل هذه السياسة في قيادة العمل النقابي وسرعة الانهيار والاستسلام وضعف المقاومة تتحمل مسؤوليته هذه القيادة التي عملت كما بينا في اتجاه غريب عن الاتجاه النقابي النضالي الذى لا يمكن بدونه بلوغ الاهداف المرسومة او حماية العمل النقابي والمناضلين النقابيين من الخسائر الغير ضرورية . ومن ناحية اخرى ان فشل هذه السياسة هو في نفس الوقت فشل السياسة الفرق الرجعية المعاضة والتي كانت تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر بهذه الدرجة او بتلك على العمل النقابي وكانت راهنت على القيادة النقابية لاعتماد وزنها في البلاد قصد الضغط على الحكومة واعادة تنظيم التحالفات الرجعية واجراء بعض الاصلاحات مثلما راهنت القيادة النقابية بالمقابل على بعض اطرافها التي كانت في الحكومة وخارجها لتحقيق نفس الغرض .

لكن اذا كان التيار النقابي الوفاقي المسيطر في الاتحاد (وتجسده في اعلى مستوى القيادة النقابية) وكل القوى السياسية البرجوازية المعروفة دون مستلزمات الاوضاع كما راينا فهل كان التيار النقابي النضالي المتنامي صلب الاتحاد وتلك الفرق السياسية التي تزعم التعبير عن مصالح الطبقة العاملة والتحدث باسمها في مستوى تلك المستلزمات ؟

التيار النقابي النضالي الجديد . يمثل هذا التيار العامل المتقدم في التناقض الذى يحكم في تطور العمل النقابي في الاتحاد والقائم بين الاتجاه الديمقراطي الوطني الثوري واتجاه وفاقي مع الاعداء بيده القيادة . لقد تبلور هذا التيار على قاعدة احتداد الصراع الطبقي والوطني في بلدنا وتطور نضال الطبقة العاملة والشغيلة

الكوادر النقابية القديمة التي تجذرت عبر الاحتكاك بنضال الشغيلة والقوى الثورية في البلاد . والتعبير الواعي عن هذا التيار (رغم اضطراب عناصره) هو تدخل غربال في المجلس القومي باسم الاتحاد الجهوي بصفاقس والنفس الديمقراطي المتميز للنشاط النقابي بسوسة) واعمال نقابات التعليم (المجازين والمهني خاصة) والاثير والنص الصادر عن بعض الاطراف النقابية تقيم فيه ازمات الاتحاد في مظهره المعادي للنظام والقيادة الوفاقية

لقد استطاع هذا التيار تحقيق خطوة جديه في مستوى توضيح اهداف النضال النقابي (رغم بقاء شيء من الغموض في الموقف الاستراتيجي من النظام الدستوري ورغم عدم توضيحه لواجباته الخارجيه تجاه القضايا العربية وحركات التحرر والبروليطاريا العالمية وتجاه الاعداء الرئيسيين على مستوى عالمي) بوصفه نضالا يرمي الى تغيير الاوضاع بالبلاد تغييرا جذريا ديمقراطيا ووطنيا واستبعد من سبيله الوفاق و"المصالحات" ورفض الصفقات التواطئية ("الميثاق الاجتماعي" مثلا) واتجه الى الاعتماد على النضال العمالي ونضال كل الشغيلة "الشرعي" و"غير الشرعي" من اجل فرض مطالب العمال وارغام الاعراف والدولة على التنازل على بعض المطالب الاقتصادية العمالية . وعمل على تسيس العمل النقابي في اتجاه ثوري . وتمكن من التاثير بجدية في مجرى حياة الاتحاد العام التونسي للشغل في كل القضايا الاساسية المطروحة فيه وخاصة التاثير في توجهات قيادته الاصلاحية والضغط عليها لكي لا تتساهل في حقوق العمال . غير ان هذا التيار بالرغم من اهميته في حياة الاتحاد العام التونسي للشغل فانه مازال حديث العهد بالعمل النقابي والسياسي . لقد بقي يفتقر الى سلوك سياسي موحد ومخطط يقوم على قاعدة فهم حالات التناقضات في المرحلة المعطاة واتجاهات تطورها فهما عمليا ويعبئ على قاعدته الطبقة العاملة والقواعد النقابية ويخرجها من فلك القيادة الاصلاحية . لقد كانت المسالة نقطة حساسة في واقع هذا التيار في الاحداث الاخيرة وفي حقيقة الامر فهي تعبر عن حالته الفعليه في الوقت الراهن باعتباره مازال لم يتشكل كقوة منظمة لها حركيتها الخاصة في داخل الاتحاد ونشاطها المميز على كامل البلاد وانما هو مازال مشتتا يتحرك في قطاعات معينة ويخضع لتقسيمات الجهاز البيروقراطي كما ان هذا التيار بقي في مستوى طرق نضاله وتنظيمه متخلفا ولم يعط الاهمية اللازمة لهذا الجانب من النضال النقابي الثوري ومن كل نضال سياسي جاد في ظروف نظام دموي مثل النظام التونسي فلم يعمل على تامين خلفية العمل النقابي بالرافد السري الضروري المدعم والضامن ليس للعمل الشرعي فحسب بل وايضا للتراجع التكتيكي في نظام وباقل الخسائر امام حملات العدو الفاشية والمؤمن لمواصلة النشاط النقابي في مثل هذه الحالات وبالاضافة الى كل هذا فانه لم يقم بعمل هام في اتجاه اعداد المناضلين لمواجهة حملات الارهاب ولعدم الاستسلام امام عنف الاعداء والرد عليه لقد جاءت الاحداث الاخيرة لتكشف بجلاء فداحة هذه النقائص ان تخلف هذا التيار في مستوى مواجهته السياسية واشكال وطرق تنظيمه ومحافظته عموما على الاشكال والطرق القديمه والسائدة داخل الاتحاد يعبر في اخر تحليل على الدرجة التي بلغتها عملية التباين والتمايز داخل الاتحاد بين الاتجاه النقابي النضالي والاتجاه الوفاقي التواطئي مع النظام وبالطبع لا يمكننا تصور حدوث كل شيء في وقت واحد فعبر التجارب والمحن مثل هذه التي تمر بها الطبقة الشغيلة والعاملة الان يمكن كشف التناقض وفضح العناصر المتخلفة في مسيرة هذا التيار المستقبلي .

ان التيار النقابي النضالي الجديد ولئن شق طريقه تاريخيا عبر الصراع مع ذلك الاتجاه الوفاقي ومثلث مكتسباته المذكوره تباينا معه فان حدوده ليست غريبه عن تاثيرات التيارات الانتهازية في صلب الحركة النقابية وخارجها والتي خدمت بشكل او باخر الاتجاه الوفاقي الاصلاحي وعملت تحت اغطية مختلفة على تكبيل تطور الحركة النقابية في اتجاه ثوري وهذه القوى فيها من كان له تاثير مباشر على العمل النقابي لتواجده في صلبه كجماعة حرمل — النافع التحريفية والاطراف التي تروج فكرة استقلالية العمل النقابي سياسيا وتنظيميا عن كل التنظيمات كانت رجعية كانت ام ثورية وتقدمية وفيها من كان له تاثير غير مباشر كالتيار التحريفي الجديد والتيار اليسراوي الطفولي داخل الحركة الماركسية الى التونسية وكلاهما كبل قوى ثوريه كان بامكانها ومن واجبها ان تدعم التيار النضالي النقابي وحتى يمكن تعبئة الشغيلة واعدادها لمواجهة اعدائها فانه من الواجب فضح نظريات هذه الفرق والتيارات واعمالها اذ انه بدون محاربة كل الوان الانتهازية لا يمكن للطبقة العاملة بلوغ اهدافها القريبة والبعيدة .

فرقة النافع — حرمل التحريفية : ان هذه الفرقة الضعيفة والمحدودة التاثير التي خانت مصالح وثورة الشعب التونسي منذ زمن بعيد واصبحت مجرد ذيل للطبقات الرجعية الحاكمة وبيدقا في خدمته اطماع الامبريالية الاشتراكية تجاه بلادنا . قد عملت على مساندة الاتجاه الوفاقي الذي سلكته القيادة العاشورية وخاصة في مواجهة

* Démarcation
** Différenciation

حرمل الخائنة ليس وراء الاطروحات التحريفية لهذه الفرقة التي ما انفكت تنشر اوهام "الجناح التقدمي في السلطة" الذى تراهن عليه لانجاز تحولات الجوهرية الديمقراطية والوطنية التي يقتضيها مجتمعنا ولاتباع طريق اللارأسمالية ولتحقيق "المرور السلمي للاشتراكية" الخ .. وهذه الاوهام الرجعية هي التي قادتها في فهم الازمة العميقة الاخيرة كانها حادثة مضادة للنمو الطبيعي الذى يجب ان يكون عليه النظام الدستورى العميل والتصاعد الفاشي له كاختيار كان بامكانه ان يتجنبه من ذاته ومن هنا فلئن هي تظاهرت بالتنديد بالقمع الرهيب الاخير فلكي تطمس التحريفية اعداء الطبقة العاملة والجماهير الشعبية وتمد اليهم يدها لحل "المشاكل الاساسية لتونس المستقلة" بالطرق السلمية عن طريق المساومات.

2) النزعة الداعية الى الاستقلالية المطلقة.

والى جانب فرقة النافع حرمل التحريفيه توجد بعض الافكار الاصلاحية التي يروج لها في النقابة وتتمحور حول "استقلالية" العمل النقابي عن كل التيارات السياسية مهما كانت رجعية ام تقدمية وتمثل هذه الافكار مكملا لمسلكية الدفاق الطبقي للقيادة النقابية وقد عبرت عنها اصوات في الهيئات الادارية وبعض النقابات كما ان النصر الذى يقيم ازمات الاتحاد يلتقي مع هذه النزعة في موقفه من مسالة "الاستقلالية". لقد برزت هذه النزعة في ظروف بدات فيها الحركة النقابية النضالية الجديدة تنزع اكثر فاكثر نحو الاستقلال عن الحزب الدستور الدكتاتورى وعن دولته الرجعية وعن العديد من التيارات البورجوازية الاصلاحية كالمستيرية وبن صالحية والتحريفيه والترتسكية وغيرها وتشق طريقها في اتجاه ثورى في هذه الظروف التي بدات تتشكل فيها شروط مناسبة لبناء استقلالية الطبقة العاملة عن الطبقات الاخرى. احزر في نفس اصحاب هذه النزعة الانتهازية ان يحطل مثل هذا الشيء فراحوا يروجون مثل هذه الخرافة التي تهدف الى شد الطبقة العاملة والنقابيين الثوريين الى عجلة البرجوازية وهي لئن تبدوا في الظاهر وكانها تريد "حماية" الطبقة العاملة من "تلاعب السياسيين" لكنها في الحقيقة مغالطة حيث انها هي نفسها دعوة الى ممارسة سياسية معينة ترفض في جوهرها تثوير العمل النقابي وتضرب خلفيتها الحزبية الضرورية. ان الاستقلالية من وجهة نظر المصالح الفعلية للطبقة العاملة هي استقلالية هذه الطبقة عن البرجوازية وعن السياسة الرجعية والتيارات الانتهازية مهما كان لونها وارتباطها ارتباطا شديد الوثوق بالسياسة البروليتارية والثورية كلفها ذلك ما كلفها من تضحيات لان في ذلك ثمن تحريرها وتحرير كافة الطبقات الشعبية من كل انواع الاستغلال والاضطهاد. وفي حقيقة الامر فان الصراع حول الاستقلال عن البرجوازية والرجعية والانتهازية من ناحية والارتباط بالقوى السياسية البروليتارية والثورية النابعة من صلب الطبقة العاملة والمعبرة ايديولوجيا وسياسيا عن مصالحها من ناحية اخرى بدا وسيواصل كصراع من اعنف الصراعات التي تخوضها الطبقة العاملة التونسية والماركسيون اللا يخفون في هذا النطاق انهم عملوا وسوف يعملون دوما على الارتباط بالطبقة العاملة وبقية الكادحين ويدخروا جهدا لتوضيح السبيل الذاتي والمستقل لهذه الجماهير.

لكن الموقف الاساسي الملتزم بوجوب استقلالية الطبقة العاملة على البرجوازية وربطها بالسياسة الثورية لا ينبغي الخلط بينه وبين السلوك البيروقراطي الذى سلكته او قد تسلكه بعض العناصر او التنظيمات باسم تطبيق سياسة ثورية في حين ان هذا السلوك لا يمت الى الثورية في شيء لانه ضرب من التسلط تحت عناوين كاذبة ومثل هذا السلوك هو الذى قد يكون اعتمده البعض للمناداة الى الاستقلالية المطلقة التي لا يمكن ان تؤدى موضوعيا الا لفصم الجماهير عن طلائعها الواعية وحرمانها من قيادتها ولكن ينبغي علينا ان نفرق بين اصحاب الموقف الانتهازى المنظر الواعي وبين العناصر النزيهة التي تطرح هذه المسالة من زاوية رفضها لكل تسلط فوقي عليها وعلى جماهير النقابيين و الشغاليين عموما ولها الف حق في ذلك. والموقف من هذه العناصر لا يمكن ان يكون رميها بالانتهازية يمينا وشمالا ولا هو ايضا معاداتها وانما السبيل الوحيد للفصم بينها وبين منظرى "استقلالية المطلقة" هو قبل كل شيء بالتنديد بكل اشكال البيروقراطيه والتسلط وباتباع الاساليب الديمقراطية الحقيقية في الممارسة العملية وبممارسة النقد الذاتي في صورة الانحراف عنها.

ان كل سياسة مهما كانت ثوريه لا تقبلها ولا تتبناها ولا تمارسها الجماهير عن اقتناع وروية وبصورة ديمقراطية وانما تفرض عليها بطريقة او باخرى لا يمكن لها ان تبلغ اهدافها بل بالعكس ستكون تلك الاساليب اكبر مضر لتلك السياسة فالقاعدة الثانية التي ينبغي ان يعتمدها النقابيون الثوريون في هذا المجال هي قاعدة الاقتناع الحر والديمقراطي قاعدة القرار النابع عن الارادة الحقيقية للجماهير والقواعد النقابية بعيد عن التسلط مهما كان مصدره من هذا التنظ

ونعتقد انه بقدر ما هو مطروح على الثوريين في الاطر الجماهيرية المفتوحة عدم الانغلاق على التيارات الايجابية ووجوب وضع الخطوط وارضيات النضال القادرة على توجيه وتعبئة اكثر ما يمكن من الناس ومن التيارات الثورية والتقدمية وحتى الاصلاحية في ظروف وحول مشاكل محددة فان تجنب العفوية لا يجب ان يطمس المسالة المصيرية وهي من يقود النضال انه من الواجب اجراء الصراع من اجل القيادة بكل حزم وجراة وهذه المسالة هي في الواقع مسالة علاقة قوى في الوقت المحدد و في المكان المعين وان تغيير علاقات القوى هذه يحتم ان يتم حسب قواعد العمل الديمقراطية وليس العكس واذا ما وقع التفريط في هذه القضية الهامة فان نضال الطبقة العاملة سيظل مجرد ذيل لمصالح هذه الفئة او تلك من الفئات البرجوازية.

ان ظهور نظرية "الاستقلالية" في هذا الوقت بالذات يهدف ايضا وفي نهاية المطاف الى ضرب الخلفية الحزبية الضرورية للعمل النقابي الجماهيري والتي تاكدت الحاجة اليها اكثر بعد الاحداث الاخيرة هذه الاحداث التي كشفت انه من اجل مواجهة النظام العميل والدكتاتوري لا يكفي الخروج والاستقلال عن الحزب والدولة الدستورية وانما يجب خلق الاداة الحزبية الخاصة التي تمثل التنظيم الارضي للطبقة العاملة وبقية الكادحين في كل نضالاتهم انه من الصعب تصور اى تطور ايجابي هام لتيار النضال النقابي الطبقي حسب الاهداف وطرق النضال والتنظيم الثورية التي بينا ملامحها بدون اداة سياسية ماركسية لينينية حقيقية.

3) التيار الانتهازي اليميني الجديد -

هذه الفرقة التحريفية الانتهازية هي الآن بصدد التشكل داخل الحركة الم الل وجاءت الحركة الشعبية الاخيرة والمواجهة الشنيعة التي قامت بها العصابة الدموية الحاكمة لتفضح حقيقة النظريات الخيانية التي تروج لها هذه الفرقة كدليل حسب زعمها لنضال الطبقة العاملة والشعب كافة. لقد روج هذا التيار هو الاخر الدعوة الى الوفاق مع النظام الدستوري الرجعي باعتباره "نظاما وطنيا" و "متسامحا" في الاساس و مطروح على الثوريين كسبه معبرا اياه على غرار النظرية الرجعية المسماة بنظرية العوالم الثلاثة - قوة معادية للامبريالية و نزعة الهيمنة. واليوم نسأل هؤلاء الانتهازيين هل كان كل ذلك الحقد و البشاعة الرجعية التي واجهت بها العصابة الدموية والارهابية الحاكمة الطبقة العاملة والجماهير المثقفة موجهين "ضد الامبريالية و نزعة الهيمنة" و "لوقاية البلاد" من الخطر الامبريالي الاشتراكي و تعبيرا عن "تسامح" تلك العصابة و ديمقراطيتها؟ أم هو دفاع ذليل عن مصالح الامبريالية و خاصة منها الامريكية و الفرنسية بواسطة ديكتاتورية دموية بيضاء و بواسطة مجزرة رهيبة نظمت من اجل اركاع التيار الوطني الديمقراطي الثوري الذي تبلور في صلب الاتحاد وبدأ يأثر في موازين القوى داخل هذه المنظمة لما لحق. ان منطق النظرية الاستسلامية التي تروج لها هذه الفرقة الانتهازية (حتى و ان لم تقر به وسعت الى تغطيته وهي تلجأ الى ذلك كلما سفهت الاحداث نظرياتها المحمومة مثل ما هو الشأن الان) ينكر ان تكون لمثل هذه النضالات الشعبية الموجهة موضوعيا و حتى من خلال الشعارات التي رفعتها ضد سلطة الدولة الرجعية دورا ايجابي في تطور ثورة شعبنا لان النظرية التي يروج لها هذا التيار لا ترى ان الصراع قائم اليوم مثل ما تاكده الوقائع الموضوعية والملموسة و ليس الاوهام والاشباح - ضد الطبقات الرجعية المحلية الماسكة بسلطة الدولة والمتحالفة مع الامبريالية خاصة الامركية والفرنسية بل يراه قائما بين البلد كله بكافة طبقاته بما فيها الرجعية الماسكة بسلطة الدولة من جهة و الامبريالية و نزعة الهيمنة من جهة ثانية. وهكذا وحسب المنطق النهائي لهذه النظرية تكون التناقضات مع الرجعية المحلية و دولتها التي تمثل قاعدة الهيمنة على بلادنا غير مولدة لحركات ثورية بل هي مضرة "بالحركة الثورية" النابعة من التناقض المزعوم بين البلد من ناحية و الامبريالية من ناحية اخرى.

ان أتباع هذا التيار التحريفي اليميني عبروا عن موقفهم من المجزرة الى حد الان و حسب ما علمنا بتصديهم في فرنسا (وبالخصوص في باريس و مرسيليا و مونبلييه في اوساط المهاجرين) لاحتلال القنصليات من قبل المتظاهرين محتجين على نظام الدم و اعماله و كذلك ببثهم الاوهام

حول الموقف السافر لمروجي "نظرية العوالم الثلاث" وهو الموقف الذي يلتقي مع اطروحة النظام حول الاحداث الاخيرة القائمة على اعتبارها حركة مدبرة من الخارج اي من طرف الاتحاد السوفياتي و القوى الموالية له. ان اطروحة "الايادي الخارجية" التي تريد الضرر "بنظام الدولة التونسية ضد نزعة الهيمنة لا تستند على اي اساس واقعي مثل ما سبق ان بيننا ذلك. ان القوى التي تتجه نحوها الاتهامات هي العصابة التحريفية لنافع حرمل والنظام الليبي. و اذا كان مما لا شك فيه ان محور نشاط العصابة التحريفية التونسية هو فتح المجال للنفوذ السوفياتي ببلادنا فان الذي يعرف الواقع الملموس يدرك مدى تاثير هذه الفرقة وهو تاثير ضعيف للغاية. لذلك يكون حقا من البلاهة بناء مثل هذه الاطروحة على عنصر كهذا.

يبقى النظام الليبي مثل ما بينا لم تكن قيادة الاتحاد "بيدقا" يساير سياسته السلبية تجاه تونس و مهما يكن من امر و مهما كانت مطامع النظام الليبي و دور القيادة النقابية المزعومة فهل يعني ان الحركة النقابية والعمالية النضالية في بلادنا و هذه الحركة هي التي كانت الهدف الاساسي للنظام محركة من طرف ايادي اجنبية و ليست التعبير الثوري عن الحل الثوري للتناقضات الخاصة بالمجتمع التونسي؟ ان كل القوى السياسية الداخلية التي لها علاقة ببلادنا عملت و ستبقى تعمل على الاستفادة من نضال شعبنا و توجيهه و توظيفه في اتجاه تدعيم مصالحها طالما ان الطبقة العاملة لم تحقق استقلاليتها عن البرجوازية و لم توحد تحت قيادتها اوسع الجماهير الشعبية. و لكن و في انتظار تحقيق هذه الاستقلالية هل سيعتبر نضال شعبنا خدمة لهذا الشق او ذاك من الرجعية او من البرجوازية؟ و هل يكون من الافضل بالنسبة اليه حتى يفوت على القوى الاصلاحية و القوى العدوة الخارجية فرص استغلال نضاله - هل يكون من الافضل بالنسبة اليه في مثل هذه الظروف ان يكف عن النضال و يتحالف مع عدوه الرئيسي الماسك للسلطة لكي يجنب خطر الاستيعاب و الاستفادة منه من قبل الاعداء الاخرين المتربصين به؟ هذه حقائق لا يمكن ان يقبلها اي سياسي ثوري وهي نابعة من كون هذا المنطق قائم على نكران الفرق بين الحركة الشعبية و النقابية و الاهداف الشرعية التي قامت من اجلها و ما تقوم به هذه الفرقة السياسية او تلك من محاولات لتوجيه هذه الحركة واستيعابها. كما هو قائم على نكران ضرورة وجود سياسة خاصة و مستقلة للبروليطارية سياسة مقاومة حقيقية للدولتين الاعظم و لايادلها و حسب الظروف الملموسة لكل بلد فاي سياسة لا تكون ذيلية للحكومات العميلة للامبرياليات الغربية و على راسها الولايات المتحدة الامريكية هي بالضرورة سياسة تخدم الامبريالية الاشتراكية السوفياتية حسب المنطق النهائي لهذه النظرية. انه الافلاس و الخراب السياسي اذ كيف يمكن ان نتصور وجودا مستقلا للبروليطارية و تحقيقا للثورة بمثل هذه السياسة اذا كانت اليوم و بالضرورة غدا ايضا ذيلية لسياسة هذه القوة العظمى او تلك التي تقف في وجه اعادة تقسيم العالم لغير صالحها شان الولايات المتحدة الامريكية اليوم. ان سياسة الطبقة العاملة الواعية تميز بين الحركة النقابية الثورية للجماهير و بين القيادة التي سايرت هذه الحركة من زاوية اهدافها الخاصة و ترفض تبعا لذلك استغلال نضالات العمال للاغراض المتنافية مع اهدافهم و اهداف الشعب قاطبة في كل مرحلة و هي سياسة نضال ضد الامبريالية الامريكية و الفرنسية و الرجعية المرتبطة بهما لكنها ايضا سياسة نضال ضد اي بديل رجعي اصلاحي اخر و ضد اي مشروع امبريالي سوفياتي يمر عبر اذيال عصابة الكريملين و ضد اي تدخل لاي طرف خارجي اخر. و في هذا الصدد نقول للمصمودي الذي حاول تبييض يدي نويرة التي ما زالت تقطر من دماء الضحايا بتقديمه "كمخاطب كفئ" نقول له ان تهديده بتدخل الدول العربية المجاورة لردع قتلة ابناء الشعب التونسي على حد نيته لا يمكن ان يقابل من طرف الشعب الواعي و في مقدمته الثوريون الحقيقيون الا بالاستنكار. ان مثل هذه المواقف المنبوهة و على عكس ما يرغب فيه المصمودي تقدم اجل الخدمات الى عملاء امريكا حيث تسمح لهم و تحت "راية الدفاع عن الوطن" باستعاب النقمة الطبقية و الوطنية التي بدات تستفحل ضدهم و ليعلم هذا السياسي المتجول انه افضل للشعب التونسي ولطلائعه الواعية ان يكتسبوا خبرة الهزيمة و يتمرسوا من خلالها من ان تازرهم هذه القوة الخارجية او تلك مهما كانت طبيعتها و التي سوف يتصدى لتدخلها الثوريون بكل

قوة دفاع عن كل شبر من هذا الوطن في نفس الوقت الذي يشنون فيه الهجوم الأساسي ضد الرجعية العميلة التونسية.

ان الاتجاه التحريفي الجديد الذي تعرضنا لبعض ملامحه و الذي برز على اساس الانهزام امام تشنج المراعات و تشعبها داخل المجتمع التونسي و ما يتطلب السير في جلها من مزيد التضحيات على اساس الضربات المتتالية التي وجهها العدو لبعض منظمات الحركة الماركسية اللينينية و كذلك على اساس التبعية التركيكة "لنظرية العوالم الثلاث" التي تروج لها قيادات بعض الاحزاب الشيوعية كخط عالمي مزعوم للحركة الشيوعية العالمية و كسلوك للبروليتاريا و الشعوب والامم المضطهدة، ان هذا الاتجاه يعادي الجماهير و الثورة و يعمل في سبيل الوفاق مع الاعداء و يشكل المقابل الرجعي للحزب التحريفي التونسي و لا يختلف عنه الا في الجهة التي يعمل لحسابها و هي الامبريالية الغربية و على راسها امريكا و عملائها عوضا عن الكتلة الاخرى الامبريالية الاشتراكية و في مقدمتها الاتحاد السفياتي. ومن هذه الزاوية فانهما شيئان يضران بالعمل النقابي النضالي المستقل عن الاعداء مهما كان لونهم. لذلك ينبغي عن النقابيين الواعين مقاومة تسرب هذا التيار التحريفي الجديد بكل حزم و فضحه كطبعة جديدة للنظريات التحريفية الاستسلامية القديمة لقد اضر بعد هذا التيار كبير الضرر للعمل الجماهيري الثوري و من اهمه العمل النقابي بصرف القوى الماركسية اللينينية عن العمل على تدعيم تواجدها في ساحة النضال الجماهيري.

التيار اليسراوي الطفولي:

لقد تميز هذا التيار عن غيره من التيارات خلال الاحداث الاخيرة التي سبقت المجزرة بموقفين بارزين تمثلا اولا بالدعوى للتظاهر في الشوارع للتنديد بعاشور الذي يغر بالطبقة العاملة حسب اتباع هذا التيار لفائدة اغراض لدعم حكومة 5 نوفمبر 77 و ثانيا في الدعوة الى هجر المجال الشرعي و العلني للعمل الجماهيري و تكوين النقابات السرية وذلك لان النظام التونسي نظام فاشي. ان هاذين الموقفين و ان تعلقا بالجمل الثورية مثل "التمسك بالمبادئ" و "الحزم في مقاومة الاعداء" فاندما يأديان على مستوى الممارسة العملية الى نتائج معاكسة لتلك الجمل - تصفي نضال الجماهير الكادحة و مكاسبها وتعزل طلائعها عنها و تبقيها تحت رحمة اعدائها الطبقيين والوطنيين.

و ماذا يفعل في حقيقة الامر هؤلاء الداعين للتظاهر في الشوارع للتنديد بعاشور؟ انهم يرتكبون خطأ مزدوجا فهم من ناحية لا يرون في حركة الواقع الا مظهر عاشور المناور و لكنهم يتعامون عن المسالة الاساسية فيها وهي نضالات الكادحين التي ما نفكت تتنامى و تتعاظم. و مثل تلك النضالات كما سبق ان بيننا هي التي صدعت صفوف الاعداء و شرطت و كيفت المواقف و التطورات الحاصلة في قيادة الاتحاد و في مقدمتها عاشور.

ان الطبقة العاملة و جماهير الكادحين عندما تطالب بتحسين معاشها ليس عاشور هو الذي "غر" بها و عندما تنادي بحرية العمل النقابي و باقرار الحريات السياسية و تتصدى للفاشية بكل قوة لا تخدم قضية غير عادلة و لاهي تتحرك بدفع رغبة من رغبات عاشور ولكنها تتحرك من موقع مصالحها الطبقية التي تخضع للتناقض الرئيسي الموضوعي القائم بينها و بين الطبقات الرجعية و دكتاتوريتها المستبدة. ان التيار اليسراوي يقدم الوقائع وكأن عاشور هو الذي يثيرها و يقيدها حسب مشيئته الذاتية فيطمس بذلك الجوهر الفعلي لحركة الواقع و يحقر دور الجماهير و نضالاتها على ان حركة الواقع لا تخلوا مثل ما بيننا من كون القيادة النقابية و على راسها عاشور نفسه عندما سايرت الطبقة العاملة و بقية الشغيلة في بعض مطالبها و تحركاتها من موقف العنصر الدافع والمعبر عن الطموحات الفعلية للجماهير و انما من موقع السعي الى احتواء نضالها و التحكم فيه و توظيفه في اطار بديل اصلاحي لا يتناسب و طموحات الجماهير الحقيقية

..../...

لنعارض الانقلاب الفاشي داخل الاتحاد ولنرفع عاليا راية
" اتحاد عام تونسي للشغل ديمقراطي و ممثل"•

و الان و بعد ان وقفنا على الظروف التي هيأت المجزرة الاخيرة و حللنا العوامل التي حددت هزيمة الحركة النقابية - او بالاحرى انتكاستها - ما هي آفاق النضال النقابي الثوري على ضوء الظروف الجديدة التي عقبت المجزرة ؟ كيف يمكن للنقابيين الثوريين تحويل المأساة الى عنصر قوة و دفع نشاطهم و مواصلته على قاعدة اصلب تمكنهم من تحقيق مكاسب جديدة و افشال هجوم الاعداء عليهم؟ تلك هي المسالة الملحة بالنسبة لكل القوى المخلصة التي تعمل فعلا لفائدة الطبقة العاملة و كافة الشعب •

ان الحقيقة التي لا شك فيها هي ان الظروف التي عقبت المجزرة الاخيرة هي ظروف صعبة بالنسبة لكل الشغالين و لحركتهم النقابية و بالنسبة لكافة نضال الشعب • لقد اتخذ القمع شكل الارهاب المفتوح و تضاعفت مراقبة الاعداء للجماهير و تسلطهم عليها و تم تفكيك المنظمة النقابية واعتقال كوادرها الاساسية او ازاحتهم من مراكز المسؤولية و تعويضهم بقيادة فاشية و بيادق مباعة مائة بالمائة للنظام• و حتى القوى النقابية المناضلة التي افلتت من قبضة العدو ما تزال في حالة تشتت كبير و ما زالت الطبقة العاملة و كل الشغيلة تعاني من حالة الانكسار•

لكن الخطأ كل الخطأ اعتبار هذه العوامل السلبية فقط من الظروف الراهنة دون اعتبار العوامل الايجابية الاكيدة التي تشكل قاعدة لدفع العمل النقابي النضالي من جديد• و من بين هذه العوامل العامة الصمود و المقاومة التي ابدتها الجماهير يوم المجزرة وهي عزلاء و قصور تلك المجزرة و الاجراءات الارهابية التي اتخذها النظام على اثرها (حالة الطوارئ - منع التجول - الخ••) عن اخماد صوتها• لقد اكد النقابيون الاحرار في ظل هذه الظروف الصعبة عزمهم على مواصلة السير في درب النضال و على التصدي للارهاب الفاشي و للانقلاب الذي جرى في الاتحاد• و رفع مئات الديمقراطيين العرائض منددين بغطاسة القمع و مطالبين بوضع حد لحالة الارهاب و باطلاق سراح كافة المعتقلين و اقرار الحريات السياسية و العامة و محاسبة المسؤولين الحقيقيين عن مذابح 26 جانفي الشنيعة. و دخلت جماهير الشبيبة المثقفة ذات التاريخ المجيد في حركة اضرابية تكاد تكون عامة و نزل جزء منها (تلامذة معاهد تونس) للتظاهر في الشوارع مرددين نفس الشعارات المعادية للفاشية التي هتفت بها الجماهير المنتفضة يوم المجزرة غير آبهين برصاص البوليس و الجيش و محاكم النظام المنتصبة يوميا•

و في نفس الوقت الذي يعبر فيه شعبنا و طلائعه الثورية و التقدمية عن رفضهم لواقع النكسة واستعدادهم للتصدي فان الاعداء ما نفكوا يعانون من التفكك و يتحولون بسرعة الى اقلية معزولة• فقد انخرم نفوذهم و اصبحوا غير قادرين على الحفاظ عليه بغير الحديد و النار• كما ان الازمة الاقتصادية و الاجتماعية لم تنته بل ستواصل مع تواصل ازمة الامبريالية العالمية و اشتدادها و مع تعمق السياسة اللاشعبية و البائسة للوطن التي ينتهجها النظام الدستوري• و هذه الاوضاع ستخلق بالتاكيد تفجرات اجتماعية و سياسية جديدة و ستجر الى النضال فئات اجتماعية اخرى و سيتضاعف و يحتد كفاح الطبقة العاملة و بقية الشغيلة التي لن تمنعها قوة السلاح عن الدفاع عن حقوقها الاولية•

ان كل هذه العوامل تشكل قاعدة ايجابية لدفع النضال النقابي الثوري من جديد كما ان المصاعب و العراقيل التي تواجهها الحركة النقابية بعد 26 جانفي تجعل من الواجب مضاعفة الجهود في اتجاه تدعيم التيار النقابي الجديد بعد ان انفضحت حقيقة السياسة التي سلكتها القيادة الاصلاحية و التي ساندتها القوى الانتهازية. ان تدعيم هذا التيار لتمكينه من حظوظ تبوأ قيادة الحركة النقابية في المستقبل يفرض على النقابيين الثوريين تجاوز امراض القيادة الاصلاحية السابقة و غيرها من التيارات الانتهازية و كذلك تجاوز الحدود التي ميزت التيار النقابي الجديد حتى لا تتكرر نفس المأساة و حتى يكسب نضال الطبقة العاملة قوة منظمة تكون قادرة على التصدي للاعداء واجتناب الخسائر غير الضرورية. ان واجب النقابيين الثوريين الملح يتمثل في تهيئة الظروف لتجسيد التيار النقابي الجديد في شكل " معارضة نقابية طبقية ثورية" .(نقصد بالمعارضة النقابية الثورية انتظام النقابيين الثوريين بشكل مستقل داخل النقابات و ذلك بتكوين لجان ثورية على قاعدة خطة نقابية ثورية و مركزة تنشط هذه اللجان تحت قيادة موحدة). و بما ان الاوضاع الذاتية للحركة الثورية هي على درجة كبيرة من التخلف (تشتت الحركة الماركسية اللينينية و الاضطراب السياسي و الايديولوجي الذي تبثه التيارات الانتهازية وافعزالها عن النشاط النقابي...) فان مما يمكن تحقيقه في الوقت الحاضر يتمثل في توحيد المناضلين الثوريين المتواجدين في مختلف النقابات حول رؤية صحيحة للاوضاع و ما تفرضه عليهم من مهام وواجبات و حول طرق و صيغ تحقيقها.

مهام الحركة النقابية في المرحلة الراهنة:

رغم التفجرات التي بدا يفرزها التناقض بين الشعب و الدكتاتورية الدستورية العميلة و التي ستتواصل رغم الانتكاسة الاخيرة فان الاوضاع في بلادنا ليست اوضاع ثورة و لا هي بلغت بعد مستوى الحالة الثورية. لذلك فليس مطروحا على النقابيين الثوريين رفع الواجهات الاستراتيجية بشكل شعارات مطروحة للانجاز المباشر و ذلك لان نضال الجماهير الكادحة لا يرمي في المرحلة الراهنة الى قلب سلطة الطبقات الرجعية و اقامة السلطة الشعبية و ليس في قدرته استبدال حكومة الفئة بحكومة شعبية. و في غياب امكانية ثورية كهذه بل و حتى امكانية بروز حكومة برجوازية وطنية و ديمقراطية الى حد ما يتعين على الثوريين فضح كل المناورات التي تسعى الى استثمار نضالات الجماهير في اتجاه استبدال حكومة رجعية بحكومة اخرى رجعية. و بالمقابل فانه مطروح على الحركة النقابية الكفاح من اجل وضع حد لسلب العمال و الشعب مكاسبهم و حقوقهم المادية و السياسية و العمل على تجاوز آثار النكسة. بعبارة اخرى من اجل صد هجوم الرجعية على الشغالين و كافة الشعب يتعين على العمال و النقابيين الواعين النضال من اجل اصلاحات مادية و سياسية و اتباع تكتيك المقاومة باشكال و صيغ مختلفة على ضوء الظروف الملموسة لتحقيق تلك الاصلاحات و كسب مواقع جديدة. و يمكن تلخيص الواجبات النضالية المستنبطة من اوضاع بلادنا الراهنة و التي تكتسي بحكم ذلك طابعا ديمقراطيا وطنيا كما يلي:

*- النضال الحازم من اجل تحسين الحالة المادية و المعنوية للجماهير الكادحة:

امام اشتداد اعتداءات الرجعية على مستوى معيشة الجماهير المتواضع و على ظروف عملها و حالتها الاجتماعية و الصحية و الثقافية من واجب النقابيين الواعين دفع النضال الحازم للجماهير العمالية و الشغيلة للتصدي لتلك الاعتداءات. ان قيادة النضال من اجل تحسين ظروف معيشة الجماهير يشكل القاعدة الاساسية لالتحام النقابيين الثوريين بالطبقة العاملة فهو المستوى المباشر في حياتها الذي يمكن تعبئة اوسع الجماهير العمالية حوله و القاعدة الاولى لتطوير نضالها ضد الرجعية. و ان من يحقر من اهمية هذا

النضال بدعوى (اقتصادويته) يرتكب اكبر حماقة اذ انه يهمل جانبا هاما من واقع الجماهير و خزانا عظيما لنضالها و القاعدة المادية للارتقاء بوعيها وهو في نهاية الامر يعزل نفسه عنها. و المحاور التي ينبغي ان يقوم عليها النضال من اجل تحسين الحالة المادية والمعنوية للجماهير الكادحة هي الاتية:

- ضمان حق الشغل و مقاومة حملات الطرد افرادا و بالجملة.
- رفض الميثاق الاجتماعي كصيغة مقنعة لتجميد الاجور بل و حتى لاهدار مستواها الحقيقي و كاداة تكبيل لنضال الشغيلة و ضمان حرية التفاوض المباشر بين العمال وارباب العمل و الادارات حول القوانين الاساسية والعقود المشتركة.
- رفض قانون العمل الاجباري المسمى بالخدمة المدنية و المناهض لحرية الشغل.
- تحديد اسبوع العمل باربعين ساعة.
- النضال ضد غلاء المعيشة و من اجل تحسين الاجور و بصفة خاصة الزيادة في الاجر الادنى للشغيلة (على الاقل تسعين دينار وهو المبلغ الذي طالبت به القيادة السابقة).
- ضمان "اجر متساو لعمل متساو" والقضاء على التمييز بين الرجل و المراة و على الاستغلال المشط للشبان الصغار.
- تحسين ظروف العمل في الارياف (الاجور - الضمان الاجتماعي - الشغل القار للعملة الفلاحيين.)
- مراجعة قيمة المنح حتى تتماشى و الظروف الحياتية (المنح العائلية - القفة - التنقل - الحضور - المرابيح - العمل الليلي - المسؤولية - الخ..).
- تخفيف عبئ الجباية عن الكادحين.
- الحد من تصاعد الاكرية و المطالبة بضبط اسعار الكراء في قوانين لضرب السماسرة و الحتكرين و بوضع المحلات الشاغرة على ذمة الكراء و اجبار الدولة و المؤسسات على حل مسالة السكن.
- تحسين ظروف العمل بتوفير السلامة المهنية و وسائل الصحة داخل المؤسسات مع مراجعة قائمة الامراض المهنية.
- توفير امكانيات الرسكلة و الترفيع من المستوى المهني.
- مقاومة سياسة التجهيل و سياسة الطرد من المدارس والكليات و المطالبة بتمكين الشغالين من النشاط الثقافي و الرياضي و الترفيه.

تلك هي بصورة عامة المحاور الاساسية للنضال الاقتصادي و الاجتماعي لجماهير الشغيلة و من الواجب تخصيصها داخل كل قطاع و كل مؤسسة بصورة ملموسة.

و ان تحسين ظروف الجماهير الكادحة يحتم عليها تكثيف نضالها ضد كل الطبقات المستغلة لكن هذا لا يمنعها من مساندة تطوير الراسمال الوطني ضد مضايقة الاحتكارات الامبريالية و عملائها الكمبرادوريين و كبار العقاريين.

*- النضال ضد الفاشية و من اجل الاصلاحات السياسية:

ان النضال من اجل تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للجماهير لا يمكن ان يتم بنجاح و ان يفتح آفاقا ثورية بدون مقاومة الدكتاتورية الدستورية و العمل على فرض بعض الاصلاحات السياسية. و في هذا المجال ينبغي مقاومة النظريات و الممارسات الاصلاحية و التحريفية التي تسعى الى حصر تحركات الجماهير في حدود المطالب الاقتصادية البسيطة هذه النظريات والممارسات التي تمهد السبيل للاعتداءات الفاشية على نضال الشغالين. و قد بينت الاحداث و خاصة المواجهات الاخيرة و التدخلات و الخناجر الجبيمة التي تكبدتها الحركة النقابية و الجماهير بينت خور تلك السياسات و عواقبها الوخيمة. كما اكدت ضرورة الارتباط المتين - في ظروف تصاعد الفاشية - بين النضال الاقتصادي و النضال من اجل الحريات النقابية و السياسية. ففي عام 1976 مثلا فان ثلثي الاضرابات التي خاضها العمال تجاوزت الطابع المطلبي حيث تميزت بالرد

على اجراءات القمع و المطالبة باحترام حرية العمل النقابي (انظر تقرير النقابين و سراح المجلس الوطني) و في الاشهر الاخيرة كثيرا ماكتست الانزالات المطلبية طابعا سياسيا تمثل في التنديد بسياسة الحزب و الحكومة و المطالبة بالحريات العامة.

إن المناضلين النقابيين و جماهير الشغيلة لئن كانوا لا يختارون الظروف التي يناضلون في ظلها من اجل بلوغ اهدافهم فان من مصلحتهم توفير الظروف الانسب لذلك و في هذا الصدد يشكل فرض الحريات العامة ظرفا ملائما للغاية لدفع النشاط النقابي النضالي الى الامام. واكتساب حق الجماهير في التمتع بالحريات العامة أمر ممكن اذا أخذنا بعين الاعتبار قدرة الجماهير على فرض بعض الاصلاحات السياسية حتى في ظل مثل هذا النظام الدكتاتوري و الاستبدادي. لكن لا يجب التوهم بان تلك الاصلاحات اذا ما تحققت يمكن ان تصبح شيئا ثابتا في اطار هذا النظام. كما يتعين الحذر من السقوط في ألعوبة الشرعية البرجوازية و ان كانت قاعدتها المادية محدودة جدا.

ان ابرز محاور المعركة من اجل الحريات الديمقراطية تتمثل في فرض احترام حق التنظيم و التعبير و النشر و حق الاجتماع و الاضراب و التظاهر و في الغاء كل القوانين التعسفية التي تنفي او تحد من هذه الحريات و في الاوضاع الراهنة يتعين التركيز على المحاور التالية:

- التشبث بحرية العمل النقابي و خاصة من خلال رفض الانقلاب الفاشي و محاصرة و مواجهة كل تبعات هذا الانقلاب.
- تنظيم حملات التضامن مع ضحايا القمع بمختلف الاشكال الممكنة: جمع التبرعات لأهالي الشهداء و الجرحى و المعتقلين - إعانة عائلات المعتقلين في مستوى تنظيم الدفاع عنهم (الاتصال بالمحامين و برابطة حقوق الانسان و منظمة العفو الدولية - الخ..) و تكثيف المطالبة باطلاق سراح جميع المعتقلين المضربين و المتظاهرين و النقابيين و المناضلين السياسيين في اطار اصدار قانون العفو العام و ذلك بواسطة العرائض و حتى الاضراب و التظاهر كلما أمكن ذلك.
- المطالبة بمحاكمة القتلة الحقيقيين المسؤولين عن المجزرة الاخيرة.

- النضال ضد الهيمنة الإمبريالية بمختلف اشكالها و سلوك سياسة خارجية تقدمية:

أ)- ان النضالي النقابي يبقى منقوصا اذا لم ترتبط محاوره السابقة بالنضال ضد الهيمنة الامبريالية على بلادنا و تتمثل محاور هذا النضال في معارضة التنازلات الاقتصادية و السياسية و العسكرية و الثقافية التي قدمها و سيقدمها النظام الدستوري العميل لاسياده الامبرياليين. و في هذا الاطار ينبغي المطالبة بالغاء كل القوانين التي تشرع نهب ثروات البلاد و تغلغل القوى الامبريالية - و خاصة منها الامريكية و الفرنسية - في بلادنا كما يتعين على عمال المؤسسات الاجنبية في بلادنا خوض نضال حازم من اجل اقتلاع حقوقهم و من اجل المطالبة بتاميم هذه المؤسسات و من الضروري ايضا النضال ضد الحكومة و الضغط عليها لاجبارها على اتخاذ اجراءات لحماية جماهير عمالنا في الهجرة و على صعيد آخر يجب تنظيم حملات الاحتجاج ضد التسهيلات التي تمدها الحكومة للشاطيل الاجنبية داخل موانئ بلادنا و ضد زيارات الوفود العسكرية من مختلف البلدان الامبريالية الخ... و لا يكفي النضال ضد الناهبتين الرئيسيتين لبلادنا: الامبريالية الامريكية و الامبريالية الفرنسية و ضد حلفائهما من المعسكر الغربي و لكن ينبغي ايضا النضال المساعي التي تقوم بها الامبريالية الاشتراكية السوفياتية للتسرب الى بلادنا سواء عن طريق القروض و ما يسمى بالاعانة الاقتصادية و الفنية او بتسليط المخدوع عن طريق بعض الدول المجاورة او ببث سمومها بواسطة العصابة التحريفية المحلية.

ب)- سلوك سياسة خارجية تقدمية: ينبغي التنديد بمواقف النظام المناوئة لقضايا التحرر العربي و لقضايا الشعوب و الامم المضطهدة و خاصة موقفه من القضية الفلسطينية. و في مواجهة هذه السياسة الخيانية يجب على النقابيين الثوريين تجسيم وحدة المصير العربي بسلوك سياسة تضامن فعال مع الحركات النقابية العربية التقدمية و مع الطبقة العاملة و الشعوب العربية في نضالها المشترك ضد الامبريالية و الاشتراكية الامبريالية والصهيونية و الرجعية العربية. و على المستوى العالمي يجب مساندة المنظمات و الحركات النقابية التقدمية و حركة البروليتاريا العالمية و حركات التحرر الوطني. والتصدي للسياسات الشوفينية

و في مجال العلاقات الخارجية من الضروري بصورة خاصة تدعيم الروابط مع الشغيلة و الشبيبة الجزائري و الليبي على قاعدة النضال ضد الامبريالية و الرجعية و العمل المشترك من اجل الضغط على الانظمة في البلدان الثلاثة لسلوك سياسة تبعدها عن لعبة الاستقطاب بين الدولتين العظميين اللتان تعملان على بث الشقاق بين الجيران و دفع الشعوب الى التصادم لاستغلال الفرصة لتقوية نفوذها و التسرب اكثر الى بلداننا.

تلك هي الواجبات النضالية التي تطرحها الاوضاع الراهنة على عاتق النقابيين الثوريين و من اجل تادية هذه الواجبات بنجاح و ليس هنالك من سبيل سوى الاعتماد على قوة الجماهير واستعدادها للبذل و التضحية و وفائها للتقاليد الوطنية و الخصال النضالية التي كسبتها الحركة النقابية التونسية. كما انه من الضروري استغلال المصاعب التي يعيشها الاعداء لمزيد عزلهم ومحاصرتهم و تقوية صفوف الجماهير في مواجهتهم. و يجب نبذ كل سياسة اصلاحية ترمي الى مهادنة الاقلية الحاكمة لان مثل هذه السياسة التي لا ترى سوى جبروت الاعداء هي سياسة مهزومة و محكوم عليها مسبقا بالفشل.

و تجسيما لمبدا الاعتماد على الجماهير يتعين على النقابيين الثوريين تكثيف نشاطهم في صفوف الجماهير من اجل رفع معنوياتها بعد النكسة الاخيرة. و اذكاء حقدها على مستغليها و مضطهديها و خاصة على حكومة القتلة. و في هذا الاتجاه ينبغي تكثيف الاتصالات المباشرة باوسع عدد ممكن من الشغالين، والى جانب ذلك تطوير النشريات النضالية التي تتضمن اخبارا صحيحة عن نضالات الجماهير الشعبية - وعن نضال الشغيلة العالمية والشعوب المضطهدة كما تتضمن مزيدا من المقالات التحليلية والدعائية لتوعية الجماهير وتوضيح الواجبات المطروحة امامها. كما يتعين على النقابيين الواعين اثارة جرات الجماهير الكادحة ودفعها لتتجاوز انكسار معنوياتها ولتستمر في نضالها بالاشكال الملائمة لاوضاعها انطلاقا من توجيه العرائض الاحتجاجية الى السلط من مختلف القطاعات وحول مختلف المشاكل مرورا بعقد الاجتماعات العامة لشرح الوضع الجديد وما يطرحه من واجبات على الجماهير الرافضة للانقلاب الفاشي ولاثاره. و لجعل هذه الجماهير تستعيد الثقة والايمان بوجوب النضال من اجل تحقيق مطالبها. و في درجة ارقى يمكن الوصول الى تنظيم الاضرابات وحتى المسيرات والمظاهرات حتى تتخلص الجماهير من هذه الاوضاع الصعبة وتحولها الى صفوف اعدائها.

واذا كانت الميزة الاساسية لاشكال نضال الجماهير انها تبقى في المرحلة الراهنة اشكالا سياسية (سلمية) وليست اشكالا عسكرية وعنيفة فانه في ظروف تكاثر حملات الارهاب الابيض المفتوح ضد الجماهير المناضلة وحتى ضد المواطنين العاديين بدون تمييز لا يجب الانكسار والتسليم وانما ينبغي الرد على هذا العنف الرجعي والفاشي بحملات التعبئة والتنديد الجماهيري و بالعنف الثوري اذا اقتضى الامر على ان يكون هذا العنف جماهريا ولا يتحول الى اعمال اقليات ارهابية و معزولة عن الجماهير الشعبية مهما كانت مقاصدها ثورية.

وفي مواجهة القمع الفاشي والنشاط الخائن للقيادة الماجورة يتعين على النقابيين الثوريين ا يتقنوا مزج الاشكال السرية والعلنية للعمل النقابي. فعلى الثوريين في كل نقابة ان يطوروا علاقا وثيقة بينهم على قاعدة الارضية التي حددناها اعلاه وان يسعوا الى اقامة هيكل تنسيق سري يعمل على توحيد المواقف بينهم وعلى ترويج منشوراتهم السرية. كما عليهم ان يقيموا صلات وثيقة وبزودوا بمنشوراتهم اكبر عدد ممكن من المناضلين النقابيين الثوريين. وفي نفس الوقت يجب على الثوريين - كما سبق ان اكدنا ان يواصلوا ويكثفوا النشاط العلني في صفوف الجماهير وداخل النقابات وان يعززوا مواقعهم في صلب الاتحاد. واذا ما اقدمت القيادة الماجورة على حل بعض الهياكل النقابية وتعويضها ببيادق ماجورين فان من واجب الثوريين دعوة القواعد النقابية الى التشبث بهيئاتها المنتخبة ورفض التعامل مع هؤلاء البيادق والنضال من اجل ضمان انتخابات حرة وديموقراطية. وقد يتبادر الى ذهن البعض ان العمل السري الذي ندعو له لا يختلف عما تدعو له بعض المواقف من هجر للعمل النقابي في صلب الاتحاد بدعوى فاشية النظام او كرد فعل يائس على فشل السياسة الاصلاحية للقيادة السابقة لكن موقفنا يختلف عن هذه الدعوة "اليسارية" اذ انه قائم على التمسك بكل شبر شرعية في الاتحاد وعلى العمل من اجل ازاحة الخونة والفاشيين من الهياكل النقابية وفرض ممثلين شرعيين في تلك الهياكل كما يختلف عن الطروح اليسينية التي تنكر ضرورة اقامة خلفية سرية دنيا لحماية العمل النقابي الثوري من جهة القمع الفاشي ومن تخريب القيادة الماجورة.

* * * * * العمل مع القوى الاصلاحية

تلك هي محاور واشكال النضال التي يتعين على النقابيين الواعين خوضه وتعبئة الجماهير من اجله لكن اذا كان من الصحيح تركيز النضال ضد الاعداء الرئيسيين بالاعتماد على اوسع الجماهير فان من واجب النقابيين الثوريين ايضا تحديد سياسة صحيحة تجاه القوى الاصلاحية والاعداء الثانويين الذين ينضلون بدرجة او باخرى في صلب الحركة النقابية. اذ ينبغي على النقابيين الثوريين الاستفادة من تناقضات الاعداء خاصة وان العدو يحاول بدوره استغلال التناقضات بين البروليتاريا وبقية فصائل الشعب ان القوى الاصلاحية وان كانت تعارض الاستراتيجية والتكتيك الثوريين للطبقة العاملة فانه بامكانها ان تلتقي مع هذه الطبقة في ظروف محددة وحول محاور معينة مثلما كان الشان بالنسبة لعاشور ومثلما هو الحال الان بالنسبة لانماره. وفي الوقت الحاضر من الممكن جدا الالتقاء مع بعض هذه القوى وخاصة مع يسارها واوساطها القاعدية وذلك من اجل القيام بتحركات موحدة تندرج في اطار التصدي للارهاب الفاشي والمطالبة بتحسين الظروف المادية للجماهير وبالاصلاحات السياسية (الحريات العامة. اطلاق سراح المساجين السياسيين والنقابيين) وبمحاكمة القتلة. لذلك يجب نبذ ومقاومة الافكار القائلة بان كل تعاون مع القوى الاصلاحية يعني الانصياع والتذيل لها وانه - بحكم ذلك - يجب رفض كل تعاون مع هذه القوى. وينبغي على النقابيين الثورية عند اعتزامهم شن اي نضال جماهيري - سواء على صعيد مؤسسة اوجهة او قطاع.. - ان يحاولوا كسب كل القوى التي يمكن ان تقبل المشاركة فيه كما يجب تطوير التعاون مع كل المناضلين النقابيين المناهضين للانقلاب الفاشي من اجل الدفاع عن المواقع الديموقراطية في هياكل الاتحاد ومن اجل افتكاك هياكل اخرى ويشمل هذا التعاون حسب الظرف ومقتضيات موازين القوى حتى تقديم قائمات موحدة في انتخابات الهياكل النقابية على ان تخضع هذه القائمات لبرامج واضحة تقع على قاعدتها محاسبة الهياكل المنتخبة ونقد الميول الانتهازية للاصلاحيين. ويمكن ان يصل التعاون مع هذه القوى الى حد اقامة هيكل تنسيق (سري او شبه سري حسب الظروف) يتكفل بتنظيم التشاور بين مختلف التيارات الرافضة للانقلاب الفاشي حول المبادرات النضالية وبتبادل المنشورات والمواقف بين هذه الاطراف. ولسد الباب امام كل انحراف في التعامل مع تلك القوى الاصلاحية فان الالتقاء معها ينبغي ان يخضع للشروط التالية.

- يجب ان يتم الالتقاء على اساس ابتعاد هذه القوى عن العدو الرئيسي وعدم معاداة الثوريين بل الاقتراب منهم.

- في هذا الالتقاء يجب على النقابيين الثوريين ان لا يفرطوا في استقلالية وجهة نظرهم وسياستهم حتى لا يتحولوا الى اذيال للقوى الاصلاحية وحتى يضمنوا نجاح النضال الذي يحمل حوله الالتقاء.

غير ان تحويل الطاقات الكامنة لدى الجماهير الى نضالات ثورية ظافرة تعصف بسلطة الاقلية المستغل
لايمكن ان يتم بدون توفير القيادة البروليتارية لنضال الجماهير. لذا يتحتم على فصائل الحركة الم.ل ا
من اي وقت مضى التخلص من العراقيل التي تحول بينها وبين اداء واجباتها تجاه الجماهير وخاصة تح
الحركة النقابية. وانه لواقع مخجل وغريب ان يبقى الم.ل منعدمي الحضور تقريبا في صلب الحركة النقا
العمالية والحال ان احد الشروط البارزة للانتساب الى الاحزاب والمنظمات الشيوعية الجدية ان يكون ال
عضوا ناشطا في منظمة جماهيرية. والتخلص من العراقيل يعني بالتدقيق ضرب مواقع التحريفيين الجدد ال
يشوهون نضال شعبنا ويزينون سياسة الاقلية الحاكمة. كما يعني في نفس الوقت القضاء على الانحراف
"اليسارية" التي تؤدي الى الانعزال عن الجماهير. فبمحاربة الانتهازية بكل اشكالها وبالاشتراك الك
والفعال في العمل النقابي يمكن للم.ل السير خطوات جديدة في الالتحام بالطبقة العاملة والجماهير
الكادحة والشروع في بناء معارضة نقابية طبقية تفتح آفاقا ثورية وضاءة امام نضال الجماهير الكادحة

تونس - فيفري 1978